كلية الاقتصاد

الاقتصاد الكلي

السنة الثانية

القسم الأول

47

العام الدراسي: 2023/2022م

رئيس الهيئة الإدارية
الرئيس العام

مقـــدمـــــة

إن العلم لا يقف عند حد ، فهو دائم التطور يبحث عن الجديد و يطور ما هو قائم من المعرفة .

لقـــد دفعتنا عوامل كثيرة لوضع هذا الكتاب بين يدي طلاب التعليم المفتوح بكلـــية الاقتصـــاد ، فقـــد كانت لدينا رغبة في توفير مرجع مناسب في موضوعات الاقتصاد الكلي .

وكانت مسألة اختيار الموضوعات التي تستحق الدراسة ، وتحديد الكيفية التي تـــدرس بهـــا من أدق المسائل التي تواجه الكاتب في أي مؤلف علمي على المستوى الجامعي .

ولا ندعـــي بأننا أتينا بجديد في هذا الكتاب عما هو موجود في المراجع العربية والأجنبـــية ، فموضوعات الكتاب موجودة في العديد من المراجع التي تتشابه في كثير من الأجزاء . إن هدفنا أن نضع أمام القارئ مادة يستطيع تتبعها وتفهمها .

تـــتوزع موضوعات الكتاب "الاقتصاد الكلي" على ثلاث عشرة وحدة على الوجه الآتي :

تخصـــص الأولى مـــنها للتعريف بماهية علم الاقتصاد ، وتنفرد الثانية بمعالجة المشـــكلة الاقتصادية ، وتبحث الثالثة في عوامل الإنتاج والسكان ، و تخصص الرابعة لدراسة مفهوم وقياس الدخل القومي ، وتتناول الخامسة والسادسة والسابعة بالتحليل كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار على التوالي ، وتعالج الثامنة والتاسعة كلاً من تحديـــد المستوى التوازني في ظل اقتصاد ذي قطاعين ، وتوازن الدخل في ظل اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات ، وتناقش العاشرة مسألة التضخم والبطالة ، وتنفرد الحادية عشرة بتحلـــيل دور الـــنقود والبنوك في الاقتصاد ، وتعالج الوحدة الثانية عشرة السياسات

الاقتصادية ، وتركز الوحدة الثالثة عشرة على قضايا الاقتصاد الدولي .

ونحـــن ندرك أن هذا العمل قد يشوبه بعض القصور ، سواء أكان ذلك نتيجة للتركـــيز الشـــديد في بعض الجوانب ، أم عدم احتوائه على مواضيع كان ينبغي أن يشملها ، ويعود ذلك لضيق الوقت حيث كنا في عجالة لسد فراغ في هذا المجال .

ونأمل أن نتمكن في المستقبل من معالجة أي قصور في هذا الصدد ، والله نسأل الله العون والتوفيق .

المؤلفان

الوحدة الأولى

ماهية علم الاقتصـــــاد

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يعرف علم الاقتصاد .

٢ ــ يذكر الغرض من دراسة علم الاقتصاد .

٣ ــ يحدد المشاكل التي يواجهها الاقتصادي في أثناء قيامه بحل المشكلات الاقتصادية .

٤ ــ يقارن بين الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية .

٥ ــ يبين أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي .

عناصر الوحدة :

- التعريف بعلم الاقتصاد .
- الغرض من دراسة علم الاقتصاد .
- مدخل دراسة الاقتصاد .
- التحليل الجزئي والتحليل الكلي .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ماهية علم الاقتصـــــاد

نهـــدف من دراسة هذا الفصل إلى مناقشة مقدمة علم الاقتصاد ، حيث نعرض فـــيه إلى الـــتعريف بالعلم وأغراضه ، والعقبات التي تواجه الاقتصادي في تحليله ، ثم المدخل العلمي والطرق المستخدمة في علم الاقتصاد ، وأخيرا نختم هذا الفصل بمناقشة النظام الاقتصادي والتحليل الجزئي والتحليل الكلي.

التعريف بعلم الاقتصاد :

إن مـــن الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد لعلم معين ، لأن ذلك يتطلب الإلمام بالموضوعات والعناصر التي يتضمنها هذا العلم ، ويزداد الأمر صعوبة إذا ما تعلق هذا الـــتعريف بعـــلم مـــتعدد ومتشعب الموضوعات من جهة ، وكانت التعريفات معدة للمبتدئين بدراسة علم كالاقتصاد من جهة أخرى.

وعموما يمكن القول إنه لا يوجد تعريف شامل وكامل يغطي كل مجالات علم الاقتصاد ، ويرضي كل علمائه .

وسنستعرض بالشرح المختصر لعدة تعريفات لعلم الاقتصاد وهي :

من أقدم تعريفات علم الاقتصاد ذلك التعريف الذي أعده الاقتصادي الانكليزي آدم سميث في كتابه ((دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم)) المنشور عام ١٧٧٦ م ، والذي يقول فيه إن علم الاقتصاد هو : ((ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكـــن أن تزيد ثروة الأمم)) ، ويتبين من هذا التعريف أن الثروة ووسائل زيادتها هي المحور الأساسي ـــ من وجهة نظر سميث ـــ لدراسة علم الاقتصاد .

قـــدم بعد ذلك الاقتصادي الشهير ألفريد مارشال تعريفا آخر لعلم الاقتصاد في كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام ١٨٩٠ م ، حيث عرفه بأنه : ((دراسة للإنسان في أعمالـــه التجارية اليومية ، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط

فرع حماه

الاجتماعي ، والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل)) ، وهنا نجد أن مارشال قد حدد مجال علم الاقتصاد في دراسة الدخل والتوزيع .

على أن أكثر التعريفات المتداولة لعلم الاقتصاد حاليا ، هو ذلك التعريف الذي ذكره الاقتصادي ليونيل روبنز ــ الذي يقول فيه : ((إن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الـــذي يهـــتم بدراســـة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة ، بواسطة موارده المحدودة)) .

ونحـــن نمـــيل إلى التعريف الأخير ، نظرا لأنه يتضمن المشكلة الاقتصادية وهي المحـــور الأساسي لعلم الاقتصاد ، والتي يندرج تحتها كل موضوعات الطلب والعرض والحاجات والموارد والتوزيع .

ومـــن هـــذا العرض يتبين لنا أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة الكيفية التي يوزع الأفراد بها مواردهم المحدودة ، لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة .

ويتضح لنا من خلال التعريف الأخير للاقتصاد الآتي :

ــ إن عـــلم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الإنساني ، ولا يهتم بدراسة سلوك المادة ، فهو علم اجتماعي وليس علماً طبيعياً .

ونظـــراً لأن علم الاقتصاد يهتم بدراسة كيفية تصرف الإنسان ، لذلك نجد أنه أكثر اهتماما بالنتائج التي تتوصل إليها العلوم الأخرى .

وهـــذا يعـــني ارتباط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى ، مثل الاجتماع والإدارة والقـــانون والسياســـة والنفس والأخلاق ، ومع ذلك فإنه ينفرد بتركيزه على جانب معـــين من سلوك الإنسان ، وهو الاختيار بين البدائل بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن باستخدام الموارد النادرة المتاحة ، وهذا هو المدخل الحديث لعلم الاقتصاد .

الغرض من دراسة علم الاقتصاد :

قـــد نـــدرس علم الاقتصاد من أجل المتعة التي يحققها كتفكير منظم ، غير أن

الاقتصـــادي يدرس علم الاقتصاد لما يحققه من نفع للبشر ، حيث يقوم بتحليل النظام الاقتصادي وفحصه ، ليقف على مواطن الضعف فيه .

فمهمـــة الاقتصادي هي الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية بطريقة علمية كلما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وتطبيق النتائج التي يتوصل إليها ضمانا لتحقيق رفاهية متزايدة .

ولكن الاقتصادي يواجه بعض العقبات في أثناء قيامه بحل المشكلات الاقتصادية وأهمها :

١ــ عدم استطاعة الاقتصادي إجراء التجارب :

إذا كانت مهمة العلم هي وضع القوانين وصياغتها ، تلك القوانين التي تصف وتفسر ما سوف يحدث عندما تتغير مجموعة معينة من الظروف .

وإذا كـــان العـــالم الطبيعي يستطيع أن يباشر تحليله عن طريق إجراء التجارب والـــتحكم في الظروف الملائمة داخل المعمل ، إلا أن عالم الاقتصاد لا يستطيع عمل ذلـــك ، لأنـــه يتعامل مع سلوك بشري ، لا مع خصائص مادية . لهذا فمن الصعب اللجوء إلى التجربة للأسباب التالية :

(أ) استحالة التأكد من الحقائق التي تشغل بال الناس .

(ب) استحالة عزل مجموعة من المستهلكين أو المنتجين ، ووضعهم في أنبوبة اختبار لمراقبة رد الفعل الناتج عن تغير الظروف المحيطة .

(ج) صـــعوبة تثبيت الظروف القائمة لمراقبة الأثر الناتج عن متغير مستقل على آخر تابع ، ومحاولة قياس هذا التغير .

(د) إن علم الاقتصاد يتسم بالتعقيد ، ومن الصعب متابعة كل الآثار المترتبة على تغير معين .

(هـ) إن المقاييس المستخدمة عادة تقريبية ، وتحتاج إلى فترة من الوقت لجمعها

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ولهـــذه الصـــعوبات الســـابقة أثر على التحليلات والنتائج التي يتوصل إليها الاقتصـــادي ، حيث نجدها تقريبية ، مما تجعل الاقتصادي يعتمد على نتائج البحوث والأجهزة الحكومية ليجعل تحليلاته أكثر دقة .

٢_ صعوبة فصل دراسة الاقتصاد عن العلوم الأخرى :

يتوصل الاقتصادي إلى استنتاج قواعد لها أثرها على السياسة العامة للدولة ، غير أن هـــذه القواعد لا تؤتي ثمارها ؛ حتى تأتي متفقة مع ما تتوصل إليه العلوم الأخرى المرتـــبطة بالاقتصـــاد ، وعمومـــاً فكلما زاد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، وأمسكت بزمام التخطيط الاقتصادي على مستوى الدولة ، تداخلت العلوم الاقتصادية في العلوم السياسية .

٣_ عدم استطاعة الاقتصادي قياس الرفاهية بطريقة مباشرة :

يمكن للاقتصادي قياس السلعة كمياً وتحديد قيمتها ، ولكن من الصعب عليه أن يقيس درجة الإشباع التي تحققها تلك السلعة للمستهلك ، فالإشباع شعور شخصي لا يمكن قياسه بصورة دقيقة وموضوعية .

كذلـــك نجد أن للاقتصادي قاعدة تقول : إذا كان رغيفان من الخبز أفضل من رغـــيف واحد ، فإن زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ، وبنسبة تزايد السكان يعتبر مؤشراً طيباً لقياس التغير في الرفاهية ، وكذلك يقتصر تحليل الاقتصادي وقياسه للسلع التي ينتجها المجتمع ، والتي يتم تبادلها بالنقود نظراً لصعوبة قياس جميع السلع .

مدخل دراسة الاقتصاد :

يعتبر الاقتصاد علماً كبقية العلوم الأخرى ، نظراً لأنه يستخدم وسائل علمية ، وله نظريات ومناهج علمية .

فعلم الاقتصاد يهتم بوضع النظريات والقواعد والمبادئ التي تعبر عن العلاقات الداخلـــة في مجـــالات دراسية ، وهكذا يذهب إلى أبعد من مجرد وصف المؤسسات

الاقتصـــادية كالشركات والمصارف والمنظمات الاقتصادية الحكومية والنظام الضرائبي ...الخ ، وهو ما يطلق عليه "الاقتصاد الوصفي". فلو اقتصر علم الاقتصاد عند هذا لا تنتفي عنه صفة العلم ، فالذي نريده ليس وصف الآلة ، وإنما كيف تعمل ؟ وهذا ما يطلق عليه الاقتصاد التحليلي ، وهو الاقتصاد الذي يوضح القواعد التي على أساسها يعمل النظام الاقتصادي .

ويتطلـــب وضـــع هذه القواعد اتباع الطرق و الأساليب نفسها المستخدمة في العلوم الأخرى ، ومن بينها الاستقراء والاستنباط .

(أ) الطريقة الاستقرائية :

"وتعـــتمد هـــذه الطريقة على دراسة حالات جزئية للوصول إلى تقرير مبادئ عامة" ، حيث يقوم الباحث على أساس المشاهدة أو التجربة من الحصول على بيانات ومعلومـــات يمكـــن تحليلها لاكتشاف العلاقات التي تربطها ، وللتعرف على أوجه النشاط أو التباين بينها حتى يستخلص الباحث نتائج عامة .

ويعـــتمد الاقتصـــادي في هذه الطريقة على المشاهدات التي تقع تحت بصره ، يجمعها ويقوم بتصنيفها ثم يلاحظ وجود علاقة سببية بينها.

فقد يلاحظ الاقتصادي أن سعر البيض قد انخفض عند قدوم فصل الربيع ، وهنا نجـــد أنه يربط بين هذه الحقيقة وزيادة إنتاج البيض في هذا الفصل ، ومن خلال ذلك يصل إلى قاعدة عامة و هي " أن زيادة العرض ـــ مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه ـــ يؤدي إلى انخفاض السعر " .

وعيـــب هـــذه الطريقة ، أن النتائج التي يتوصل إليها العالم الاقتصادي ليست مؤكدة مئة في المئة ، مما يضطره إلى الالتجاء للاستنباط لإثبات النتائج التي توصل إليها بالطريقة الاستقرائية .

(ب) الطريقة الاستنباطية :

وتـــبدأ هذه الطريقة بوضع فروض يحاول الاقتصادي بطريق الاستدلال المنطقي التأكد من صحة كل فرض منها ، ويستعين الاقتصادي في هذه الحالة بإقامة النماذج.

وتتحدد خطوات هذه الطريقة في الآتي :

ـ اختيار مشكلة اقتصادية تثير الاهتمام ، و تلح في إيجاد تفسير لها .

ـ وضع الفروض الملائمـــة التي ينبغي أن تكون أقرب إلى الحقيقـــة ، كلمـــا أمكن ذلـــك ، وينـــبغي أن تكون الفروض عريضة واسعة ، حتى يسهل علينا أن نخرج من التعميم إلى التخصيص بإدخال بعض التعديلات على هذه الفروض .

ـ وضع القاعدة التي استنبطناها موضع التجربة بطريق المشاهدة ، فإذا ناقضت الحقائق النـــتائج ، رفضـــنا النظرية وتطلب الأمر إعادة النظر في الفروض بتعديلها ، أو وضع فروض جديدة .

وإذا ثبت لنا صحة الفروض استخدمناها في التنبؤ بما يحدث في المستقبل ، لأنها توضح لنا كيف أن أجزاء النظام الاقتصادي يرتبط بعضها ببعض .

التحليل الجزئي و التحليل الكلي :

يتركب النظام الاقتصادي بصفة عامة من :

ـ **مشـــروعات** : وهـــي الوحدات الإنتاجية ، ابتداء من المشروع الفردي إلى المشروع الحكومي ، وتتخذ هذه المشروعات القرارات وتوظف الموارد الإنتاجية .

ـ **الأســـر**: وهي التي تستهلك السلع والخدمات المنتجة ، وتمد تلك المشروعات ببعض الموارد الإنتاجية .

١ ـ التحليل الجزئي (الاقتصاد الجزئي أو الدقيق):

تهتم دراسة جهاز الثمن بالآتي :

ـ ارتباط سلعة معينة أو خدمة ما بالطلب عليها .

ـ ارتباط الطلب على عامل معين من عوامل الإنتاج بالمعروض منه .

وعـــلى هذا فإن العلاقة بين العرض والطلب ترتكز على الأسعار التي تنشأ في أسواق السلع وعوامل الإنتاج .

والجديـــر بالذكر أن جميع الأسعار نسبية ، فتغير سعر سلعة ما في السوق لا بد وأن يضـــع بصماته على جميع الأسواق الأخرى ، سواء أسواق السلع والخدمات أم أســـواق عوامـــل الإنـــتاج ، وقد يحدث هذا الأثر مباشرة ، وقد يحدث بطريقة غير مباشرة.

ولما كانت هذه الدراسة تهتم بأسواق فردية ـ أي تقسيم الاقتصاد إلى جزئيات متعددة ـ فإنها يطلق عليها التحليل الجزئي للاقتصاد .

وقد كانت النظرية الاقتصادية ـ منذ حوالي أكثر من أربعين عاماً تتكون أساساً مـــن الاقتصاد الجزئي ، وكانت نظرية الأسعار والقيمة ، ونظرية المنشأة والصناعة ، ومعظم نظرية الإنتاج والرفاهية تعتبر من الاقتصاد الجزئي .

٢ ـ التحليل الكلي (الاقتصاد الشامل أو الإجمالي):

يخـــتلف الاقتصاد الشامل عن الاقتصاد الجزئي ، فالاقتصاد الشامل يعني ويهتم بالشـــؤون الاقتصادية الإجمالية ، فهو يهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية ، إذ يقوم بدراســـة الحجـــم الكلي للبنيان الاقتصادي ، وشكل ووظيفة هذا البنيان الاقتصادي بأكمله.

ويمكـــن القول ـ بصورة أكثر تحديداً ـ إن الاقتصاد الشامل يبحث في علاقة المتغيرات ، أمثال الحجم الكلي لناتج اقتصاد معين ، بالطريقة التي يوظف أو يستخدم بها موارده ، وكذا علاقته بحجم الدخل القومي وبالمستوى العام للأسعار ، ومن ناحية أخـــرى ، فإنه يهتم بدراسة تقسيم الناتج الكلي على الصناعات والمنتجات والمنشآت المختلفة بالمجتمع ، وكيفية توزيع الموارد على الاستخدامات المتنافسة ، كذلك يبحث

فرع حماه

مشاكل توزيع الدخل .

والجدير بالذكر أن التحليل الكلي للاقتصاد بدأ مع بداية دراسة كينز للكشف عن أسباب البطالة في بريطانيا ، والتي وصلت إلى ١١ ٪ من القوى العاملة بالرغم من الرخاء الذي وصل إلى الذروة في عام ١٩٣٧ .

فقـــد بدأ كينز تحليله الاقتصادي للكشف عن أسباب البطالة ، وقد أقام تحليله على الكليات بدلاً من الجزئيات مثل الدخل الكلي ، الإنفاق الكلي ، الادخار الكلي، الاستثمار الكلي ، وبذلك دخلنا في تحليل اقتصادي جديد هو التحليل الكلي ، والذي بدأ بنظرية كينز وما يلي ذلك من تطورات .

وفي حقيقة الأمر فإنه من الصعب وضع حد فاصل بين كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصـــاد الشـــامل ، فمـــن الواضح أن أي نظرية حقيقية عامة للاقتصاد سوف تشـــملهما ، فهي ستوضح السلوك الفردي ، والدخول والأسعار ، كما أنها سوف تشـــمل الإجمالـــيات أو متوســـطات النتائج الفردية للإجماليات التي يهتم بدراستها الاقتصاد الشامل .

تذكر

- لا يوجد تعريف شامل وكامل يغطي كل مجالات علم الاقتصاد ويرضي كل علمائه .
- التعريف الأكثر قبولاً هو أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة ، بواسطة موارده المحدودة .
- يندرج تحت موضوع المشكلة الاقتصادية كل موضوعات الطلب والعرض والحاجات والموارد والتوزيع .
- مهمة الاقتصادي هي الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية بطريقة علمية ، وتطبيق النتائج التي يتوصل إليها ضماناً لتحقيق رفاهية متزايدة .
- توجد صعوبات يواجهها الاقتصادي في أثناء قيامه بحل المشكلات الاقتصادية ومنها : عدم قدرة الاقتصادي على إجراء التجارب ، وصعوبة فصل دراسة علم الاقتصاد عن العلوم الأخرى ، وعدم قدرته على قياس الرفاهية بطريقة مباشرة .
- الاقتصاد التحليلي يوضح القواعد التي على أساسها يعمل النظام الاقتصادي ، ومن بينها الاستقراء والاستنباط .
- الاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة جهاز الثمن ، وبتقسيم الاقتصاد إلى جزئيات متعددة .
- الاقتصاد الكلي (الشامل) يبحث في علاقة المتغيرات الكلية ببعضها البعض .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه
1950

أسئلة على الوحدة الأولى

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـــ علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك المادة .

ب ـــ علم الاقتصاد يتسم بالسهولة ، ومن السهولة متابعة كل الآثار المترتبة على تغير معين .

جـ ـــ يمكن للاقتصادي قياس درجة الاشباع التي يحققها مستهلك لسلعة ما .

د ـــ تعتمد الطريقة الاستقرائية على وضع فروض ، يحاول الاقتصادي بطريق الاستدلال المنطقي التأكد من صحة كل فرض منها .

هـ ـــ يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة الكليات بدلاً من دراسة الجزئيات .

السؤال الثاني :

أ ـــ اشرح الغرض من دراسة علم الاقتصاد .

ب ـــ اذكر باختصار العقبات التي يواجهها الاقتصادي في أثناء قيامه بحل المشكلات الاقتصادية .

جـ ـــ قارن باختصار بين الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية .

د ـــ بماذا يهتم الاقتصاد الكلي .

الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا
الشبكة الافتراضية لوحدة تقنية الاقتصاد
فرع حماه

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×)　　ب ـ (×)　　جـ ـ (×)

د ـ (×)　　هـ ـ (×)

السؤال الثاني :

أ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٣ من الكتاب .

ب ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٣ من الكتاب .

جـ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٥،١٦ من الكتاب .

د ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٧ من الكتاب .

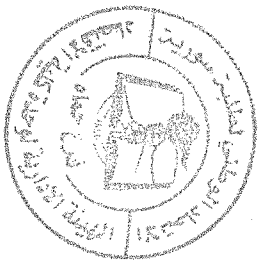

الوحدة الثانية

المشكلـــة الاقتصاديـــة

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يحدد ماهية المشكلة الاقتصادية .

٢ ــ يذكر الحاجات الإنسانية المتعددة وتقسيماتها .

٣ ــ يوضح المقصود بالموارد الاقتصادية المحددة وتقسيماتها .

٤ ــ يعرف الفرصة البديلة .

٥ ــ يوضـــح طبـــيعة المشكلة الاقتصادية ، من خلال استخدام منحنى إمكانات الإنتاج .

٦ ــ يبين أهمية منحنى إمكانات الإنتاج .

٧ ــ يحـــدد وســـائل معالجـــة المشكلة الاقتصادية ، في النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي .

٨ ــ يعدد العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية .

٩ ــ يعطي فكرة موجزة عن النظم الاقتصادية المختلفة ، على أساس تطور النشاط الاقتصادي فيها .

عناصر الوحدة :

- عناصر المشكلة الاقتصادية .
- الندرة والاختيار .
- الاختيار ومنحنى إمكانات الإنتاج .
- النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

المشكلـــة الاقتصاديـــة

إذا تعمقـــنا بالدراسة والتحليل في سلوك الأفراد ، فإننا نجدهم دائماً في رغبة ، وسعي للحصول على سلع وخدمات لا حصر لها ، فالإنسان بطبيعته طموح ومتطلع ورغباته لا حدود لها ، والملاحظ كذلك أن الإنسان ما إن يشبع إحدى حاجاته حتى تتولد وتتجدد له حاجات أخرى يسعى لتحقيقها .

كذلـــك فـــإن هذه الحاجات والرغبات التي تتولد لدى الإنسان نتيجة المدنية والتعلـــيم ، ونتيجة تقدم وسائل المواصلات الحديثة ووسائل الإعلام أيضاً ، كل هذا يؤدي إلى زيادة تطلع الإنسان ، وتغير فكره لمسايرة الحضارة والمدنية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الحاجات الإنسانية وتعددها وتجددها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإننا نجد أن الموارد وعوامل الإنتاج اللازمة لتوفير ، وتحقيق رغبات الإنسان المتعددة ، هي موارد نادرة ومحددة ، والندرة هنا هي المسألة المهمة التي تساعد على خلق المشكلة الاقتصادية .

عناصر المشكلة الاقتصادية :

تـــتكون المشكلة الاقتصادية من حاجات متعددة ومن موارد محدودة ، وسنتم مناقشة عنصري ذلك بشيء من التفصيل :

الاتحاد الوطني لطلبة سورية
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

(أ) الحاجات الإنسانية المتعددة :

ويمكن تعريف الحاجة بأنها :

" رغبة ملحة لدى الفرد في الحصول على سلعة أو خدمة معينة " .

ولهـــذه الرغبات ، التي تدفع الإنسان إلى الحصول على سلعة أو خدمة ، عدة سمـــات . فهـــي رغـــبات أو حاجات متعددة ومتزاحمة ، كذلك فإن هذه الحاجات مـــتجددة ، فكلما أشبع الفرد حاجة من حاجاته ، أخذ يبحث عن حاجات أخرى

لإشباعها ، وهذه هي طبيعة البشر .

وهناك عدة تقسيمات للحاجة :

ـ حاجات ثابتة و حاجات متغيرة :

فالحاجة الثابتة هي تلك الحاجة التي لا تتغير بمرور الزمن ، وترتبط بثبات تركيب الإنسان ذاته وقواه العامة ، وما أودع فيه من أجهزة للتغذية والتوليد وإمكانات الإدراك والإحساس ، ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الغذاء والضمان المعيشي والأمن .

أما الحاجة المتغيرة فهي تلك الحاجات التي تتجدد وتتطور وفقاً للظروف والأحوال ، وبالتالي فإن تلك الحاجات تدخل في نطاق الحياة البشرية بالتدريج ، وتنمو من خلال تجارب الحياة وزيادة الخبرة ، فهي متطورة بتطور الإنسان .

ـ حاجات متكاملة و حاجات متنافسة:

والحاجات المتكاملة هي المرتبطة بسلع متكاملة مثل الشاي والسكر ، الحذاء والجورب .

أما الحاجات المتنافسة ، فهي تلك الحاجات التي إذا أشبع منها حاجة ، تكون على حساب الأخرى مثل الشاي والقهوة .

ـ حاجات دورية أو متكررة و حاجات غير دورية :

والحاجات الدورية هي تلك التي تتكرر بصفة مستمرة ، وتأخذ طابع الدورية ، ومن أمثلتها طبيعة الإنسان في احترام تقاليده وعاداته ، وبالتالي تلبية رغباته نحو سلع وخدمات بعينها ، أما الحاجات غير الدورية فهي تلك التي تتولد نتيجة موقف معين ، أو نتيجة لظروف معينة ، ومن أمثلة الحاجات الدورية الحاجة إلى أنواع معينة من الطعام في شهر رمضان من كل عام .

ـ حاجات ضرورية وحاجات كمالية :

أما الحاجات الضرورية فهي تلك الحاجات المرتبطة بوجود الإنسان وبقائه في

المعهد الوطني للتكوين المتواصل
الوحدة المركزية لوحدة كلية الحقوق

الحياة ، ومن أمثلتها الحاجة إلى المأكل والمشرب والملبس ، ولا غنى للإنسان تحت أي ظرف من الظروف الاستغناء عنها .

أما الحاجات الكمالية : فهي تلك الحاجات التي يمكن الاستغناء عنها ، ولكنها تحقق نفعاً للإنسان ، ومن أمثلتها السيارات الخاصة في الدول الفقيرة بدلاً من السيارات العامة والمراوح والمكيفات في الدول المعتدلة الأجواء .

وكلمة حاجة ضرورية وكمالية يتغير مفهومها بتغير الظروف وبتغير الزمن . فالحاجات الكمالية في وقت من الأوقات ، قد تكون ضرورية في وقت آخر أو في مكان آخر .

_ حاجات مادية وحاجات معنوية :

أما الحاجات المادية ، فهي تلك الحاجات التي تتطلب وسائل مادية وملموسة لإشباعها ، مثل الحاجة إلى السيارة أو إلى المأكل أو إلى المشرب أو غير ذلك .

أما الحاجات المعنوية ، فهي تلك الحاجات التي تتطلب وسائل معنوية لإشباعها ، ومن أمثلتها الحاجة إلى الصحة أو الرفاهية أو الصداقة أو غيرها من الحاجات المعنوية واللازمة للإنسان .

والواقع أن علم الاقتصاد يهتم فقط بالحاجات المادية ، لأنها تشبع بوسائل مادية يمكن قياسها .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الرئاسة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه
1969

(ب) الموارد الاقتصادية المحددة :

إن كلمة الموارد الاقتصادية المحدودة تعني ندرة الموارد لسد كل حاجات الأفراد وكثيراً ما يتردد قول إن الندرة نسبية ، أي نسبة إلى المطلوب من هذه الموارد .

والموارد الاقتصادية هي وسائل مادية ، تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية ، والتي يستلزم الحصول عليها بذل جهد إنساني ، لتطويع الموارد الطبيعية لخدمة حاجاته ، حيث إن الجهد الذي يبذله الإنسان هو الوسيلة أو

الأداة ، أما إشباع الحاجات فهو الغاية .

ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى نوعين :

ـ موارد طبيعية : وهي تلك التي توجد في الطبيعة .

ـ مـــوارد بشـــرية : وهي الإنسان الذي يعد العامل الفعال في النشاط الاقتصادي ، وتزداد أهميته بفضل كفاحه المستمر لاستثمار موارد الطبيعة .

كذلك يمكن النظر إلى الموارد الاقتصادية ، على أنها تمثل عناصر الإنتاج وهي :

ـ **العمل** : هو الجهد الذي يبذل لخلق المنافع أو زيادتها ، سواء أكانت هذه المجهودات الإنسانية ذهنية أم عضلية .

ـ **رأس المـــال** : وهـــو عبارة عن الوسائل الإنتاجية التي يقوم الإنسان بصنعها ، مثل الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والمصانع .

ـ **الطبيعة** : وهي مختلف موارد الطبيعة يسخرها الإنسان لأغراضه .

ـ **المـــنظم** : وهو الذي يعمل على تنظيم عوامل الإنتاج وإدارتها ، وربطها ببعضها إلى أن يصل إنتاجه إلى أقصى درجة من الإنتاج وبأقل التكاليف الممكنة ، فهو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والبيع والخدمات .

ومن خلال عنصري المشكلة الاقتصادية ، وتحديد مفهومها ، يتضح أن المشكلة الاقتصادية موجودة في كل المجتمعات ، وإذا افتقد عنصر من العنصرين ، كأن ازدادت الموارد بالنسبة للحاجات تنعدم المشكلة ، مثل توافر الماء والهواء في الطبيعة ، حتى مع توافـــر الأموال فقد تكون الموارد الأخرى نادرة ، مثل الوقت لا يمكن تخصيصه إلا في قضاء شيء واحد فقط ، أو المعدة لا يمكن أن تستوعب أكثر من كم معين وهكذا .

أسئلة للمناقشة : هل الصيغ التالية سلع اقتصادية ؟

التعليم :

الزمن :

وقت الفراغ : هل تريد وقت فراغ أطول من المتاح لك الآن ؟

سلع استخدام المنزل ؟

الظروف البيئية الجيدة ؟

بعد الذي أوضحناه نسأل : لماذا وجد علم الاقتصاد ؟ ونجيب بأن علم الاقتصاد وجـد لأنـه يدور حول مشكلة تسمى بالمشكلة الاقتصادية ، وتتمثل هذه المشكلة بمحدودية الموارد في مواجهة الحاجات غير المحدودة .

٢) الندرة والاختيار :

تسبب مشكلة ندرة المواد صعوبة في اتخاذ القرار (سواء بالنسبة للمستهلك أم المستثمر أم الحكومة) لأننا نفترض أن الإنسان رشيد في تصرفاته وقراراته ، حيث يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بما لديه من موارد .

فمشكلة المستهلك هي محدودية الدخل تجاه احتياجاته ، ولهذا نراه يصنف أولويات شرائه ، ويحاول الحصول عليها بأقل الأسعار وأفضل النوعيات .

ومشكلة الطالب مثلاً هي محدودية الوقت ٢٤ ساعة ، وعليه استغلال وقته .

ومشكلة القطاع العام (الحكومة) هي ندرة المواد ، مما يضطرها لتوزيع أولويتها الإنفاقية .

ومشكلة المستثمر أن أغلب قراراته قائمة على التوقع .

مانريد قوله إن المشكلة الاقتصادية تتحول في النهاية إلى كيفية التوفيق بين ندرة الموارد والاختيارات الكثيرة ، ومن هنا تبرز أهمية اتخاذ القرار الخاص بتوزيع الموارد ، واتخاذ مثل هذا القرار يتطلب معرفة تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) ، لكل بديل يتم اختياره ، فالمورد المحدود يحول دون إمكانية تحقيق جميع الاختيارات ، أو البدائل التي يريدها الشخص .

وتعـرف الفرصة البديلة بأنها قيمة استخدام عنصر الإنتاج في أحسن المجالات

اتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الـــبديلة ، أو هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة . مثال : لو أن هناك شخصاً يتقن لعبة كرة القدم ، ولكنه يفضل أن يعمل أستاذاً بالجامعة ، فهو بهذا القرار يضيع على نفسه فرصـــة ذهبـــية بديلة ـــ من الناحية المادية ـــ ، لأنه لم يستخدم مواهبه كلاعب كرة قـــدم . والعكـــس كذلك صحيح ، وعليه فإن هذا الشخص لا بد أن يوجه قدراته (موارده) إلى عمل معين فقط ، وهذا أمر ذاتي لا يمكن قياسه إلا بواسطة الشخص متخذ القرار فقط.

إذن في الاقتصـــاد حقيقة مؤلمة ، وهي أن فعل شيء ما ، يعني في الوقت نفسه اختيار عدم فعل شيء آخر :

ـــ اختيارنا لقراءة كتاب ، يعني عدم الذهاب إلى التنزه أو حفل عام .

ـــ اختيارنا للاستمتاع بوقت أطول للراحة ، يعني عدم إمكانية تكوين ثروة .

ـــ اختيارنا لزيادة الاستهلاك ، يعني نقص الادخارات .

والـــتكلفة عـــلى الأغلب تحتوي على عنصر نقدي ، وعليه يمكن تقدير قيمته .فـــتكلفة مشاهدة فيلماً سينمائياً تكون مساوية للفرصة ذات القيمة الأعلى ، التي تم التـــنازل عـــنها بســـبب : أ ـــ الوقت اللازم لمشاهدة الفيلم ، ب ـــ القوة الشرائية (النقود) اللازمة للحصول على التذكرة للدخول إلى السينما .

كما يساعد مفهوم تكلفة الفرصة البديلة ، على فهم توزيع العمل والاختلافات في الأجـــور ، فالعمـــال ذوي المهـــارات العالية تكون أجورهم عالية ، تعويضاً عن الوظائف البديلة ذات القيمة الأعلى التي تنازلوا عنها .

وعـــلى ضـــوء مـــا تقدم ، فإنه بمعرفة تكلفة الفرصة البديلة يمكن اتخاذ القرار بتخصـــيص الموارد المحدودة للخروج باختيار له الأولوية القصوى ، ونعني بالتخصيص توزيع الموارد المتاحة ، بما يسمح بإنتاج أكبر قدر من الحاجات غير المحدودة ، ومن هنا تظهر أهمية ما يسمى بمنحنى إمكانات الإنتاج .

٣) الاختيار ومنحنى إمكانات الإنتاج :

إن مـــوارد الأفراد محدودة . ويستند القرار الهادف والسلوك الاقتصادي إلى أن الأفـــراد يسعون إلى الحصول على أقصى نفع من مواردهم المحدودة ، فهم لا يبددون هـــذه الموارد عن عمد ، ويمكن إيضاح طبيعة المشكلة الاقتصادية من خلال استخدام منحنى إمكانات الإنتاج .

يبين المنحنى الكميات القصوى لأي من السلعتين يمكن إنتاجهما من كمية ثابتة مـــن الموارد ، أو هو المنحنى الذي يبين كل التوليفات الممكنة من جملة الإنتاج الذي يمكن إنتاجه بافتراض ما يلي :

ـــ استخدام كمية محدودة من الموارد الانتاجية .

ـــ الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد .

ـــ مستوى معين من المعارف المعنية .

يوضح الشكل التالي منحنى إمكانات الإنتاج (الدراسة) ، للطالب زيد الذي يدرس الاقتصاد كمادة أساسية إلى جانب اللغة الأجنبية ، فهو يظهر مجموع الدرجات التي حصل عليها في ضوء فترتين بديلتين للمذاكرة (٦) ساعات و(٨) ساعات . فلو استخدم الطالب (٦) ست ساعات من وقت الاستذكار بكفاءة ، فإنه يختار أية مجموعة من الدرجات على منحنى إمكانات الإنتاج في (٦) ساعات مذاكرة ، ومع ذلك فإنه عندما يكون وقت المذاكرة (٦) ساعات ، فإن زيداً يكون قادراً على رفع درجـــته في إحدى المادتين فقط ، بقبوله درجة أقل في المادة الأخرى ، وإذا أراد رفع درجاته في المادتين معاً ، فعليه أن يخصص وقتاً أطول للمذاكرة (٨) ساعات مثلاً ، وهذا يمثل التضحية بجزء من راحته .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

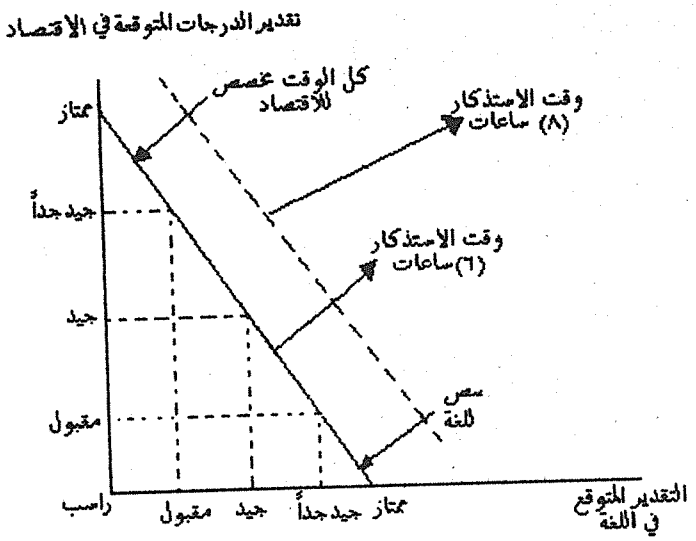

جدول إمكانات الإنتاج (الدراسة)

الاختيار	علامات اللغة	علامات الاقتصاد
أ	صفر (راسب)	ممتاز
ب	مقبول	جيد جداً
جـ	جيد	جيد
د	جيد جداً	مقبول
هـ	ممتاز	صفر (راسب)

مما سبق يتبين أن منحنى إمكانات الإنتاج ذو ميل ثابت (خط مستقيم) ، والسبب هو ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، وهي تبرز عند القيام بإنتاج أو دراسة سلع متجانسة تماماً ، فتحركنا على المنحنى يشير إلى أن الطالب لو سخر كل موارده (وقته) لدراسة مادة الاقتصاد ، لحصل على علامة ممتاز ، بينما تكون درجته في اللغة هي الصفر ، والعكس صحيح ، أي أن نقص التقدير في مقرر ، يؤدي إلى زيادة التقدير في المقرر الآخر .

إذا أعطينا مثالاً عن اقتصاد ما يملك من العمالة ورأس المال والتنظيم والمواد الخام وغيرها ... ولتشغيل هذه الموارد فإن المجتمع بحاجة لأن يقرر كيفية توزيع الموارد ، أي تخصيصها على آلاف البضائع التي يمكن إنتاجها ، كم أرضاً ستخصص لزراعة القمح ؟ أو لعمل مساكن شعبية ؟ كم سيخصص لإنتاج الأسمنت ؟ وكم سيخصص لتعليب المواد الغذائية ؟ هذه القرارات معقدة من حيث التطبيق ، ولذلك سنعالج المشكلة بمثال بسيط ، يفترض وجود اقتصاد ذي قطاعين ، يملك عنصر العمل والأرض ، ويستغل هذين العنصرين استغلالاً أمثل لإنتاج القطن والقمح (وبافتراض ثبات الموارد) .

إمكانات الإنتاج المختلفة

الاختيار	وحدات القطن	وحدات القمح	عدد وحدات القطن لكل وحدة قمح
أ	صفر	٥	ـــــ
ب	٥	٤	٥
جـ	٩	٣	٤
د	١٢	٢	٣
هـ	١٤	١	٢
و	١٥	صفر	١

من الجدول المشار إليه أعلاه نلاحظ أن :

زيادة إنتاج محصول القطن يكون على حساب إنتاج محصول الحبوب ، كما نلاحظ أن زيادة وحدات القطن يتم أولاً بمعدل متزايد ، ثم يتناقص هذا المعدل مع كل زيادة في إنتاج القطن ، بسبب استخدام عناصر إنتاج أقل كفاءة ، وهو ما يشير إليه الحقل الخاص بعدد وحدات القطن لكل وحدة قمح ، والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

فدع حماه
الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الرئاسة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

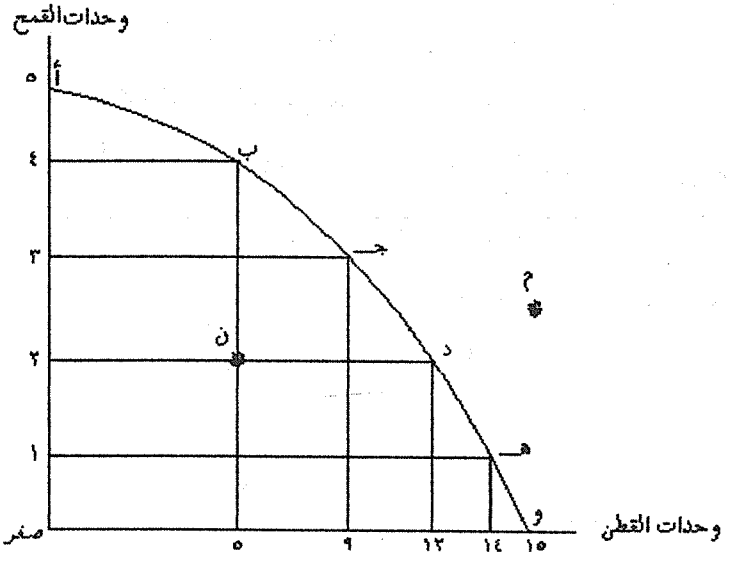

يشير الرسم البياني إلى التالي :

- زيادة إنتاج محصول القطن يكون على حساب إنتاج محصول القمح .
- إذا وصلنا بين النقاط نحصل على منحنى إمكانات الإنتاج .
- يعرف المنحنى بأنه أكبر كمية يمكن إنتاجها من البضائع والخدمات ، إذا استخدمت الموارد بفعالية (استغلالاً أمثل) .
- فكيف نعرف الفعالية ؟

هنا نجد أن الاقتصاد يعمل على أي نقطة على المنحنى مثل (ب جـ د هـ و) داخل المنحنى ، وهذا يعني أن الاقتصاد أنتج بفعالية ، أي إن تخصيص الموارد يمكن من إشباع الحاجات غير المحدودة دون هدر ، وإن زيادة الإنتاج تتم على حساب إنتاج السلعة الأخرى ، وأي نقطة على المنحنى هي فعالة .

- ماذا تعني النقطة (م) خارج المنحنى والمقابلة للنقطة (د) على المنحنى التي تنتج (١٢) وحدة قطن ووحدتي قمح ؟ هل هذا أمر مرغوب ؟ نعم ، ولكن لا يمكن

أن نصل إليها ضمن الواقع الاقتصادي الحالي ، فلو زادت الموارد أو تغير المستوى التقني لوصلنا إليها .

- ماذا تعني النقطة (ن) داخل المنحنى والمقابلة للنقطة د ؟ تبين النقطة (ن) إنتاج نفس الكمية نفسها من القمح ولكن كمية أقل من القطن ، وهذا يعني أن المجتمع رغم استخدامه للموارد نفسها إلا أن هناك هدراً في استخدام الموارد ، وعدم فعالية في الإنتاج .
- ما فائدة منحنى إمكانات الإنتاج ؟

إنه وسيلة إيضاحية لتصوير الإمكانات المتاحة أمام المجتمع ، عندما تستغل الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل ، فعند ثبات التكنولوجيا وعناصر الإنتاج ؛ يمثل منحنى إمكانات الإنتاج أكبر إنتاجية ممكنة للاقتصاد ، فأي نقطة على يسار المنحنى توضح أن إمكانات الإنتاج غير مستغلة استغلالاً أمثل ، كما أن المنحنى يمكن أن ينتقل إلى جهة اليمين ، إذا زادت عناصر الإنتاج وارتفع المستوى التقني (زيادة الكفاءة والتدريب واستخدام الوسائل الفنية الحديثة) .

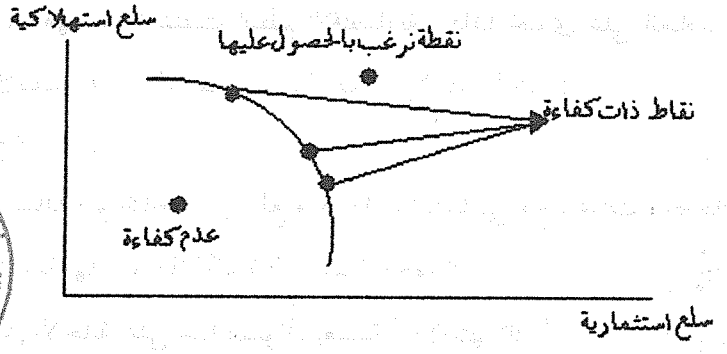

المعهد الوطني لتطلبة سوريين
فرع حماه
البيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

النظم الاقتصادية و المشكلة الاقتصادية :

(أ) في النظام الرأسمالي :

توجد المشكلة الاقتصادية بشقيها ، ويتمثل العلاج في عملية التوفيق بين الموارد

الاقتصادية المحدودة ، والحاجات الإنسانية المتنوعة والمتعددة والمتجددة ، حيث يكون الخيار المتاح أمامنا هو ؛ إما تنمية الموارد ، أو إعادة توزيعها بين الحاجات .

ويفترض هذا النظام أن قواعد التنظيم والإنتاج والتوزيع تحكم عملية التوفيق بين الحاجات والموارد . ويتحقق ذلك من خلال آلية السوق .

(ب) في النظام الاشتراكي :

هـــذا الـــنظام يرى أن المشكلة الاقتصادية تتمثل دائماً في مشكلة التناقض بين مشـــكلة الإنتاج وعملية التوزيع ، ذلك أن التناقض بين الطابع الاجتماعي والطابع الفـــردي للملكية الرأسمالية ؛ يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الحياة الاقتصادية ، ويتم العلاج من خلال التخطيط المركزي بمعرفة سلطة مركزية .

ومنذ أن واجه الإنسان المشكلة الاقتصادية ، وهو دائم السعي عن أسلوب ، أو طـــريقة يتم بها استخدام موارده المحدودة في إشباع حاجاته المتعددة ، والأسلوب أو الطريقة المتبعة في حل المشكلة الاقتصادية يطلق عليها النظام الاقتصادي .

ومـــن الطبيعي أن يتغير النظام الاقتصادي من وقت لآخر بتغير ظروف الإنسان وتطـــوره ، ومهمـــا اختلفت النظم الاقتصادية ، فإنها تحتوي على العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية ، والتي يمكن تلخيصها في الأسئلة التالية :

١ـ ماذا ننتج ؟

أي مـــاذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات للتماشى مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها ، و ما الكمية التي يتم إنتاجها ؟

وتتعلق الإجابة على هذا السؤال بعملية " الاستهلاك " .

٢ـ كيف ننتج ؟

أي كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات ؟ بمعنى آخر ما الطريقة التي يتم اتباعها في عملـــية الإنـــتاج ، فهناك عنصر العمل والأرض ورأس المال والتنظيم وغيرها من

المـــوارد ، فكيف يجمع الاقتصاديون هذه العناصر لتحقيق الإنتاج المطلوب ؟ . وتتعلق الإجابة هنا بعملية " الإنتاج " .

٣ــ لمن ننتج ؟

أي لمن يكون هذا الإنتاج ؟ وبمعنى آخر من الذي سيتمتع باستخدام هذه السلع والخدمـــات ، دون غـــيره مـــن الأفراد ؟ وتتعلق الإجابة على هذا التساؤل بعملية "التوزيع" .

وهناك أسلوبان متميزان للإجابة على الأسئلة السابقة :

(أ) أن تقـــبض سلطة عليا على زمام الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتتخذ القرارات في شأن ماذا ننتج ؟ ولمن ننتج ؟ وقت مشيئتها ... وهذا هو النظام الاشتراكي .

(ب) أن تترك لجهاز الأسعار (الثمن) الحرية المطلقة للإجابة على الأسئلة نفسها في ظـــل الملكية الخاصة ، ودون تدخل من جانب الدولة أو أي سلطة ..وهذا هو النظام الرأسمالي .

إن كلاً من النظامين السابقين تبين قصوره في تقديم إجابات شافية على الأسئلة الســـابقة ، لهذا استفادت النظم الاقتصادية الحديثة من مزايا الأسلوبين معا ، وقررت الأخذ ، بالنظام المختلط .

وســـنتناول بالشـــرح تقســـيم النظم الاقتصادية ، على أساس تطور النشاط الاقتصـــادي ، حيـــث نجد اقتصاد الصيد ، اقتصاد الرعي ، اقتصاد الزراعة ، اقتصاد الصـــناعة ، اقتصاد التجارة والخدمات ــ على أن نقدم له بعملية التطور التي سبقت تلك النظم الاقتصادية المطبقة حالياً في العالم وهي :

ــ النظام الاقتصادي البدائي .

ــ نظام الرق .

ــ نظام الإقطاع .

الاتحاد الوطني لطلبة سورية
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ـ النظام الاقتصادي الاشتراكي (التخطيط المركزي) .

ـ النظام الرأسمالي .

ـ النظام المختلط .

أولاً : النظام الاقتصادي البدائي

إن الحياة المعاصرة التي نحياها بكل ما فيها من متع وخيرات وأمن واستقرار وحماية ، إنما هي من الأمور الحديثة في تاريخ البشرية ، ذلك أن الجزء الأكبر من التاريخ الإنساني على البشر ، وهو في حالة بدائية ، فمنذ خلق الإنسان من ملايين السنين وهو يواجه الطبيعة بكل ما فيها من قوة ، فالإنسان عرضة للزلازل والبراكين والفيضانات ، والحيوانات المتوحشة والمجاعات الطاحنة .

وعندما بدأ الإنسان الأول يحتمي في الكهوف والمغارات ضد كوارث الطبيعة فإنه أخذ في الوقت نفسه يطور قوى الإنتاج من البيئة المحيطة ، وقد كانت أدوات إنتاجه من الأحجار وأغصان الأشجار ، والتي استخدمها في الدفاع والصيد والقنص ، ولقد كان في إمكان الإنسان البدائي أن يطور هذه الأدوات في تعبيد الأرض للزراعة .

ومع توفر الرعي والزراعة بدأت مرحلة التخصص في الإنتاج ، والتبادل بين أفراد الجماعة ، حيث نجد من يقوم منهم بالصيد أو الرعي أو الزراعة .

ومن المتوقع أن يكون الإنسان البدائي إنساناً أنانياً وشرساً ، بفعل قوة الطبيعة التي يتعامل معها ، وهي صفات تنعكس على علاقات الإنتاج والتوزيع في هذا المجتمع الاقتصادي ، وقد كانت أدوات الإنتاج بدائية وذات الاستعمال الشخصي ، أما الزراعة فقد كانت محدودة ، وكانت ملكيتها على الشيوع .

ومع زيادة الجهد المبذول من الإنسان البدائي أمكن تطوير أدوات إنتاجه وإنتاجيته ، ليصبح في إمكانه أن ينتج أكثر من حاجته ، و بالتالي أصبح هناك ادخار ، ومع ظهور هذا الادخار أصبحت هناك الملكية الفردية ، وبظهور الوفرة في الإنتاج

الاتحاد الوطني لمنتجي ... فرع حماه

أصبح الإنسان في حاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة المنتجة ، وبالتالي لم يعد الإنسان البدائي يقتل عدوه الأضعف منه ، وإنما استخدمه كأسير حرب ، حيث استخدمه للعمل في الإنتاج لصالح الغير ، ومن هنا نشأ نظام الرق .

ثانياً : نظام الرق

تبين أن النظام البدائي قد تطور إلى نزعة فردية في ملكية الأشياء ، وإلى أن القوي أصبح يستغل الضعيف في زيادة الإنتاج .

وقد كان اهتمام الإنسان بالزراعة وتطويرها مجالا خصبا ، لاستخدام الكثير من الغير في خدمة القوي ، وقد أدى تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج وزيادة أعمال التعدين ، وبعض الصناعات الحرفية وتنوعها إلى المزيد من تسخير الأفراد في العمل ، وهكذا أصبح كل ضعيف أو مقهور أو مغلوب على أمره ضمن الرقيق ، وأصبح كل قائد قوي متمتعاً بحقوقه وحريته ، ومن طبقة السادة أو الأحرار .

في هذا النظام الاقتصادي يكون الأرقاء جزءاً من وسائل الإنتاج المستخدمة ، فهم جزء من أشياء مثل الأرض والحيوانات والآلات ، وتكون الملكية الخاصة قائمة ، بحيث يصبح للسيد الحق في امتلاك الأرقاء أنفسهم ، وينال السيد كل حصيلة الإنتاج في هذا النظام ، ولا يبقى للرقيق سوى الكفاف أو ما هو أقل .

ولقد كان من نتيجة الظروف السيئة للرقيق أن قاموا بثورات متعددة تطالب بتحريرهم ، إلى أن أدرك السادة أن من الأفضل تحرير الأرقاء ، وإعطائهم مساحات من الأرض حتى يزداد الإنتاج ، ويتوفر الحماس لدى هذه الطبقة .

وهكذا انتهى نظام الرق ليتحول فيما بعد إلى نظام الإقطاع .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ثالثاً : نظام الإقطاع

ساد نظام الإقطاع في أوربا في العصور الوسطى ، وحتى النصف الآخر من القرن الثامن عشر ، وقد أخذ نظام الإقطاع صورة قيام الملوك والأفراد بإقطاع مساحة

من الأراضي ، إلى من يدين لهم ولأميرهم وملكهم بالولاء أيضاً .

ويكـــون حيازة الأرض لهؤلاء السادة مقابل التزامات ، أهمها توريد جزء من الإنـــتاج للسيد الذي تنازل عن أرضه ، و العمل في مزرعته الخاصة عدداً من الأيام ، وكـــذا التزام من حصل على أرض من الإقطاعي ، باستخدام التسهيلات التي يمتلكها الإقطـــاعي مثل مطحنة الغلال ، أو بعض الورش الخاصة بالحدادة ، مقابل تقديم جزء عيني أو نقدي مقابل لهذه الخدمات .

ولقـــد كان الاقتصاد اقتصاداً مغلقاً على الإقطاعية ، التي تبلغ قدراً يتراوح بين مـــئات إلى آلاف من الفدادين ، ويكون هدف الإقطاعية إشباع الحاجات الضرورية لســـكانها دون الاعـــتماد عـــلى الخـــارج ، ونظام الإقطاع بطبيعته يرتبط بالأرض والـــزراعة ، فهو أصلاً اقتصاد زراعي ، وللسيد الإقطاعي في أرضه أن يباشر بالطبع بكل سلطات الحكم القضائية والتشريعية والتنفيذية .

وعـــن أدوات الإنتاج السائدة في هذا النظام ، فإنها قد تطورت بعض الشيء ، بحكـــم انـــتقال المجتمع من مرحلة الصيد والرعي إلى مرحلة الزراعة ، فقد استخدم المزارعون المحراث وغيره من أدوات الزراعة المعدنية ، بحكم تطور صناعة صهر المعادن وتطويعها .

ولقـــد اشـــتهر نظام الإقطاع بنمو الطوائف الحرفية ؛ وطبقة الصناع ، الذين أخذوا على عاتقهم توفير احتياجات المجتمع من الصناعات الحرفية .

كذلك فقد تميز العصر الإقطاعي بنمو التجارة والمدن التجارية ؛ وأدى ذلك إلى خلـــق طـــبقة من كبار التجار الأغنياء داخل كل مدينة ، ولقد ساهمت طبقة التجار والمدينـــة عموماً في تقويض نظام الإقطاع ذاته ، فأصبحت المدينة ملجأ للهاربين من ظـــلم الإقطاع وحكمه ، وكذلك أصبح الأغنياء من تجار المدن ؛ بما لديهم من أموال الأساس الذي ساهم في نشأة النظام الرأسمالي ذاته .

فرع حماه
الوحدة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

لذلك ظهر النظام الرأسمالي كنتيجة للآتي :

١ــ ظهور المدن الجديدة .

٢ــ تزايد و تراكم حجم رؤوس الأموال .

٣ــ ازدهار التجارة وظهور طبقة التجار الأغنياء .

٤ــ ازدهار حركة الصناعة ، وظهور النقابات المهنية .

٥ــ ازدهار وتوسع النشاط الزراعي .

رابعاً : النظام الاقتصادي الحر (الرأسمالي)

يرتكز النظام الاقتصادي هنا على حرية الفرد كمستهلك أو منتج أو عامل . ومحور هذا النظام يقوم على جهاز الثمن ، أو ما يسمى بآلية السوق ، فعن طريقه يعبر الأفراد كمستهلكين عن حاجاتهم ، وكملاك لعوامل الإنتاج يوجهونها ، بحيث تحصل على أكبر عائد ممكن ، وكعمال يتحركون إلى حيث يحصلون على أكبر أجر ممكن . كما تعد الملكية الفردية والربحية من ركائز هذا النظام .

فعندما تكون السلعة نادرة نسبياً تحتدم المنافسة بين المستهلكين ، كل يحاول أن يحصل على حاجته منها ، فترتفع الأسعار ، وتزيد عوائد عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه السلعة ، فتنجذب عوامل الإنتاج نحو هذه الصناعة من الصناعات الأخرى فيزيد الإنتاج استجابة لرغبات المستهلكين ، ويحدث العكس حينما ينصرف المستهلكون عن السلعة ، ويزهدون في استهلاكها ، فينخفض سعرها ويقل عائد عوامل الإنتاج المشاركة في إنتاجها ، فيهرب جزء منها بعيداً عن هذه الصناعة ، وينخفض الإنتاج بما يتلاءم وحاجات المستهلكين .

فجهاز الأسعار المعبر الحقيقي عن رغبات المستهلكين في ظل توزيع معين للدخل القومي ، ثم تتوزع عوامل الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

والعامل حر يعمل أو لا يعمل ، ويعد نفسه بما يتلاءم وقدراته ، ويختار بنفسه

المركز الوطني لطلبة سوريين
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

المجال الذي يحقق في ذاته ، وفقاً لما أعد نفسه له ، وبذلك تتحقق الكفاية الإنتاجية .

وهكـــذا يعمل جهاز الأسعار كحاسب "إلكتروني" نغذيه بالمعلومات المطلوبة فنسجل عليه سلم تفضيل الأفراد من مختلف السلع والخدمات ، وعليه أن يحرك عوامل الإنـــتاج المتاحة لإنتاج السلع استجابة لحاجات المستهلكين ، وإشباعها لأقصى طاقة ممكـــنة باســـتخدام ما لديهم من موارد اقتصادية ، وليس عجباً أن يحدث ذلك دون حاجة إلى هذا الحشد الهائل من الموظفين .

صعوبات النظام

(أ) فسوء توزيع الثروة القومية ، والدخل القومي ، خلق طبقة من الأثرياء ، يمتلكون القـــوة الشـــرائية الهائلة ، وطبقة فقيرة لا تمتلك ، وإن ملكت فالنذر اليسير . هكذا تفاوتت القوة الشرائية ، وألقت بكل ثقلها ، ضاغطة على جهاز الأسعار ، فارتبكت أحوالـــه واهتزت موازينه ، فتسربت من خلاله عوامل الإنتاج متجهة نحو إنتاج سلع كمالية وفوق الكمالية ، تاركة القدر الضئيل لإنتاج السلع الشعبية بكميات لا تكفي لإشباع حاجات الجماهير ، وهكذا تضاءلت الرفاهية.

(ب) هناك مشروعات لا يمكن وضعها في يد المشروعات الخاصة كالعدالة والأمن والدفـــاع ، إذ تقـــوم الدولة مهما كان شكلها السياسي أو نظامها الاقتصادي بهذه الخدمات التي لا سوق لها ، ولا تخضع لجهاز الأسعار .

(ج) قد تؤدي المنافسة بين المنتجين إلى تدمير الكفاية ، فضمان مزايا الإنتاج الكبير يقتضـــي أن يحـــل الترابط والتنسيق محل المنافسة بين الوحدات الصغيرة ، وقد تؤدي الإعلانات التجارية وأساليبها إلى ضياع الموارد الاقتصادية ، وأخيراً ما قد يترتب على عـــدم إفصاح المنتج عن سياسته ؛ التي تعتبر من أسراره حدوث اهتزازات في الإنتاج يقـــف حيالها جهاز الأسعار حائراً مرتبكاً ، وهكذا تحل الفوضى محل النظام والتبذير والضـــياع محـــل الاقتصـــاد ، والأمـــر ليس مدعاة ليأس ، إذ لكل داء دواء ، فهذه

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا

التناقضـــات الـــتي يعاني منها جهاز الأسعار يمكن تجنبها ؛ إذا تدخلت الدولة بالقدر الـــلازم لـــلمحافظة على التوازن المنشود ، فيحظى الفقراء برعاية الدولة ، فتبنى لهم المســـاكن الشعبية ، والمستشفيات والمدارس المجانية ، وتدعم الإنتاج الشعبي ، دون أن تـــتجاهل المساكن الفاخرة ، والقصور الشاهقة والأقمشة غالية الثمن ، وهكذا تنتج الدولة الصاروخ جنبا إلى جنب مع الجبن والزبد دون إرباك يخل بالتوازن .

(د) مـــن الناحية العملية ، قد تتقوض المنافسة التي تعتبر المحور الأساسي لقيام النظام الـــرأسمالي القادر ؛ الذي يتمتع بدرجة عالية من الكفاية ، فقد يكون رب العمل هو الوحيد الذي يستخدم نوعاً معيناً من العمل ، وهذا من شأنه أن يضعه في مركز قوي أمـــام تلك الفئة من العمال المتخصصين في هذا النوع من العمل ، يفرض عليهم أجراً معيـــناً مطمئناً إلى قبولهم له ، وإلا انتابتهم البطالة ، كذلك قد يجد المنتج نفسه وحيداً في السوق بعد أن تخلص من منافسيه بصورة أو بأخرى ، مما يجعله في مركز قوى أمام المستهلكين لسلعة ، فيفرض عليهم سعره ، وقد لا يستطيع المستهلكون تحرير أنفسهم خاصة إذا كانوا قد تعودوا على استهلاكها ، إذ لا يمكن التخلص من العادات بسهولة كالتدخين مثلاً .

(هـ) هناك عوامل تشل فعالية جهاز الأسعار ، فليس من السهل انتقال عوامل الإنتاج عالية التخصص من مجالات الإنتاج المختلفة ؛ تمشياً مع التغيرات التي تحدث في الأسعار ، فالعرض لا يتواءم مع التغير في الطلب .

(و) يضـــمن حافـــز الربح نمو الثروة الفردية ، وليس الثروة القومية ، فالمصنع الذي ينفث دخان وقوده باستمرار ـــ غير مبال بوجود مغسل للملابس يقع بجواره ـــ يضر بالـــثروة القومية ، إذ يضطر هذا المغسل إلى إعادة غسل الملابس الملوثة متحملاً بذلك الخســـارة . وقـــد توجـــد منفعة قومية يتجاهلها المنتج الفرد عند حسابه العائد على استثماره ، وكل ما يهمه هو المقارنة بين إيراداته المتوقعة ؛ ونفقاته التي سيتحملها دون

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

أي اعتبار آخر .

(ز) في أوقـــات الكساد تسود نزعة تشاؤمية تصرف المنظمين عن الإنتاج ، فتنتشر الـــبطالة ، وتبقى عوامل الإنتاج عاطلة . أما في التخطيط الاقتصادي فالموظفون المناط بهـــم حصـــر احتياجات المجتمع و التنسيق بينها ، هم أنفسهم المتحكمون في عوامل الإنتاج ، المسيطرون على توجيهها لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة ، وهذه تعطيهم إمكانية الإبقاء على عوامل الإنتاج في حالة التشغيل الكامل .

خامساً : التخطيط المركزي (الاشتراكي)

ويقتضـــي هذا الأسلوب وجود هيئة عليا تملك سلطة التخطيط ، فتتولى تقدير تلك المجموعة من السلع التي ترى أنها تمثل حاجات المجتمع ، وتوجه عوامل الإنتاج نحو إنـــتاجها ، ثم تضع القرارات في شأن توزيع هذا الإنتاج ، وتعتمد كفاية هذا الجهاز على مدى نجاحه في تقدير حاجات المجتمع وكيفية توزيع الإنتاج.

وواجه هذا الأسلوب كثيراً من الانتقادات أهمها :

١ــ مـــن الصـــعب الـــتأكد مـــن الإشباع الذي يحصل عليه أفراد المجتمع ، نتيجة اســـتهلاكهم السلع التي تقرر إنتاجها ، وقد تستعين أجهزة التخطيط في الدولة بجهاز الأسعار ؛ بعد تعديله على أساس أن التغيرات في الأسعار دليل تغير الحاجات ، فهبوط سعر السلعة دليل زهد الناس في استهلاكها ، والعكس بالعكس .

٢ــ تحـــتاج أجهـــزة التخطيط والمتابعة إلى حشد هائل من الموظفين الممتازين لتقدير حاجـــات المجتمع من ناحية ، ووضع خطط التوزيع بما يمثل ضياعاً للقوى البشرية التي كان من الممكن استخدامها في انتاج سلع أخرى .

هذا إلى جانب ما يجره هذا النظام من تفشي البيروقراطية وتغلغلها في إدارات الدولة ، ومـــا ينتج عن ذلك من انتشار الفساد ، والرشوة وتعويق اتخاذ القرارات التي تتطلب السرعة .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
قدح حماه

٣ــ إذا نجح النظام في تقدير حاجات المجتمع ، فإن التنسيق بينها يثير أكثر من عقبة:

(أ) عليه أن يرتب هذه الحاجات بحسب أولوياتها .

(ب) صعوبة إيجاد أحسن أسلوب للإنتاج ، إذ بأية نسب تتضافر عوامل الإنتاج المختلفة لتحقيق أكبر إنتاج ممكن بأقل تكلفة إنتاج للوحدة الواحدة .

ويتم التنسيق عادة في لجان منبثقة من اللجنة المركزية للتخطيط ، ومعظم أعضائها من السياسيين الذين يفتقرون إلى الحنكة الإدارية ،وحتى لو اكتسبوها بالخبرة وطول المران، فإن إدارة مثل هذا الجهاز العملاق ليست سهلة .

(ج) إن امتلاك الدولة لعوامل الإنتاج يلاقي معارضة كثيرة من الاقتصاديين ، وذلك لانعدام الحوافز ، فيخفض الإنتاج ، ويزيد الضياع . فتوزيع العمل عن طريق إدارة حكومية ، وعلى غير رغبة العاملين يجعلهم يشعرون بعدم الرضى ، أو الاقتناع بالوظائف التي خصصت لهم . ومما تجدر ملاحظته عدم إقبال موظفي الحكومة ــ مهما كانت مناصبهم ــ على المغامرة وركوب الصعب من الأمور ، فيلزمون جانب الحذر، ويسلكون الطريق المأمون البعيد عن المسؤولية حتى وإن انخفض العائد ، ولهذا فإن الإنتاج في ظل القطاع العام ؛ مهما حسن ، فإنه أقل كماً وكيفاً منه في القطاع الخاص.

وجدير بالذكر أن النظم الاشتراكية تتعدد حسب درجات تملك الدولة لعوامل الإنتاج و تطبيقها لمبدأ التخطيط الاقتصادي الشامل ، وهناك عدد من المزايا تجعل العديد من الدول تستخدم النظم الاشتراكية كحل للمشكلة الاقتصادية ، لما يتضمنه من مزايا أهمها :

١ــ ازالة الفوارق بين الطبقات .

٢ــ التوظيف الكامل للعمالة .

٣ــ الحفاظ على الموارد القومية ، وانعدام الإسراف لانعدام المنافسة .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

٤ــ التركيز على المصلحة القومية لا المصلحة الفردية .

٥ــ العدالة الاجتماعية و زيادة الدخل القومي و حسن توزيعه.

والواقــع إن الفكر الاشتراكي قديم ؛ يرجع إلى افلاطون في كتابه الجمهورية ؛ حيــنما تحدث عن أضرار الملكية الخاصة للحكام والحراس في الدولة ، كذلك تحدث تومــاس مــور في كتابة اليوتوبيا عن أضرار الملكية الخاصة في القرن السادس عشر . وعموماً فإن ظهور هذا النظام جاء كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالي .

سادساً : الاقتصاد المختلط

جــر نظام الاقتصاد الحر في أذياله شوائب به ، فوصفوه بأنه السبب الرئيس في تفشي البطالة ، ومنهم من ذهب إلى حد المطالبة لإلغاء النظام و استبدال غيره به .

والحقــيقة ، لم يعد الأمر يكمن في قبول هذا النظام أو رفضه ، ولا بين النظام الــرأسمالي والتخطــيط المركزي ، فقد أجمع علماء الاقتصاد المعاصرون على ضرورة الاســتعانة بالدولــة ، لا لــتقف من المواطن موقف الدكتاتور المتسلط ، بل الحكيم المحنك ، أو الأب الذي يرعى أبناءه فيعطيهم قسطاً وافراً من الحرية ، ولكن في الوقت نفســه يمد بصره إلى الآفاق البعيدة ، فيضع من الخطط ما يجنبهم المخاطر التي تتربص بهم على الطريق .

وهكــذا اتجهت النظم الاقتصادية نحو الأخذ بأحسن ما في النظامين السابقين ، فيباشــر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة ، بينما يسيطر القطاع العام حكومياً أو محلياً على المشروعات المؤممة ، وعلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى . ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة ، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيوداً تختلف من مشروع إلى آخر .

يتولى القطاع العام :

١ــ إنتاج السلع و الخدمات التي ترفض المشروعات الخاصة الدخول فيها ، لأسباب

فنية أو مالية .

٢ــ إنتاج السلع والخدمات التي تستطيع الدولة إنتاجها بكفاءة أكبر ، نظراً لما تحتاج إليه من أبحاث وإمكانات يعجز عنها الأفراد ، كالمكتبات العامة والخزانات العامة والجسور والسدود .

٣ــ التغلب على مشكلة التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل وضمانه :

(أ) حداً أدنى لمعيشة الفرد .

(ب) فرصاً متكافئة للجميع .

٤ــ حماية المواطن العادي سواء أكان منتجاً أم مستهلكاً من مراكز القوى الاقتصادية ؛ التي تتحكم فيه كما في حالة الاحتكار .

٥ــ القضاء على عوامل الاحتكار التي قد تقضي على كفاية جهاز الأسعار .

٦ــ إدخال تعديلات على جهاز الأسعار منعاً للانحراف .

٧ــ مراقبة المنظم ولفت نظره إلى النفقة الاجتماعية ، أو المنفعة القومية التي لا تقل أهمية عن الربح النقدي .

٨ــ تنظيم الإنتاج بما يحقق سياسة التوظف الكامل .

٩ــ المحافظة على النمو الإقليمي المتوازن .

١٠ــ تحسين ميزا ن المدفوعات حتى يتحقق :

ــ تكوين احتياطي من العملات الأجنبية .

ــ المساهمة في إعانة الدول الأكثر تخلفاً .

١١ــ تنفيذ سياسة تثبيت الأسعار .

١٢ــ ضمان نمو اقتصادي .

ومن الناحية الاقتصادية هناك من يفضل قبضة حكومية قوية ، وهناك من يفضل قبضة متراخية ، ولسنا هنا في مجال التحيز لأي منهما ، لأن غرضنا الأساسي هو

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

دراسة الكيفية التي يعمل لها جهاز الأسعار ، والكشف عن العيوب ، ومدى إمكانية القضاء على هذه العيوب عن طريق التدخل الحكومي .

تذكر

- المشكلة الاقتصادية تتكون من حاجات متعددة وموارد محدودة .
- الموارد الاقتصادية تمثل عناصر الإنتاج والموارد الطبيعية .
- يفترض النظام الرأسمالي أن آلية السوق تحكم عملية التوفيق بين الحاجات والموارد .
- يـــتم علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي من خلال التخطيط المركزي .
- تتـــلخص المشكلة الاقتصادية في الأسئلة التالية : ماذا ننتج ؟ كيف ننتج ؟ لمن ننتج ؟
- تـــتحول المشكلة الاقتصادية في النهاية إلى كيفية التوفيق بين ندرة الموارد والاختيارات الكثيرة .
- تعـــرف الفرصة البديلة (الضائعة) بأنها قيمة استخدام عنصر الإنتاج في أحسن المجالات البديلة ، أو هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة .
- يمكن اتخاذ القرار بتخصيص (توزيع) الموارد المتاحة ؛ للخروج باختيار له الأولوية القصوى ، وذلك عند معرفة تكلفة الفرصة البديلة .
- يـــبين مـــنحنى إمكانات الإنتاج الكميات القصوى التي يمكن إنتاجها من السلع والخدمات ، إذا استخدمت الموارد بفعالية .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

أسئلة على الوحدة الثانية

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـــ تتكون المشكلة الاقتصادية من حاجات محدودة ، وموارد غير محدودة .

ب ـــ الحاجات المتنافسة هي الحاجات المرتبطة بسلع مثل الشاي والسكر .

جـ ـــ الندرة النسبية تعني أن الشيء متوفر بكثرة .

د ـــ علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ؛ يتم من خلال التخطيط المركزي .

هـ ـــ تعرف الفرصة البديلة بأنها أقل قيمة للفرصة المفقودة .

و ـــ يعرف منحنى إمكانات الإنتاج بأنه : أقل كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات ، إذا استخدمت الموارد بفعالية (استخداماً أمثل) .

السؤال الثاني :

أكمل ما يلي :

أ ـــ تسبب مشكلة الندرة ..... في اتخاذ القرار .

ب ـــ تعرف الفرصة البديلة بأنها قيمة .....

جـ ـــ في الاقتصاد حقيقة مؤلمة وهي .....

السؤال الثالث :

أ ـــ ما المقصود بالفعالية (الاستخدام الأمثل) .

ب ـــ ارسم منحنى إمكانات الإنتاج ، وحدد عليه نقاط ذات كفاءة ، ونقطة نرغب في الحصول عليها ، ونقطة تمثل عدم الكفاءة .

جـ ـــ اذكر باختصار سمات الاقتصاد المختلط .

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×)　　ب ـ (×)　　جـ ـ (×)　　د ـ (×)

هـ ـ (×)　　و ـ (×)

السؤال الثاني :

أ ـ صعوبة .

ب ـ استخدام عنصر الإنتاج في أحسن المجالات البديلة ، أو هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة .

جـ ـ إن فعل شيء ما ؛ يعني في الوقت نفسه اختيار عدم فعل شيء آخر .

السؤال الثالث :

أ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ٣٤ من الكتاب .

ب ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ٣٥ من الكتاب .

جـ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ٤٥ ، ٤٦ من الكتاب .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
المكتبة المركزية لوحدة كلية الاقتصاد

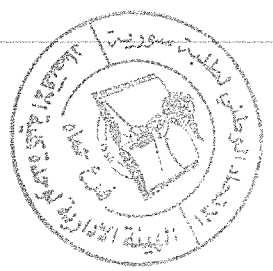

الوحدة الثالثة

عوامل الإنتاج والسكان

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يعدد عوامل الإنتاج .

٢ ــ يشرح كل عامل من عوامل الإنتاج .

٣ ــ يذكر العوامل التي تحدد حجم السكان .

٤ ــ يوضح المقصود بالحجم الأمثل للسكان .

٥ ــ يعرض نظرية مالتوس في السكان ، ويبين مدى انطباقها على الواقع .

٦ ــ يفرق بين الربح العادي الذي يحصل عليه المنظم والربح غير العادي .

عناصر الوحدة :

- الطبيعة (الأرض) .
- رأس المال .
- العمل .
- علاقة عنصر العمل بالسكان .
- العوامل التي تحدد حجم السكان .
- الحجم الأمثل للسكان .
- نظرية مالتوس في السكان .
- التنظيم .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

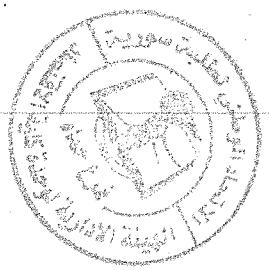

عوامل الإنتاج والسكان

سبق أن أوضحنا أن إشباع الحاجات الإنسانية يتطلب توافر السلع والخدمات. فالسلعة أو الخدمة هي وسيلة إشباع الحاجة ، ولكن غالبية هذه السلع والخدمات لا توجد في الطبيعة بالصورة التي تجعلها صالحة لإشباع الحاجة مباشرة ، وبالتالي لا بد من إجراء عملية تحوير أو تغيير على الموارد المتاحة ، حتى تصبح صالحة لإشباع الحاجة ، وتسمى عملية التحوير أو التعديل هذه بعملية الإنتاج ، والموارد التي تجري عليها عملية التحوير السابقة تسمى عوامل الإنتاج ، وقد اختلف الاقتصاديون في تصنيف عوامل الإنتاج ، فبعض الاقتصاديين يكتفي بتصنيف تلك العوامل إلى قسمين أو عاملين هما : العمل والطبيعة (الأرض) ، بينما يرى فريق ثان أن عوامل الإنتاج هي ثلاثة : العمل والطبيعة (الأرض) ورأس المال ، ويرى فريق ثالث أن عوامل الإنتاج هي أربعة : العمل والطبيعة (الأرض) ورأس المال والتنظيم ، وهناك من يرى ضرورة إفراد التكنولوجيا (التقنية) كعامل مستقل من عوامل الإنتاج ، ورغم وجود الحجج والأسانيد التي يعتمد عليها كل فريق في مقولته ، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين (وخاصة الاقتصاديين الغربيين) على أن عوامل الإنتاج هي أربعة : العمل والطبيعة ورأس المال والتنظيم ، وعملية الإنتاج تعني مزج عناصر الإنتاج السابقة بنسب معينة ، بحيث تكون محصلة هذه العملية الحصول على سلعة أو خدمة .

ونتناول ، فيما يلي ، إعطاء نبذة عن عوامل (عناصر) الإنتاج الأربعة .

أولاً ـ الطبيعة (الأرض)

يشمل عنصر الطبيعة (الارض) وما فوق سطحها ، وما في باطنها من ثروات طبيعية ، أي إن عنصر الطبيعة يشمل : الأرض الزراعية والغابات ومساقط المياه والمعادن والنفط والغازات الطبيعية ..الخ .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

وهـــذا العنصـــر هو هبة من الله ولا دخل للإنسان في وجوده ، فهو موجود والإنســـان يقوم باستغلاله ، ويتميز عنصر الطبيعة كأحد عوامل الإنتاج بعدة صفات أهمها :

١ ـ عدم وجود نفقة إنتاج :

فالأرض هبة من هبات الله ، و لم يبذل الإنسان أي جهد في إيجادها ، وبالتالي فلـــيس لها نفقة إنتاج ، ولكن هذا لا يعني أن الأرض ليس لها مقابل ، أي ثمن ، ففي الواقـــع إن الأرض لهـــا ثمن مستمد من ندرتها ، ومن إقبال الناس عليها ورغبتهم في امـــتلاكها ، ويكـــون هذا الثمن عائداً صافياً لأصحاب الأرض ، ويترتب على هذه الصفة نتيجة هامة ، وهي عدم وجود حد أدنى لثمن الأرض ، فحيث إن الثمن غالباً ما يتحدد بنفقة الإنتاج ، وحيث إن نفقة إنتاج الأرض تساوي صفراً ، فمعنى ذلك أن ثمن الأرض يمكن أن ينخفض حتى يصل إلى الصفر ؛ دون أن ينخفض عرض الأرض . وبعبارة أخرى ، فإن عرض الأرض غير مرن تماماً بالنسبة للسعر (الثمن) .

٢ ـ الثبات النسبي :

تتســـم الأرض بثبات نسبي حيث لا يمكننا زيادتها أو التوسع فيها إلا في نطاق محدود ، ولا يعني ذلك أننا وصلنا فعلاً إلى الحد الأقصى في استغلالها ، حيث إن التقدم العلمي يؤدي إلى ازدياد الثروات الطبيعية بعدة وسائل منها :

(أ) الاكتشافات :

حيث نلاحظ أن وجود الفحم أو البترول أو الحديد في باطن الأرض ، لا يجعل مـــنها مـــوارد اقتصادية يمكن استخدامها في العملية الإنتاجية ، فالواجب أولاً أن يتم الـــتعرف على احتواء التربة على هذه المعادن ، أي يجب اكتشافها وجعلها في متناول الإنسان .

(ب) التطور التكنولوجي :

فقد يوجد في الطبيعة العديد من المعادن ، ولكن جهل الإنسان كيفية الاستخدام

يجعلها عديمة القيمة ، ولكن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي يساعد الإنسان على تطوير العديد من الاستخدامات لهذه الموارد ، مما يجعلها ذات نفع كبير للإنسان .

(ج) تقدم وسائل المواصلات :

حيث لا يكفي أن نكتشف وجود المعادن والخامات في منطقة معينة ، بل لا بد من إمكانية نقلها إلى مناطق الاستخدام و بتكاليف منخفضة ، ومن هنا تلعب وسائل المواصلات دوراً هاماً في استغلال الموارد الطبيعية .

٣_ عدم التجانس :

تتفاوت الأرض كثيراً من حيث درجة الخصوبة ، ومن حيث الظروف المناخية ، ونوعـــية الثروات الطبيعية الموجودة على سطحها أو في باطنها ، وذلك على عكس عناصر الإنتاج الأخرى ؛ وخاصة رأس المال الذي يتصف بدرجة كبيرة من التجانس . ويترتب على ذلك ظاهرة معينة تسمى " الريع التفاوتي " ، فأصحاب الأرض يحصلون عـــلى عائد معين نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية يسمى الريع ، ولكن أصحاب الأرض المتمـــيزة (الأكثر خصوبة مثلاً) يحصلون على عائد لا يحصل عليه أصحاب الأرض الأقـــل تمـــيزاً ، والـــتي تسمى بالأرض الحدية ، هذا العائد الذي يحصل عليه أصحاب الأرض الأكثر خصوبة يسمى " الريع التفاوتي " ، وهذا العائد ما كان لينشأ لـــو كانت الأرض متجانسة ، بمعنى عدم اختلاف المقدرة الإنتاجية للأرض من منطقة إلى أخرى .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ثانياً _ رأس المال

تعريف :

رأس المال في صورته العينية ، هو عبارة عن مجموعة الأصول والسلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، فهو يشمل : الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت الصنع .

ويتعرض رأس المال لظاهرة تسمى " الاستهلاك الرأسمالي " ، وهذه الظاهرة تعني تناقص قيمة الأصل الرأسمالي نتيجة لأحد الأسباب الآتية :

١ــ الاستخدام : فاستخدام الآلة في العملية الإنتاجية يؤدي إلى ضياع جزء من قيمتها.

٢ــ مــرور الــزمن : حيث تتناقص قيمة الآلة مع الزمن ــ حتى وإن لم تستخدم في الإنتاج ــ وذلك لتعرضها للعوامل الجوية .

٣ــ الــتقادم الفــني : حيث تنخفض قيمة الآلات القديمة نتيجة ظهور آلات أحدث وأكثر كفاءة .

ويــزداد رأس المال المملوك للمجتمع مع الزمن عن طريق ما يسمى " بالتكوين الرأسمالي " . وينقسم التكوين الرأسمالي إلى جزأين : جزء يعوض الاستهلاك الرأسمالي الــذي تعرض له رأس المال القديم ، أي يقوم بعملية الاحلال محل الآلات التي أصابها التقادم ، وجزء آخر يعتبر إضافة صافية لرصيد رأس المال ، ويسمى بالتكوين الرأسمالي الصافي ، ويطلق الاقتصاديون على التكوين الرأسمالي مصطلح الاستثمار ، ويتم تمويل الاستثمار عن طريق ما يسمى بالادخار ، والادخار هو الجزء من الدخل الذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية .

وهناك عدة تقسيمات لرأس المال منها :

١ــ رأس المال النقدي و رأس المال العيني (الحقيقي) :

رأس المال النقدي :

وهو ينصرف إلى النقود ، وهذا هو المفهوم الشائع لدى العامة ، حيث يقال إن المشروع (س) رأسماله عشرون مليون ليرة (مثلاً) ، أو هو ما يملكه الفرد من سيولة نقدية ، أو مما يودعه في البنوك .

رأس المال العيني :

وهو عبارة عن السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ، وبالتالي فهو يشمل الآلات والمعــدات والمباني ... الخ ، وهذا هو المفهوم الذي نقصده عندما نتكلم عن

رأس المال كأحد عوامل الإنتاج .

٢ – رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :

رأس المال الثابت :

هو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية أكثر من مرة كالآلات والمباني ، وبالتالي لا يدخل في تكلفة السلعة المنتجة ؛ سوى جزء فقط من قيمة رأس المال الثابت (أي بحسب الاستهلاك الرأسمالي فقط) .

رأس المال المتداول :

هو الذي يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة كالمواد الخام والوقود ، وبالتالي فإن رأس المال المتداول يدخل بكامل قيمته ضمن تكلفة السلعة المنتجة .

٣ – رأس المال الخاص ورأس المال الجماعي :

رأس المال الخاص :

هـــو الذي يكون ملكاً للأفراد سواء بصفتهم الشخصية أم في صورة شركات مساهمة .

رأس المال الجماعي :

يكـــون مملوكـــاً للمجتمع ككل ممثل في حكومته ، وتتفاوت نسبة رأس المال الخـــاص إلى رأس المال الجماعي من مجتمع إلى آخر ، حسب طبيعة النظام الاقتصادي الـــذي يـــأخذ به ، وإن كان يمكن القول ، بصفة عامة ، بأن رأس المال الخاص هو الســـائد في الـــدول التي تأخذ بالنظام الرأسمالي ، بينما يكون رأس المال الجماعي هو السائد في الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي .

ويحصـــل أصـــحاب رأس المال على عائد نظير اشتراكه في العملية الإنتاجية ، ويسمى هذا العائد بالفائدة .

ثالثاً _ عنصر العمل

العمـــل هو كل مجهود بشري اختياري يبذل في العملية الإنتاجية ، سواء أكان

الاتحاد الوطني لطلبة
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الآداب

هـــذا الجهـــد عضـــلياً أم ذهنياً ، ويترتب على ذلك خلق منفعة أو زيادتها في مقابل الحصـــول عـــلى أجـــر ، وعـــلى ذلك فلكي يكون الجهد المبذول عملاً ، بالمعنى الاقتصادي ، يجب توافر مجموعة من الشروط هي :

١ ــ أن يكـــون عمـــلاً بشرياً ، وهذا الشرط يستبعد الجهد المبذول من عناصر غير بشرية ، كجهد الماشية وغيرها .

٢ ــ أن يترتـــب عليه إنتاج سلعة أو خدمة ، فأي جهد يبذل ولا يترتب عليه إنتاج سلعة أو خدمة ؛ لا يدخل ضمن عنصر العمل .

٣ ــ أن يكـــون هذا العمل اختيارياً وليس اجبارياً ، ومعنى ذلك استبعاد الجهد الذي يبذل عن طريق السخرة من أن يكون عملاً بالمعنى الاقتصادي .

٤ ــ أن يكـــون هذا الجهد مقابل أجر . ومعنى ذلك أن الجهد المبذول ؛ ولا يحصل صاحبه مقابله على أجر ؛ لا يدخل ضمن العمل بالمعنى الاقتصادي .

وهناك عدة تقسيمات للعمل منها :

١ ــ العمل الماهر والعمل غير الماهر .

الأول : يتطلب الحصول على تعليم أو تدريب معين .

الثاني : لا يتطلب الحصول على مهارات خاصة .

٢ ــ العمل الذهني والعمل العضلي .

٣ ــ العمل الكتابي والعمل الحرفي .... الخ .

وعنصـــر العمـــل يعتبر أهم عوامل الإنتاج ، فالعملية الإنتاجية لا يمكن أن تتم بدونـــه ، كما أن العملية الإنتاجية نفسها تتم بغرض إشباع حاجاته ، ويحصل عنصر العمل مقابل اشتراكه في العملية الإنتاجية على عائد يسمى الأجر .

وهناك مفهومان للأجر :

١ ــ الأجر النقدي :

وهو عبارة عن المبلغ (كمية النقود) الذي يحصل عليه الفرد مقابل اشتراكه في العملية الإنتاجية .

٢ ـ الأجر الحقيقي :

وهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي .

مثال :

لو كان الأجر النقدي للفرد هو (١٠٠) ليرة في الشهر ، وكان ، للتبسيط ، ينفق هذا الأجر على شراء سلعة واحدة ، وكان سعر الوحدة منها خمس ليرات ، فمعنى ذلك أن الأجر الحقيقي لهذا الفرد هو (٢٠) وحدة من السلعة في الشهر . ومعنى ذلك أن

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{مستوى الأسعار}}$$

فهناك قوتان تؤثران على الأجر الحقيقي هما :

١ ـ الأجر النقدي :

وتأثيره إيجابي على الأجر الحقيقي ، بمعنى أنه كلما زاد الأجر النقدي ، مع ثبات مستوى الأسعار ، زاد الأجر الحقيقي ، والعكس صحيح .

٢ـ المستوى العام للأسعار :

وتأثيره سلبي على الدخل الحقيقي ، بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، مع ثبات الدخل النقدي ، انخفض الدخل الحقيقي ، والعكس صحيح .

علاقة عنصر العمل بالسكان :

يتوقف عرض العمل على حجم السكان ، وأيضاً هيكل السكان من حيث العمر والنوع ، حيث نلاحظ أنه :

(أ) كلما ازداد حجم السكان ، ازداد المعروض من الأيدي العاملة في سوق العمل ، فهناك علاقة طردية بين حجم السكان وعرض العمل .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
اللجنة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

(ب) كـــلما ازدادت نسبة السكان عند الأعمار المتوسطة ، ازداد عرض العمل عند حجم معين للسكان .

(ج) كلما ازدادت نسبة الذكور في السكان ، ازداد عرض العمل عند حجم معين للسكان .

وهناك عوامل أخرى تؤثر على عرض العمل منها : مستوى الأجور ، العادات والظـــروف الاجتماعية والدينية السائدة ، وكذلك القوانين التي تحدد سن بداية ونهاية العمل .

*** العوامل التي تحدد حجم السكان ؟**

هناك عاملان يؤثران في حجم السكان هما :

١ـ معدل الزيادة الطبيعية للسكان :

و هو عبارة عن الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات .

* ويتأثر معدل المواليد بكثير من العوامل بعضها اقتصادي ، و بعضها سياسي ، وبعضها ديني .

* ويـــتأثر معـــدل الوفيات بالمستوى الصحي في المجتمع ، الذي يتوقف بدوره على: مستوى الدخل ، مدى توفر الخدمات الطلابية ، ومستوى الوعي الصحي لدى الأفراد، ومدى تعرض البلد للكوارث .

* وتتمـــيز الـــبلاد النامية بارتفاع معدلات نمو السكان ، نتيجة بقاء معدلات المواليد مرتفعة وهبوط معدلات الوفيات مع التنمية الاقتصادية .

* أمـــا الـــبلاد المتقدمة فتكون فيها معدلات نمو السكان ، منخفضة ، نتيجة انخفاض كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات .

٢ـ اتجاه حركة الهجرة :

فالهجرة إلى بلد معين تؤدي إلى زيادة حجم السكان ، وبالتالي عرض العمل في

هذا البلد ، بينما الهجرة من بلد معين تؤدي إلى تقليل حجم السكان ، وبالتالي عرض العمل في هذا البلد .

*** الحجم الأمثل للسكان :**

هـــو ذلك الحجم من السكان الذي تكون عنده إنتاجية العامل ، في المتوسط ، أكـــبر مما يمكن ، فالحجم الأمثل للسكان هو الحجم الملائم لاستغلال عناصر الإنتاج الأخـــرى ، بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز في عنصر العمل ، وعلى ذلك يمكن تصنيف البلاد من حيث السكان إلى :

(أ) بلاد ذات حجم أمثل للسكان :

يكون عنصر العمل يكفي لاستغلال باقي العناصر ، لا أكثر ولا أقل .

(ب) بلاد خفيفة السكان :

وهـــنا يكون عنصر العمل غير كافٍ لاستغلال باقي العناصر بصورة كاملة ، وبالتالي يبقى بعضها معطلاً .

(ج) بلاد كثيفة السكان :

وهنا يكون عنصر العمل أكثر مما هو ضروري لاستغلال باقي العناصر ، وبالتالي يبقى جزء من العمل معطلاً .

ويمكن إبراز مثل هذه الأوضاع باستخدام الرسم البياني الآتي :

العلاقة بين حجم السكان والناتج المتوسط

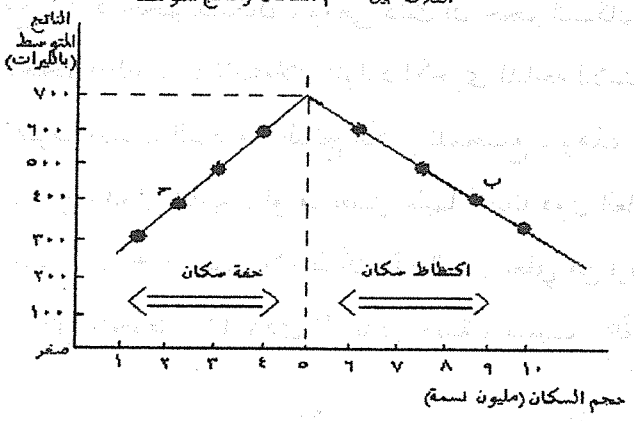

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

نقـــيس على المحور الأفقي حجم السكان في مجتمع معين(بالمليون نسمة مثلاً) ، ونقـــيس عـــلى المحور الرأسي الناتج المتوسط للفرد من السكان ، ومن الرسم يمكن ملاحظة ما يلي :

١ــ قبل أن يصل حجم السكان إلى خمسة ملايين نسمة ؛ كان المجتمع موضع الاهـــتمام يعاني من مشكلة قلة السكان ، حيث نلاحظ انخفاض الناتج المتوسط عند الحجـــوم الصغيرة للسكان ، واتجاه هذا الناتج نحو الزيادة مع ازدياد حجم السكان . فمـــثلاً عندما كان حجم السكان مليون نسمة فقط ؛ كان الناتج المتوسط (٣٠٠) لـــيرة ، وعـــندما ارتفـــع حجم السكان إلى مليوني نسمة ، ازداد الناتج المتوسط إلى (٤٠٠) ليرة ، وهكذا مع ازدياد حجم السكان يزداد الناتج المتوسط ، فالسكان في هذه المرحلة يمثلون قلة سكانية ، ومن أمثلة المجتمعات التي تعاني من قلة سكانية دول الخلـــيج العربي النفطية و أيضاً ليبيا ، حيث نلاحظ أن حجم السكان (المواطنين) في هـــذه الـــدول أقل من الحجم المطلوب ؛ لاستغلال الموارد الأخرى المتاحة الاستغلال الأمـــثل . وهذا هو ما يجبر هذه الدول على استيراد العمالة من الدول الأخرى ، حتى يمكنها استغلال الموارد المتاحة لديها بما يساعد على رفع (زيادة) الناتج المتوسط .

٢ــ عندما يتجاوز حجم السكان في المجتمع موضع الاهتمام عدد خمسة ملايين نســـمة ، يبدأ هذا المجتمع بمعاناة مشكلة اكتظاظ السكان ، حيث نلاحظ تدني الناتج المتوسط للفرد مع ازدياد حجم السكان ، ومعنى ذلك أن حجم السكان في هذه الحالة أصبح أكبر من الحجم المطلوب ؛ لاستغلال الموارد الأخرى المتاحة للاستغلال الأمثل ، مما يترتب عليه هبوط نصيب الفرد من الناتج الكلي للمجتمع ، وهذه هي الحالة التي تعـــاني منها كثير من الدول النامية ، أو ما يطلق عليها أحياناً دول العالم الثالث مثل الصين والهند و مصر ... الخ ، حيث نلاحظ أن هذه الدول تعاني من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بشكل ملحوظ ، مما يؤدي إلى تدني حصة (نصيب) الفرد من الموارد

الأخـــرى المتاحة ، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط نصيب الفرد من الناتج القومي (أي الناتج المتوسط) ؛ عما كان يمكن أن يتحقق فيما لو كان حجم السكان أقل مما هم عليه بالفعل ، وعلى سبيل المثال ترتب على زيادة السكان في مصر بمعدلات مرتفعة ، وعدم زيادة المساحة المزروعة بمعدلات كافية (أو حتى تناقصها في بعض السنوات) ؛ أن هـــبط متوســـط الفرد من الأرض الزراعية إلى ما يقل عن (١/٧) فدان ، وهي مساحة لا تسمح بتوفير عمل منتج طوال العام للسكان .

٣ــ وبـــين الوضعين السابقين ، يوجد احتمال وسط ، وهو أن يسمح حجم السكان باستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل ، بحيث يحقق أقصى ناتج متوسط ، وهذا هو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للسكان . وفي الشكل السابق يعتبر الحجم خمسة ملايين نسمة هو الحجم الأمثل للسكان في هذا المجتمع ، حيث يتحقق عند هذا الحجم أقصى ناتج متوسط (٦٠٠ ليرة) .

ويجب أن نلاحظ أن الحجم الأمثل للسكان في مجتمع ما ، لا يعتبر رقماً ثابتاً ، ولكـــنه يـــتغير حســـب حجم الموارد المتاحة ، وحسب الفن الإنتاجي المستخدم في اســـتغلال تلـــك الموارد ، وعليه ، فكلما ازداد حجم الموارد المتاحة وكلما تطورت الفنون الإنتاجية المستخدمة ، ازداد الحجم الأمثل للسكان ، وهو ما يتضح من الشكل الآتي :

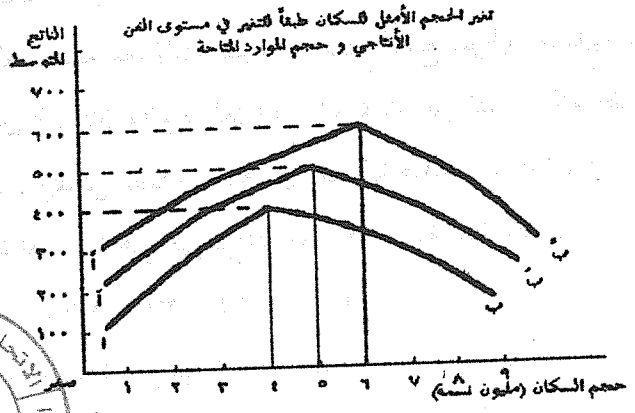

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الادارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

إن الانـــتقال في مـــنحنى الـــناتج المتوسط إلى أعلى ، إنما يعبر عن زيادة الناتج المتوســـط (نصـــيب الفرد من الناتج القومي) عند كل حجم من حجوم السكان ، ويترتـــب على ذلك زيادة الحجم الأمثل للسكان ، أي ذلك الحجم الذي يبلغ عنده الناتج المتوسط أقصاه ، فوفقاً للمنحنى (أ ب) كان الحجم الأمثل للسكان هو (٤) ملايـــين شخص ، وعندما انتقل منحنى الناتج المتوسط إلى الوضع (أ بَ) ، أصبح الحجـــم الأمثل هو (٥) ملايين نسمة ، وعندما أصبح منحنى الناتج المتوسط هو (أ بّ) بلـــغ الحجم الأمثل للسكان (٦) ملايين نسمة ، ومعنى ذلك أن الحجم الأمثل للســـكان ليس ثابتاً ، ولكنه يتوقف على حجم الموارد المتاحة ومستوى المعرفة الفنية (التقنية) المستخدمة ، فكلما ازداد حجم الموارد المتاحة وتحسن مستوى المعرفة الفنية السائدة انتقل منحنى الناتج المتوسط إلى أعلى ، وبالتالي اتجه الحجم الأمثل للسكان نحو الزيادة .

نظرية مالتوس في السكان

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي الانجليزي توماس مالتوس الذي نشر كتاباً عن الســـكان عام ١٧٩٨ ، أوضح فيه عناصر هذه النظرية ؛ التي تذهب ـــ النظرية ـــ إلى أن هناك اختلالاً متزايداً بين السكان والموارد الغذائية ، فالسكان يميلون إلى التزايد مع الزمن ، طبقاً لمتوالية هندسية بحيث يتضاعفون كل ربع قرن (٢٥ سنة) ، بينما تزداد المـــواد الغذائـــية بمعدلات بطيئة ، بحيث تخضع لمتوالية حسابية .وبمرور الزمن تزداد الفجوة بين السكان والمواد الغذائية ، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات والحروب . ويمكن إيضاح الفرق بين متوالية هندسية والمتوالية الحسابية كالآتي :

ـــ المتوالية الهندسية هي التي تزداد حدودها بنسبة ثابتة مثل :

٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، .....الخ .

ـــ المتوالية الحسابية هي التي تزداد حدودها بمقدار ثابت مثل :

٢ ،٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ..... الخ .

وتستند نظرية (مالتوس) إلى حقيقة بسيطة وهي : أن تكاثر الإنسان مستمر ، ولا توجد أمامه عقبات ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء ، أما عرض المـــواد الغذائـــية فيعتمد على الكميات المتاحة من الموارد ، وخاصة الأرض التي يتميز عرضها بالجمود النسبي ، الأمر الذي يضع قيداً على نمو إنتاج المواد الغذائية .

صحة النظرية :

هناك بعض العوامل التي تحد من انطباق النظرية ، وهذه العوامل تمارس التأثير على نمو الســـكان ، بحيث يجعله لا يخضع للمتوالية الهندسية التي ذكرها (مالتوس) ، وبعضها يمارس تأثيره على الموارد ، كالتقدم الفني الذي يعمل على سرعة زيادة إنتاج وعرض المـــواد الغذائية ، ويختلف مدى إمكانية انطباق النظرية فيما بين الدول خفيفة السكان والدول كثيفة السكان .

*** ففي البلاد النامية كثيفة السكان :**

هناك اختلال واضح بين السكان والموارد ، بحيث تنتشر في هذه البلاد أمراض سوء التغذية وأحياناً المجاعات ، وبالتالي تكون هذه البلاد أقرب إلى انطباق النظرية .

*** أما في البلاد المتقدمة خفيفة السكان :**

فإن النظرية لا تنطبق ، حيث يكون العمل هو العنصر النادر وليس العنصر الوفير .

رابعاً ـ التنظيم

المنظم :

هـــو الشـــخص الذي يتولى الجمع (التوليف) بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأخرى في العملية الإنتاجية ، ويتحمل نتائج ذلك سواء أكانت ربحاً أم خسارة .

وتتمثل أهم وظائف المنظم في الآتي :

١ـ تحديد كميات عناصر الإنتاج ، و اختيار الطريقة الإنتاجية المناسبة .

٢ـ تقسيم العمل بين العمال .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

٣ــ تحديد حجم الإنتاج طبقاً لظروف الطلب الحالية والمتوقعة .

٤ــ تحديد الأسواق التي يتم فيها تصريف الإنتاج ، ومحاولة فتح أسواق جديدة .

٥ــ الدعاية والترويج للسلعة المنتجة .....الخ .

ويحصل المنظم نظير مشاركته في العملية الانتاجية على عائد يسمى الربح ، وهنا يجب التفرقة بين نوعين من الربح هما :

١ــالربح العادي :

وهو عبارة عن المقابل الذي يحصل عليه المنظم ؛ نظير الجهد الذي يبذله في ادارة المشـــروع ، بحيث لو انتقل إلى مشروع آخر يعمل فيه كأجير ؛ فإنه يحصل على هذا العائد نفسه ، وإن الربح العادي يدخل ضمن تكاليف الإنتاج بالمعنى الاقتصادي .

٢ــ الربح غير العادي :

وهو عبارة عن العائد الذي يحصل عليه المنظم مقابل المخاطرة ، التي يتحملها ، ويمـــثل الفـــائض المتبقي من إيرادات البيع بعد خصم تكاليف الإنتاج (بما فيها الربح العادي) .

تذكر

- عوامل الإنتاج أربعة : العمل والطبيعة ورأس المال والتنظيم .
- عملية الإنتاج تعني مزج عناصر الإنتاج بنسب معينة ، بحيث تكون محصلة هذه العملية الحصول على سلعة أو خدمة .
- أصحاب الأرض يحصلون على عائد ؛ نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية ، يسمى الريع ، وأصحاب الأرض الأكثر خصوبة يحصلون على عائد يسمى الريع التفاوتي .
- رأس المال بالمفهوم الاقتصادي (في صورته العينية) ، يشمل الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت الصنع .
- التكوين الرأسمالي الصافي هو عبارة عن كل إضافة صافية لرصيد رأس المال من الأصول الرأسمالية .
- يتم تمويل الاستثمار عن طريق الادخار ، والادخار هو الجزء من الدخل الذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية .
- العمل هو كل مجهود عضلي أو ذهني يقوم بخلق منفعة ، أو زيادتها ، في مقابل الحصول على أجر .
- الأجر النقدي والمستوى العام للأسعار يؤثران على الأجر الحقيقي .
- الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم من السكان الذي تكون عنده إنتاجية العامل ، في المتوسط ، أكبر ما يمكن .
- تذهب نظرية مالتوس في السكان إلى أن هناك اختلالاً متزايداً بين السكان والمواد الغذائية .
- المنظم هو الشخص الذي يجمع بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأخرى في العملية الإنتاجية ، ويتحمل نتائج ذلك سواء أكانت ربحاً أم خسارة .

الرابط الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

أسئلة على الوحدة الثالثة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـــ عرض الأرض مرن تماماً بالنسبة للسعر .

ب ـــ يتصنف عنصر الأرض بأنه على درجة كبيرة من التجانس .

جـ ـــ رأس المال بالمفهوم الاقتصادي هو ما يملكه الشخص من مبالغ نقدية .

د ـــ رأس المال الثابت هو الذي يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة .

هـ ـــ الجهد المبذول ، وإن لم يحصل صاحبه على أجر ، يدخل ضمن العمل بالمعنى الاقتصادي .

و ـــ ثبات الأجر النقدي ، في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، يؤدي إلى ثبات الأجر الحقيقي .

السؤال الثاني :

أكمل ما يلي :

أ ـــ تتميز البلاد المتقدمة ..... معدلات نمو السكان ، نتيجة ..... كل من معدلات ..... ومعدلات .....

ب ـــ الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم من السكان الذي تكون عنده .....

السؤال الثالث :

أ ـــ اشرح نظرية مالتوس في السكان ، وبين مدى صحتها .

ب ـــ ما المقابل الذي يحصل عليه المنظم .

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×)　　ب ـ (×)　　جـ ـ (×)　　د ـ (×)

هـ ـ (×)　　و ـ (×)

السؤال الثاني :

أ ـ بانخفاض ، انخفاض ، المواليد ، والوفيات .

ب ـ إنتاجية العامل ، في المتوسط ، أكبر ما يمكن .

السؤال الثالث :

أ ـ متروك للطالب ، الإجابة صفحة ٦٦ ، ٦٧ من الكتاب .

ب ـ متروك للطالب ، الإجابة صفحة ٦٨ من الكتاب .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الهندسة
فرع حماه

الوحدة الرابعة

مفهوم وقياس الدخل القومي

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يعرف الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي .

٢ ــ يقارن بين الناتج القومي والناتج المحلي .

٣ ــ يوضح طبيعة التيار الدائري للنشاط الاقتصادي .

٤ ــ يشرح دورة السلع والخدمات ودورة النقود .

٥ ــ يميز بين طريقة الناتج النهائي ، وطريقة القيمة المضافة .

٦ ــ يدرج مثالاً افتراضياً لإيضاح كيفية تطبيق القيمة المضافة .

٧ ــ يبين المقصود بطريقة الدخول ، أو عوائد عوامل الإنتاج .

٨ ــ يذكر المقصود بالناتج القومي بسعر السوق ، والناتج القومي بتكلفة العوامل .

٩ ــ يفرق بين الناتج القومي بالأسعار الجارية ، والناتج القومي بالأسعار الثابتة .

١٠ ــ يوضح المقصود بالدخل الشخصي والدخل المتاح .

عناصر الوحدة :

- مفهوم الناتج القومي .
- قياس (حساب) الناتج القومي .

مفهوم وقياس الدخل القومي

أولا: مفهوم الناتج القومي :

تعريف:

١ــ يعــرف الــناتج القومي لدولة ما بأنه : ((مجموع القيم السوقية للسلع ، والخدمــات النهائــية التي أنتجت بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية ، خلال فترة زمنية معينة ، هي في العادة سنة كاملة)).

٢ــ ويعرف الدخل القومي لدولة ما بأنه : ((مجموع الدخول التي تحصل عليها عناصــر الإنتاج الوطنية، سواء تولدت هذه الدخول داخل الحدود الجغرافية للدولة أم خارجها، نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية ، خلال فترة زمنية معينة ، هي في العادة سنة كاملة)).

٣ــ ويعرف الإنفاق القومي لدولة ما بأنه : ((مجموع ما تم إنفاقه من قبل أفراد المجتمع الوطنيين على السلع والخدمات النهائية ؛ التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة ، هي في العادة سنة كاملة)).

ونلاحــظ أن المفاهيم الثلاثة : الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي هــي مفاهيم تعبر عن الظاهرة نفسها ، وهي مستوى النشاط الاقتصادي في دولة ما خــلال فترة زمنية معينة . وهي تنظر إلى الظاهرة (مستوى النشاط الاقتصادي) من زوايا مختلفة ، فالناتج القومي ينظر إلى الظاهرة باعتبارها تياراً من السلع والخدمات التي تم توليدها خلال فترة الدراسة ، والدخل القومي ينظر إلى تكلفة هذه السلع والخدمات الــتي تم إنتاجها ، في صورة دخول تولدت للعناصر المشاركة في عملية الإنتاج . أما الإنفــاق القومــي ، فينظر إلى كيفية تصرف عناصر الإنتاج ، فيما حصلت عليه من دخول نظير مشاركتها في العملية الإنتاجية .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه
1950

وعلى ذلك، فإن هذه المفاهيم الثلاثة : الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي يجب ، طالما تم حسابها بدقة ، أن تكون متكافئة .

ومعنى ما سبق أننا إذا عرفنا هذه المصطلحات ، وعرفنا المكونات التي تدخل في الحساب تعريفا دقيقا ، فإن الحسابات يجب أن تعطي النتائج نفسها.

وقبل الدخول في عملية القياس للظاهرة محل الاهتمام (النشاط الاقتصادي) ، نورد فيما يلي توضيحا لمكونات تعريف الناتج القومي .

فتعريف الناتج القومي بأنه : ((مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية ، التي أنتجت بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية خلال فترة زمنية ، هي في العادة سنة كاملة)) ، إنما يتضمن العناصر الآتية :

١ـ مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات :

فقد أصبح من المألوف الآن تعريف الإنتاج بأنه خلق المنفعة أو زيادتها ، وليس خلق المادة ، وحيث إن كل سلعة أو خدمة اقتصادية إنما تعطي منفعة معينة ، لأنها تشبع حاجة إنسانية ، ولذلك فإن الإنتاج يشمل كلا من السلع والخدمات ، وعلى ذلك فإن أية سلعة أو خدمة يتم إنتاجها ؛ تدخل طبقا لهذا المفهوم الواسع للإنتاج ، ضمن الإنتاج القومي ، أما في حالة تطبيق المفهوم الضيق أو المادي للإنتاج ، فإن مكونات الإنتاج القومي تقتصر على السلع ؛ وبعض الخدمات التي ترتبط بالإنتاج المادي ارتباطا مباشرا ، كخدمات النقل والتخزين ...الخ ، أما باقي الخدمات فلا تدخل في الحساب .

ومن ناحية ثانية ، وحيث إن السلع والخدمات التي يتم إنتاجها غير متجانسة ، وتقاس بوحدات قياس مختلفة ، فإنه يتم التعبير عنها باستخدام المعيار النقدي ، أي باستخدام قيمة السلعة أو الخدمة وليس وحداتها المادية ، وعلى سبيل المثال ، إذا قام المجتمع بإنتاج ثلاث سلع (أ ، ب ، ج) ، وكانت الكميات المنتجة هي (١٠٠)

المعهد الوطني لتطوير سوريا
فرع حماه

وحدة من السلعة (أ) ، و(٥٠) وحدة من السلعة (ب) ، و(١٥٠) وحدة من السلعة (ج) ، وكانت قيمة الوحدة من السلعة (أ) هي (١٠٠) ل.س ، وقيمة الوحدة من السلعة (ب) هي (١٠٠٠) ل.س ، وقيمة الوحدة من السلعة (ج) هي (٢٥٠) ل س ، فإن مجموع قيم هذه السلع يكون :

مجموع القيم = ك × س + ك × س + ك × س

أ أ ب ب ج ج

= (١٠٠) × (١٠٠) + (٥٠) × (١٠٠٠) + (١٥٠) × (٢٥٠)

= ١٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ٣٧٥٠٠

= ٩٧٥٠٠ ل.س

أي إننا نستخدم التعبير النقدي للتغلب على الصعوبات المرتبطة بعملية الجمع المادي (العيني) للسلع ؛ والخدمات التي تدخل في حساب الناتج القومي .

ومن جهة ثالثة ، فإن تعريف الناتج القومي بأنه ((القيم السوقية ....الخ)) يعني أن ما يدخل في الحساب ؛ هو السلع والخدمات التي تتحدد قيمتها في السوق . وفي الواقع ، هناك مشكلات متعددة في هذا السياق تتعلق ببعض المنتجات التي لا تتحدد قيمتها في السوق ، ومع ذلك تدخل في الحساب ، مثل الإنتاج بقصد الاستهلاك أو ما يسمى بالاستهلاك الذاتي للمنتجات ، كالمزارع الذي يستهلك جزءا من منتجاته ، وكأولئك الذين يقيمون في مساكن مملوكة لهم . فتنشأ مشكلة تقييم تلك المنتجات أو الخدمات ، وفي الوقت نفسه ، فإن هناك بعض المنتجات لا تدخل في حساب الناتج القومي ، مثل خدمات ربات البيوت أو منتجات أوقات الفراغ...الخ .وفي الواقع نجد أن الاقتصاديين والإحصائيين ؛ قد تعارفوا على طرق معينة لعلاج المشكلات في الحسابات القومية .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإقليمية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

٢ـ مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية :

مـــن الملاحـــظ أن العمليات الإنتاجية التي تتم في دولة معينة تشمل إنتاج سلع تدخـــل في إنتاج سلع أخرى ، خلال فترة الحساب نفسها . فمثلا نجد أن ما ينتجه المـــزارع مـــن القطن يستخدم كمدخلات في مصانع الغزل ، وإنتاج الغزل يستخدم كمدخلات في صناعة المنسوجات وهكذا .

ونلاحـــظ أنـــه إذا أدخلنا في الحساب قيمة كل تلك المنتجات ، فإننا نرتكب خطأ يتمثل في ازدواج الحساب ، أو تكرار الحساب ، أي حساب قيمة الشيء أكثر مـــن مـــرة ، ولذلك ، فإن ما يدخل في حساب الناتج القومي هو السلع والخدمات النهائية فقط ، وتستبعد المنتجات الوسيطة من الحساب .

٣ـ الإنتاج يتم بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية :

نلاحظ أن هناك اختلافا بين الناتج القومي والناتج المحلي ، فالناتج المحلي هو قيمة الســـلع والخدمات النهائية ؛ التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية في الدولة موضع الاهتمام خلال فترة السنة ، بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجـــية ، ســـواء أكانت وطنية أم أجنبية . ومعنى ذلك أن عناصر الإنتاج الأجنبية (عمالة أو رأسمال ... الخ) يمكن أن تكون قد اشتركت في توليد الناتج المحلي . ومن ناحية أخرى ، فإن بعض عناصر الإنتاج الوطنية (عمل ، رأسمال...الخ) ، تشترك في العملـــيات الإنتاجـــية التي تتم داخل الحدود الجغرافية لدول أخرى . ولذلك ، فإنه وللوصـــول إلى الـــناتج القومي لدولة ما يتم تعديل الناتج المحلي لهذه الدولة ، وذلك باستبعاد الدخول التي تحولها عوامل الإنتاج الأجنبية إلى الخارج ، وإضافة الدخول التي تحولها عوامل الإنتاج الوطنية إلى الداخل . وعليه ، فإن :

الناتج القومي = الناتج المحلي + صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

٤ـ الإنتاج يتم خلال فترة زمنية معينة هي السنة :

المعروف أن الناتج القومي هو تيار أو تدفق ، وبالتالي لا بد أن يقترن قياسه بفترة زمنية معينة . وقد تعارف الاقتصاديون والاحصائيون على أن عملية القياس تكون عن فترة زمنية موحدة ، هي سنة كاملة ، سواء كانت سنة ميلادية أم مالية .

وتوحيد فترة القياس في جميع الدول يكون لاعتبارات تتعلق بتسهيل عملية المقارنة ، سواء فيما بين الدول أم عبر الزمن ، بالإضافة إلى أن عمليات الحساب تتضمن بذل جهد وتحمل تكاليف كبيرة ، مما يصعب تكراره أكثر من مرة خلال العام الواحد ، وخاصة في الدول التي لا تتوافر لديها أجهزة إحصائية متطورة .

ثانيا : قياس (حساب) الناتج القومي :

ترجع أهمية الحسابات القومية ، إلى أنها تؤدي للاقتصاد القومي في مجموعه ما تؤديه المحاسبة الخاصة لمنشآت الأعمال ، فرجل الأعمال يهتم ، باستمرار ، بمعرفة مدى توفيقه في نشاطه ، والتوصل إلى ذلك يتطلب القياس الدقيق لتدفقات الدخل والإنفاق ، حتى يمكن تقييم عمل المنشأة خلال السنة ، فعند توافر هذه البيانات ، يستطيع رجل الأعمال أن يقيس المركز المالي والاقتصادي لمنشأته ، وبالتالي يمكنه اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بالسياسة التي ينتهجها ويسير عليها .

وتؤدي حسابات الدخل القومي الدور نفسه الذي تؤديه المحاسبة الخاصة ، ولكن للاقتصاد في مجموعه ، فهذه الحسابات تمكننا من قياس مستوى الإنتاج في الاقتصاد القومي في فترة زمنية معينة ، وكذلك مقارنة مستوى الإنتاج في فترات زمنية مختلفة ، وبالتالي تساعدنا في تقييم الأداء طويل الأجل للاقتصاد موضع الاهتمام . يضاف إلى ذلك أن البيانات التي توفرها حسابات الدخل القومي ؛ تساعد في وضع وتنفيذ السياسات العامة التي تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد القومي .

ويعتمد نظام الحسابات القومية على تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات ،

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ويـــتم هـــذا التقسيم وفقا لمعايير متنوعة ، فقد يتم التمييز بين القطاعات على أساس طبـــيعة المنتج ، فيكون لدينا القطاعات التي تنتج السلع وتسمى القطاعات السلعية ، والقطاعات التي تنتج الخدمات وتسمى القطاعات الخدمية ، وداخل القطاعات السلعية يمكـــن التميـــيز بين السلع المنتجة حسب نوعها ، فيكون لدينا قطاع الزراعة وقطاع الـــتعدين والاســـتخراج وقطاع الصناعة التحويلية ... الخ . والشيء نفسه يمكن أن يحـــدث داخـــل قطاع الخدمات ، حيث يوجد : قطاع المال والبنوك ، وقطاع النقل والمواصلات ...الخ .

ومـــن ناحـــية أخرى ، يمكن تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي إلى : القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال ، وقطاع الحكومة ، وقطاع العالم الخارجي ، ويستند هذا التقسيم إلى التمييز بين التصرفات الاقتصادية لتلك القطاعات ، فقطاع الأعمال يقوم أساســـا بالعملـــيات الإنتاجية ، ويقوم القطاع العائلي بتقديم خدمات عوامل الإنتاج لقطاع الأعمال ، وفي الوقت نفسه يقوم باستهلاك السلع التي ينتجها قطاع الأعمال ، بيـــنما يقـــوم القطاع الحكومي بتقديم الخدمات العامة . ويقوم قطاع العالم الخارجي باستيراد وتصدير السلع والخدمات .

ولإيضاح طبيعة التيار الدائري للنشاط الاقتصادي يمكن ، للتبسيط ، النظر إلى الاقتصـــاد القومي ؛ على أنه يتكون من قطاعين : قطاع الأعمال والقطاع العائلي. ونفـــترض أن القطاع العائلي يمتلك جميع عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال والتنظيم) ، وقطاع الأعمال (المشروعات) حيث يتولى عملية مزج خدمات عوامل الإنتاج بهدف إنتاج السلع والخدمات ، ومن خلال عملية المزج والإنتاج يتبين وجود دورتين للنشاط الاقتصادي : دورة السلع والخدمات ، ودورة النقود . ويمكن تصوير ذلك بالشكل الآتي :

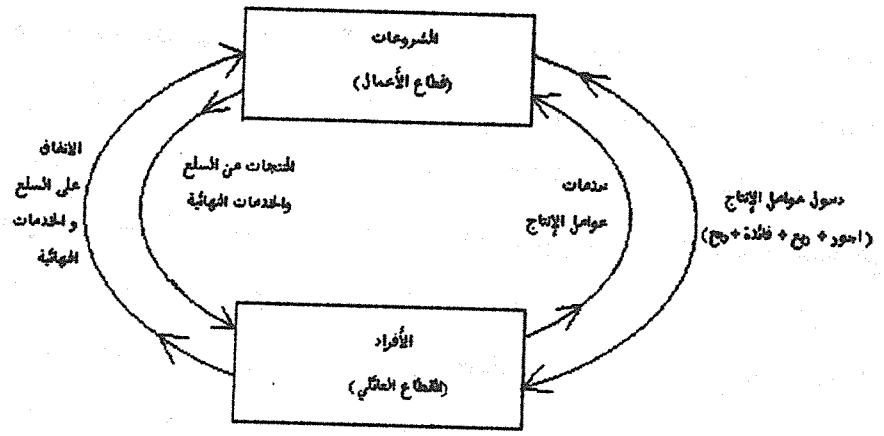

يتضح من الشكل السابق وجود دورتين للنشاط الاقتصادي :

١ــ دورة السلع والخدمات :

وهـــذه الـــدورة تبدأ من الأفراد (القطاع العائلي) ، حيث يقدمون خدمات عوامـــل الإنـــتاج إلى المشروعات (قطاع الأعمال) التي تتولى مزج هذه الخدمات لتحويلها إلى سلع وخدمات نهائية ، وبعد إتمام عملية الإنتاج ، تقوم المشروعات بتقديم تلـــك السلع والخدمات النهائية إلى الجمهور (الأفراد أو القطاع العائلي) ، وهكذا تكتمل الدورة.

فالقطـــاع العائلي يقدم خدمات عوامل الإنتاج إلى المشروعات ، والمشروعات تقدم السلع والخدمات النهائية إلى القطاع العائلي .

٢ــ دورة النقود :

وحيث إن الاقتصاد الحديث هو اقتصاد نقدي ، وليس اقتصاد مقايضة ، فإن كل المبادلات والصفقات تتم باستخدام وسيط هو النقود ، ونلاحظ أن تيار النقود يكون في الاتجاه المعاكس للتيار الحقيقي (السلع والخدمات) ، فعندما يقدم القطاع العائلي خدمات عوامل الإنتاج إلى المشروعات ؛ لا يحصل على قيمة تلك الخدمات في صورة جـــزء من السلعة أو الخدمة التي اشتركت تلك العوامل في إنتاجها ، ولكن في صورة

فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

نقـــود ، وعليه فإن عوامل الإنتاج تحصل ــ في مقابل خدماتها ــ على دخول نقدية تتمـــثل في الأجـــور والـــريع والفوائد والأرباح ، وعندما تقدم المشروعات (قطاع الأعمـــال) مـــا أنتجـــت من سلع وخدمات نهائية للجمهور (القطاع العائلي) ؛ لا تحصل على قيمتها في صورة خدمات يقدمها الجمهور ، ولكن في صورة نقدية هي عـــبارة عن قيمة تلك السلع والخدمات النهائية . وعلى ذلك هناك تيار نقدي يرافق (وفي الوقت نفسه يكون في عكس) التيار الحقيقي . فالقطاع العائلي يقدم خدماته للمشروعات ، ويحصل على قيمة تلك الخدمات في صورة عوائد (مبالغ نقدية) ، ثم يعـــود ويـــنفق مـــا حصـــل علـــيه من دخل على السلع والخدمات التي تقدمها له المشروعات ، أي تنتقل النقود من القطاع العائلي إلى قطاع المشروعات .

وعند حساب الناتج القومي (أو الدخل القومي) ، يتم التركيز إما على سوق المنتجات ، أي سوق السلع والخدمات ، فيكون الناتج القومي عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية ؛ التي تم إنتاجها خلال السنة . وإما يتم التركيز على سوق عناصر الإنتاج ، فيكون الناتج القومي (الدخل القومي) عبارة عن العوائد التي حصلت عليها عناصـــر الإنتاج نظير مشاركتها في العملية الإنتاجية . وعليه ، فإن عمليات الحساب تركـــز إمـــا على قيمة الإنتاج أو تكاليف الإنتاج . ولحساب الناتج القومي بطريقة الإنتاج هناك أسلوبان هما : طريقة الناتج النهائي وطريقة القيمة المضافة .

١ــ طريقة الناتج النهائي :

تـــأخذ هـــذه الطريقة في الاعتبار السلع والخدمات النهائية فقط ، في حين يتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة ، ويعتبر المنتج (سواء كان سلعة أم خدمة) منتجا نهائـــيا إذا تم إنتاجه (أو شراؤه) بغرض الاستخدام النهائي ، وليس بغرض البيع أو الاستخدام في عملية إنتاجية أخرى خلال فترة الحساب ، أما المنتجات الوسيطة فهي تلك السلع والخدمات التي تنتج أو تشترى ، بغرض استخدامها في عملية إنتاجية تالية

خلال الفترة نفسها التي تم فيها الإنتاج أو الشراء .

ومعـــنى ذلك ، أن جميع السلع والخدمات الاستهلاكية تعتبر منتجات نهائية ، وبالتالي تدخل في حساب الناتج القومي ، يضاف إلى ذلك أن السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها و لم تستخدم خلال الفترة نفسها تعتبر سلعا نهائية ، وتدخل في حساب الناتج القومـــي ، ومعـــنى ذلك أن الآلات والمعدات والمباني والسلع الإنتاجية الأخرى التي أنتجت خلال السنة ؛ و لم يتم استخدامها في عمليات إنتاجية خلال السنة نفسها تعتبر منـــتجات نهائية ، يضاف إلى ذلك التغير الحادث في المخزون من الخامات والمنتجات نصف المصنعة أو تحت التجهيز . ومع مراعاة أن يتم خصم قيمة الواردات من السلع والخدمات من قيمة السلع والخدمات النهائية ، لأن الواردات تعتبر منتجات وسيطة .

وعـــلى ذلك ، فإن طريقة الناتج النهائي تركز على قيمة السلع والخدمات في مرحلتها النهائية ، وتستبعد المراحل السابقة على أساس أنها مراحل وسيطة ، وأن قيمة ما تم إنتاجه خلال تلك المراحل ؛ قد تم تضمينه داخل قيمة المنتج النهائي . ونركز هنا على السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع الرأسمالية أو الاستثمارية ؛ التي تم إنتاجها و لم تستخدم خلال السنة ، بالإضافة إلى التغير في المخزون مع طرح قيمة الواردات من السلع والخدمات .

٢_طريقة القيمة المضافة :

تعتـــبر هـــذه الطريقة من أفضل الطرق التي تستخدم في معظم الدول ، وذلك لســـهولتها مـــن ناحية ، ولدقتها من ناحية أخرى ، حيث إنها تحول دون الوقوع في أخطاء ازدواج أو تكرار الحساب ، أي حساب قيمة السلعة أو الخدمة أكثر من مرة .

تعـــتمد طـــريقة القيمة المضافة على إيجاد قيمة ذلك الجزء الذي تعتبر الوحدة الإنتاجية (المشروع) مسؤولة عن إنتاجه فقط ، وحيث إن إنتاج كل سلعة قد يمر بعدة مـــراحل ، وأن مخـــرجات مرحلة معينة قد تعتبر مدخلات لمرحلة تالية ، فإن الطريقة

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
1950
البيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الحالية تركز على ما تضيفه كل مرحلة من تلك المراحل ، من زيادة في قيمة الإنتاج ؛ على قيمة ما تستخدمه من مستلزمات الإنتاج . وعلى ذلك فإن :

القيمة المضافة للمشروع = قيمة إنتاج المشروع ـ قيمة مستلزمات الإنتاج التي يستخدمها المشروع .

ومستلزمات الإنتاج هي جميع مشتريات المشروع من الغير في صورة سلع وسيطة ، سواء أكانت خامات أم وقود أم سلع نصف مصنعة أم تامة الصنع ، ثم يتم جمع القيم المضافة إلى المشروعات المكونة لقطاع معين ، فنحصل على القيمة المضافة لهذا القطاع ، ثم يتم جمع القيم المضافة إلى جميع القطاعات ، فنحصل على إجمالي (أو مجموع) القيم المضافة على المستوى القومي ، وبهذه الطريقة نحصل على تقدير دقيق للناتج القومي ، يتطابق مع ذلك التقدير الذي حصلنا عليه من خلال طريقة الناتج النهائي . ويرجع السبب في هذا التطابق إلى أن طريقة الناتج النهائي تركز على المنتجات النهائية فقط، وتعتبر المراحل السابقة عليها مراحل وسيطة ، بينما طريقة القيمة المضافة تجمع الأجزاء ـ أو الإضافات ـ المكونة للمنتجات النهائية في المراحل المختلفة باستبعاد المنتجات الوسيطة في كل مرحلة .

وبالنسبة لطريقة القيمة المضافة نلاحظ أنه ليس من الضروري طرح قيمة الواردات من السلع و الخدمات ، لأنه يتم معاملتها على أنها منتجات وسيطة ، ويتم طرحها من قيمة إنتاج الصناعات (القطاعات) التي تستخدمها .

مثال:

نسوق فيما يلي مثالاً افتراضياً مبسطاً لإيضاح كيفية تطبيق طريقة القيمة المضافة في الحسابات القومية :

إذا افترضنا أن القطاع الزراعي في دولة ما ؛ قد استخدم مستلزمات إنتاج في صورة أسمدة و مبيدات مستوردة قيمتها (٢٠) مليون ليرة ، بالإضافة إلى بذور من

إنـــتاج العـــام الماضـــي قيمتها (٥) ملايين ليرة ، وقد استخدم القطاع الزراعي هذه المستلزمات بالإضافة إلى خدمات عناصر الإنتاج في تحقيق إنتاج زراعي (قطن مثلاً) ، قيمته (٥٠) مليون ليرة ، وقد تم شراء هذا القطن بواسطة مصانع الحلج ، وبعد إتمام عمليـــة الحلج وفصل البذور عن الألياف ، تم بيع الإنتاج (ألياف القطن + البذور) بمبلغ (٨٠) مليون ليرة ، حيث اشترت مصانع الغزل ألياف القطن بمبلغ (٧٠) مليون ليرة ، واشترت مصانع عصر الزيوت بذور القطن بمبلغ (١٠) ملايين ليرة ، وقامت مصـــانع الغزل بتحويل الألياف إلى خيوط ؛ باعتها إلى مصانع النسيج بمبلغ (٩٥) مليـــون ليرة ، وقامت مصانع عصر الزيوت بتحويل البذور إلى زيوت ، وباعتها بمبلغ (١٥) مليـــون لـــيرة ، مـــنها (١٠) ملايين ليرة للجمهور للاستهلاك النهائي ، و(٥) ملايـــين لـــيرة لمصانع الصابون ، وقد تمكنت مصانع النسيج ــ باستخدام ما اشـــترته من غزل من إنتاج أقمشة باعتها للجمهور بمبلغ (١٢٥) مليون ليرة ، كما قامت مصانع الصابون بتحويل الزيوت إلى صابون باعته للجمهور بمبلغ (١٥) مليون ليرة .

المطلوب :

إيضـــاح كيفية تطبيق طريقة القيمة المضافة للوصول إلى إيجاد قيمة الناتج الذي تولـــد بواســـطة هذه القطاعات . ثم إيضاح تطابق النتائج التي نحصل عليها ، بتطبيق طريقة القيمة المضافة مع تلك التي نحصل عليها ؛ بتطبيق طريقة الناتج النهائي .

نتابع إيجاد المطلوب بأن نوجد القيمة المضافة لكل قطاع على حدة كالآتي :

١ ــ القطاع الزراعي :

قيمة الإنتاج = ٥٠ مليون ليرة

قيمة مستلزمات الإنتاج (محلية ومستوردة) = ٢٥ مليون ليرة

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج ــ قيمة مستلزمات الإنتاج

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

= ٥٠ ـ ٢٥ = ٢٥ مليون ليرة

٢ـ صناعة الحليج :

قيمة الإنتاج = ٨٠ مليون ليرة

قيمة مستلزمات الإنتاج = ٥٠ مليون ليرة (مبيعات القطاع الزراعي)

القيمة المضافة = ٨٠ ـ ٥٠ = ٣٠ مليون ليرة

٣ـ صناعة الغزل :

قيمة الإنتاج = ٩٥ مليون ليرة (قيمة الغزل المباع)

قيمة مستلزمات الإنتاج = ٧٠ مليون ليرة (مشتريات الحليج)

القيمة المضافة = ٩٥ ـ ٧٠ = ٢٥ مليون ليرة

٤ـ صناعة عصر الزيوت :

قيمة الإنتاج = ١٥ مليون ليرة

قيمة مستلزمات الإنتاج = ١٠ ملايين ليرة

القيمة المضافة = ٥ ملايين ليرة

٥ـ صناعة النسيج :

قيمة الإنتاج = ١٢٥ مليون ليرة

قيمة مستلزمات الإنتاج = ٩٥ مليون ليرة

القيمة المضافة = ١٢٥ ـ ٩٥ = ٣٠ مليون ليرة

٦ـ صناعة الصابون :

قيمة الإنتاج = ١٥ مليون ليرة

قيمة مستلزمات الإنتاج = ٥ ملايين ليرة

القيمة المضافة = ١٥ ـ ٥ = ١٠ ملايين ليرة

وبتجميع القيم المضافة نحصل على قيمة الناتج القومي من هذه الأنشطة ، مع

ضـــمان عدم حدوث ازدواج حسابي ، أي عدم حساب البند الواحد أكثر من مرة ، ومن الحسابات السابقة نجد أن القيمة المضافة تعادل :

٢٥ (قطـــاع الـــزراعة) + ٣٠ (صـــناعة الحـــلج) + ٢٥ (صناعة الغزل) + ٥ (صناعة عصر الزيوت) + ٣٠ (صناعة النسيج) + ١٠ (صناعة الصابون) = ١٢٥ مليون ليرة .

ونلاحظ أن القيمة السابقة هي نفسها التي كنا سنحصل عليها لو طبقنا طريقة الـــناتج النهائي ، أي لو ركزنا فقط على المنتجات النهائية ، وأهملنا المراحل السابقة علـــيها باعتبارها مراحل وسيطة ، وفي هذه الحالة تكون المنتجات النهائية : الأقمشة المباعة للجمهـــور (١٢٥ مليون ليرة) ، وقيمة الصابون (١٥ مليون ليرة) ، وقيمة الـــزيوت المـــباعة للجمهـــور (١٠ ملايين ليرة) ، وفي الوقت نفسه نستبعد قيمة الواردات والنقص الحادث في المخزون من إنتاج الأعوام السابقة (البذور) .

أي إن قيمة الناتج القومي بطريقة الناتج النهائي تعادل :

(١٢٥ + ١٥ + ١٠) ـ (٢٠ + ٥) = ١٥٠ ـ ٢٥ = ١٢٥ مليون ليرة

ويمكن تلخيص الحسابات السابقة في شكل جدول كالتالي :

الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة

بيان	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
القطاع الزراعي	٥٠	٢٥	٢٥
صناعة الحلج	٨٠	٥٠	٣٠
صناعة الغزل	٩٥	٧٠	٢٥
صناعة عصر الزيوت	١٥	١٠	٥
صناعة النسيج	١٢٥	٩٥	٣٠
صناعة الصابون	١٥	٥	١٠
المجموع	٣٨٠	٢٥٥	١٢٥

اتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

طريقة الدخول أو عوائد عوامل الإنتاج :

في هذه الطريقة يتم التركيز على جميع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية في كل قطاع من قطاعـــات الاقتصاد القومي . وتتكون هذه الدخول من أربعة مكونات أساسية هي : الأجور والريع والفوائد والأرباح (الموزعة وغير الموزعة) .

ويراعى عند استخدام هذه الطريقة استبعاد جميع المدفوعات التحويلية ، كالمنح والهـــبات والإعانـــات التي تتم فيما بين الأفراد (القطاع العائلي) ، أو التي تدفعها الحكومة للأفراد ، وذلك لمنع الازدواج في الحساب .

ونلاحظ أن تقدير الدخل القومي بهذه الطريقة يتطلب وجود إحصاءات على مستوى عال من الدقة والتفصيل ، وهو ما لا يتوافر في الدول النامية ، وبصفة عامة ، نلاحظ أن هناك تطابقا في الحساب بين الناتج القومي محسوبا بطريقة القيمة المضافة ، والدخـــل القومي محسوبا بطريقة عوائد عوامل الإنتاج ، حيث إن القيمة المضافة التي يحققها أي مشروع يتم توزيعها بين عناصر الإنتاج التي اشتركت في توليدها : إما في صـــورة أجـــور ومرتبات ، أو في صورة ريع وإيجارات ، أو في صورة فوائد ، أو في صورة أرباح (الفائض المتحقق للمشروع) .

ونلاحـــظ أن الـــتطابق بين مفاهيم : الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومـــي ، إنما يعتمد على حساب تلك المفاهيم على أساس معين ، وهو حسابها على أســـاس تكلفة عوامل الإنتاج ، ونشير فيما يلي إلى بعض المفاهيم التي ينبغي أن تكون الفروق بينها واضحة بينها :

١ــ الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي :

الناتج القومي الإجمالي لا يستبعد من تيار السلع والخدمات التي يتم توليدها في الاقتصـــاد القومي ، خلال فترة الدراسة ، ذلك النقص الحادث في الأصول الرأسمالية

فرع حماة

للمجتمع والذي نطلق عليه الاهلاك ، وعليه ، فلكي نصل إلى حقيقة النشاط الاقتصادي ، خلال فترة الدراسة ، ينبغي استبعاد الإهلاك . وهنا نصل إلى ما يسمى الناتج القومي الصافي ، وهو ما يعرف بأنه تيار السلع والخدمات التي يمكن للمجتمع أن يستهلكها ؛ دون أن يترتب على ذلك إضعاف مقدرته الإنتاجية في السنوات التالية . ومعنى ذلك أن :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي ـ الإهلاك .

٢ـ الناتج القومي بسعر السوق والناتج القومي بتكلفة العوامل :

حيث إن الناتج القومي هو عبارة عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في فترة زمنية هي السنة ، وحيث إن قيمة الوحدة من السلعة (أي سعرها) تتأثر بالضرائب غير المباشرة التي تفرضها الحكومة على منتجي تلك السلعة ، وكذلك بالإعانات التي تقدمها الحكومة لمنتجي تلك السلع ، فمعنى ذلك أن هناك اختلافا بين القيمة السوقية للمنتجات ، وتكلفة تلك المنتجات التي تؤول إلى أصحاب العناصر في صورة عوائد عوامل الإنتاج ، ولكي نصل إلى الناتج القومي بتكلفة العوامل ، وهو الذي يتطابق مع الدخل القومي يجب استبعاد الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات . أي إن :

الناتج القومي بتكلفة العوامل= الناتج القومي بسعر السوق + الإعانات ـ الضرائب غير المباشرة .

= الناتج القومي بسعر السوق ـ صافي الضرائب غير المباشرة .

حيث إن :

صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة ـ الإعانات .

٣ـ الناتج القومي والناتج المحلي :

الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع القيم السوقية للسلع ، والخدمات النهائية التي

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الرابطة الكشفية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة ، سواء تولدت تلك المنتجات بعوامل إنتاج وطنية أم أجنبية ، بينما الناتج القومي يتمثل في مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تولدت بواسطة عناصر إنتاج وطنية ، سواء تولدت تلك المنتجات داخل الحدود الجغرافية للدولة أم خارجها .

ولذلـــك ، فإنـــنا لكي نصل إلى الناتج القومي ، فإننا نطرح من الناتج المحلي الدخول التي تستحق لعوامل إنتاج أجنبية ، ويتم تحويلها للخارج ، وفي الوقت نفسه نضيف الدخول التي تستحق لعوامل إنتاج وطنية من الخارج ، ويتم تحويلها للداخل . أي أن :

الـــناتج القومـــي = الـــناتج المحلي + دخول عوامل الإنتاج الوطنية المحولة من الخارج ــ دخول عوامل الإنتاج الأجنبية المحولة للخارج .

= الناتج المحلي + صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج .

٤ــ الناتج القومي بالأسعار الجارية ، والناتج القومي بالأسعار الثابتة :

ســـبق أن أوضحنا أن الناتج القومي إنما يعبر عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمـــات النهائـــية ، أي إننا لابد وأن نستخدم النقود للتغلب على صعوبة الجمع المـــادي لسلع وخدمات مقيسة بوحدات قياس مختلفة ، وعلى ذلك فإن عملية الجمع تـــتم عن طريق تحويل السلع والخدمات من القياس المادي إلى القياس النقدي ، ولكن المشكلة التي تواجهنا عند المقارنة بين الناتج القومي لدولة ما في فترات زمنية مختلفة ؛ هي تغير مستوى أسعار السلع والخدمات من فترة زمنية إلى أخرى ، وعليه فإن التغير في قيمة الناتج القومي ؛ قد لا تعكس فقط التغير في الكميات ، ولكن تعكس بالإضافة إلى ذلـــك التغير في الأسعار ، ولما كان مستوى معيشة ورفاهية أية دولة يعتمد أساسا عـــلى كميات السلع والخدمات التي تم إنتاجها ؛ وليس على مستوى الأسعار ، فإن الذي يهمنا في الغالب هو الحصول على الناتج القومي الحقيقي ، وهو عبارة عن الناتج

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع جهاد

القومـــي بالأســـعار الجاريـــة بعد استبعاد تغيرات الأسعار ، ويسمى بالناتج القومي بالأســـعار الثابـــتة . وهذا المتغير هو الذي يعبر عن مستوى المعيشة في الدولة موضع الاهتمام ، والتغيرات فيه هي التي تعكس التغيرات في مستوى المعيشة (بافتراض بقاء السكان على حالهم) ونلاحظ أن :

$$\text{الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار}}$$

فإذا كانت البيانات الآتية عن دولة معينة هي :

السنة	الناتج القومي بالأسعار الجارية (مليون ليرة)	الرقم القياسي للأسعار
١٩٩٠	٥٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠

فإننا نلاحظ أن الناتج القومي بالأسعار الجارية قد ازداد خلال العقد (١٩٩٠ــ ٢٠٠٠) إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٩٠، و لكن الأسعار ازدادت في الوقت نفسه إلى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٠.

و معنى ذلك أن الناتج القومي الحقيقي لعام ٢٠٠٠ هو :

الناتج القومي الحقيقي لعام ٢٠٠٠ (أي الناتج لعام ٢٠٠٠ بأسعار ١٩٩٠)

$$= \frac{١٥٠٠}{٢٠٠} \times ١٠٠ = ٧٥٠ \text{ مليون ليرة .}$$

يشير هذا الرقم إلى أن الناتج الحقيقي قد ازداد فقط من ٥٠٠ مليون ليرة عام ١٩٩٠ ، إلى ٧٥٠ مليون ليرة عام ٢٠٠٠ ، أي ازداد بمقدار ٥٠ ٪ فقط . أما باقي

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
اللجنة الثقافية لوحدة كلية الاقتصاد

الزيادة فهي تعود إلى تغيرات الأسعار التي ازدادت بمقدار ١٠٠ ٪ خلال الفترة نفسها.

٥ــ الدخل الشخصي :

هو عبارة عن مجموع الدخول التي يتسلمها القطاع العائلي قبل خصم الضرائب المباشـــرة على الدخل ، وعليه فإن هذا المفهوم للدخل يركز على ما يتسلمه القطاع العائـــلي من دخول ، بغض النظر عن طريقة تولدها ، سواء أكانت نظير مشاركة في العملية الإنتاجية أم مجرد مدفوعات تحويلية . وإن مفهوم الدخل الشخصي يختلف عن مفهوم الدخل القومي ، ولكي نتوصل إلى الدخل الشخصي من الدخل القومي يجب استبعاد الدخل الذي يكتسبه القطاع العائلي ، ولكنه لا يتسلمه ، وإضافة الدخل الذي يتسلمه ولا يكتسبه خلال فترة الحساب ، أي إن :

الدخـــل الشخصي = الدخل القومي ــ (الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح + ضرائب الضمان الاجتماعي) + المدفوعات التحويلية .

٦ــ الدخل المتاح:

هـــو الدخـــل الـــذي يمكن للأفراد (القطاع العائلي) التصرف فيه ، سواء بالاســـتهلاك أم الادخار ، ولكي نصل إلى الدخل المتاح نستبعد من الدخل الشخصي الضرائب المباشرة على الدخل ، أي إن :

الدخل المتاح = الدخل الشخصي ــ الضرائب المباشرة على الدخل .

مثال محلول :

إذا أعطيت البيانات التالية عن إحدى الدول (مليون ليرة ، بالأسعار الجارية) .

المطلوب :

(١) إيجاد الناتج القومي الإجمالي بتكلفة العوامل ، خلال الفترة المشار إليها في المثال.

(٢) إيجاد الناتج القومي الإجمالي ، بسعر السوق خلال الفترة المشار إليها .

(٣) إيجاد الناتج القومي الصافي ، بسعر السوق خلال الفترة المشار إليها .

(٤) إيجاد الناتج القومي الحقيقي (الناتج القومي بالأسعار الثابتة) .

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة العوامل)	٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المحولة للخارج	١٥٠	٢٠٠	٣٥٠	٦٠٠	١٠٠٠
عوائد عوامل الإنتاج الوطنية المحولة للداخل	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٣٥٠	٥٥٠
الضرائب غير المباشرة	٤٥٠	٦٠٠	٩٠٠	١٣٠٠	٢٠٠٠
إعانات الإنتاج	٣٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٨٠٠	٩٠٠
الإهلاك	١٠٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٨٠٠
الرقم القياسي للأسعار	٦٥	٨٠	١٠٠	١٢٠	١٨٠

الحل:

أولا _ الناتج القومي الإجمالي بتكلفة العوامل :

نحن نعلم من دراستنا السابقة أن :

الناتج القومي = الناتج المحلي + صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج .

= الناتج المحلي + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية المحولة للداخل _ عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المحولة للخارج .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
المنظمة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه
1950

وبتطبيق هذه المتطابقة على البيانات السابقة نحصل على :

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
الناتج القومي الإجمالي	٤٩٠٠	٦٩٠٠	٩٨٥٠	١٣٧٥٠	١٩٥٥٠

ومن الواضح أن الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة ؛ يقل ـ في جميع السنوات ـ عن الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعود إلى أن تحويلات الأجانب للخارج ؛ تفوق تحويلات الوطنيين للداخل في جميع السنوات .

ثانيا ـ الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق :

نحن نعلم ـ من دراستنا السابقة ـ أن :

الناتج القومي بتكلفة العوامل = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق + الإعانات ـ الضرائب غير المباشرة .

وعليه فإن :

الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج القومي الإجمالي بتكلفة العوامل + الضرائب غير المباشرة ـ الإعانات .

وبتطبيق هذه المتطابقة على البيانات السابقة نحصل على :

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	٥٠٥٠	٧٢٥٠	١٠٢٥٠	١٤٢٥٠	٢٠٦٥٠

ومن الواضح أن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق يفوق ـ في جميع السنوات ـ الناتج القومي الإجمالي بتكلفة العوامل ، وهذا يعود إلى أن الضرائب غير

الجمهورية العربية السورية المكتبة المركزية لوحدة كلية الاقتصاد فرع حماه

المباشرة التي تفرضها الدولة تفوق الإعانات التي تقدمها للمنتجين .

ثالثاً _ الناتج القومي الصافي بسعر السوق :

نعلم من دراستنا السابقة أن :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي _ الإهلاك .

وحيث إن المطلوب هو الناتج القومي الصافي بسعر السوق ، فإننا نطبق المتطابقة السابقة على النتائج التي حصلنا عليها في ((ثانيا)) فنحصل على :

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
الناتج القومي الصافي بسعر السوق	٤٠٥٠	٦٠٥٠	٨٧٥٠	١٢٢٥٠	١٧٨٥٠

رابعاً _ الناتج القومي بالأسعار الثابتة :

سبق أن أوضحنا أن الناتج القومي بالأسعار الثابتة نحصل عليه من المعادلة :

$$\text{الناتج القومي بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

وسوف نستخدم بيانات الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق في الحسابات .

وبتطبيق المعادلة السابقة على البيانات المعطاة نحصل على :

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٧٧٦٩,٢	٩٠٦٢,٥	١٠٢٥٠	١١٨٧٥	١١٤٧٢,٢

من الواضح أن سنة الأساس هي عام ١٩٨٠ ، وبالتالي فإن الناتج القومي

الاتحاد العام لجامعات سوريا
فرع حماه
البيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

بالأسعار الجارية لهذه السنة يتساوى مع الناتج القومي بالأسعار الثابتة ، أما السنوات السابقة على عام ١٩٨٠ ، فإن الأسعار التي كانت سائدة وقتها تقل عن الأسعار التي كانت سائدة عام ١٩٨٠ ، وبالتالي فإن الناتج القومي في تلك السنوات مقوماً بأسعار ١٩٨٠ ، يفـــوق الـــناتج القومي بالأسعار الجارية في تلك السنوات ، أما السنوات اللاحقة لعام ١٩٨٠ ، وحيث إن الأسعار السائدة فيها تفوق تلك التي كانت سائدة عـــام١٩٨٠، فـــإن الناتج القومي في تلك السنوات مقوماً بأسعار ١٩٨٠ ؛ يقل عن الناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية في تلك السنوات ، كما يتضح من الحسابات في ((رابعاً)) والحسابات في ((ثانياً)) .

تذكر

- الـــناتج القومـــي والدخـــل القومي والإنفاق القومي هي مفاهيم تعبر عن الظاهرة نفسها ، وهي مستوى النشاط الاقتصادي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة .
- نســـتخدم الـــتقدير الـــنقدي في حساب قيمة الناتج القومي بدلاً من الجمع المادي (العيني) للسلع والخدمات المنتجة .
- في ظل اقتصاد ذي قطاعين يتبين وجود دورتين للنشاط الاقتصادي : دورة السلع ، ودورة النقود ، حيث تتساوى قيمة الناتج مع دخول عناصر الإنتاج .
- طـــريقة الـــناتج الـــنهائي تركز على قيمة السلع والخدمات في مرحلتها النهائية ، وتستبعد المراحل السابقة .
- تعتمد طريقة القيمة المضافة على إيجاد قيمة ذلك الجزء الذي تعتبر الوحدة الإنتاجية (المشـــروع) مســـؤولة عن إنتاجه فقط ، حيث القيمة المضافة للمشروع = قيمة إنتاج المشروع ـ قيمة مستلزمات الإنتاج التي يستخدمها المشروع .
- في طـــريقة الدخـــول أو عوائد عوامل الإنتاج يتم التركيز على جميع الدخول التي يحصـــل عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي .
- الـــناتج القومـــي الحقيقي هو الناتج القومي بالأسعار الجارية ، بعد استبعاد تغيرات الأسعار ،وهو المتغير الذي يعبر عن مستوى المعيشة في الدولة .
- **الدخـــل المتاح هو الدخل الذي يحصل عليه الأفراد (القطاع) العائلي ، ويتصرفون به سواء بالاستهلاك أم بالادخار .**

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

أسئلة على الوحدة الرابعة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـ مـا يدخل في حساب الناتج القومي هو قيمة المنتجات الوسيطة والسلع والخدمات النهائية .

ب ـ نطلـق دورة السـلع والخدمات على ما يقدمه القطاع العائلي من خدمات عوامل الإنتاج إلى المشروعات ، وما تقدمه المشروعات من دخول لهذه العوامل .

جـ ـ لا فرق بين أن نستخدم تعبير الناتج القومي بسعر السوق ، والناتج القومي بتكلفة العوامل لأنهما يحملان المعنى نفسه .

د ـ يهـتم الاقتصاديون بالناتج القومي بالأسعار الثابتة ، لأنه يعبر عن مستوى المعيشة في الدولة.

هـ ـ السناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الاجمالي ـ الضرائب غير المباشرة .

السؤال الثاني :

أ ـ ما المقصود بطريقة القيمة المضافة ، وبماذا تتميز عن طريقة السلع النهائية ؟

ب ـ الجدول التالي يبين انتاجية وأسعار السلع المنتجة في اقتصاد بسيط .

السلعة	الكميات		الأسعار	
	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٣
قطن	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٤	٥
قمح	١٢٠٠	١٢٠٠	٨	١٠

المطلوب :

١ ـ احسب الناتج المحلي الاسمي عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٣.

٢ ـ احسب الناتج المحلي الحقيقي عام ٢٠٠٣ ، معتبراً عام ٢٠٠٠ كسنة أساس .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية

كلية الاقتصاد

الاقتصاد الكلي

السنة الثانية

القسم الثاني

56

العام الدراسي: 2023/2022م

الوحدة الخامسة

الاستهـــلاك القومـــي

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يحدد المقصود بالاستهلاك القومي .

٢ ــ يتعرف على العلاقة بين الدخل والاستهلاك .

٣ ــ يرسم دالة الاستهلاك في الأجل القصير بيانياً .

٤ ــ يوضح السبب الذي يجعل دالة الاستهلاك لا تبدأ من نقطة الأصل .

٥ ــ يميز بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك .

٦ ــ يذكر العوامل التي تؤثر على ميل دالة الاستهلاك .

٧ ــ يقارن بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير ، ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل .

عناصر الوحدة :

- المفهوم الكيتزي للاستهلاك .
- المتغيرات التي تؤثر في الاستهلاك .
- دالة الاستهلاك في الأجل الطويل .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الشعبة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الاستهـــلاك القومـــي

نلاحظ أن القطاع العائلي عندما يتسلم الدخل المتاح للتصرف فيه يكون أمامه خـــياران فقط هما : إنفاق هذا الدخل على السلع والخدمات الاستهلاكية ، أو عدم إنفاق هذا الدخل على الاستهلاك ، أي ادخاره ، ومعنى ذلك أن :

الدخل المتاح للتصرف = الاستهلاك + الادخار .

ومـــن ناحـــية أخرى ، إذا نظرنا إلى العلاقة السابقة بطريقة عكسية ، نجد أن مستوى الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل القومي .

المفهوم الكينزي للاستهلاك:

يعد الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل ، في كتابه : ((النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود)) الذي صدر عام ١٩٣٦ . وبناءً على ذلك يكون :

الإنفاق الاستهلاكي القومي = دالة (الدخل القومي) .

فإذا رمزنا للإنفاق الاستهلاكي بالرمز (ص) والدخل القومي بالرمز (س) ، فإن العلاقة السابقة تكتب في الصورة :

ص = Δ (س)

وإذا افترضنا أن تلك العلاقة تأخذ صورة خطية ، فإنها تكون :

ص = أ + ب س

حيث :

أ = ثابـــت المعادلة ، وهو يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي صفرا ، ويسمى الاستهلاك التلقائي ، والمفروض أن يكون ذا قيمة موجبة .

ب = مـــيل الدالة ، وهو يعبر عن معدل تغير الاستهلاك نتيجة تغير الدخل ، ويطلق عليه الميل الحدي للاستهلاك .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإقليمية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ص = الاستهلاك الحقيقي .

س = الدخل الجاري .

ونلاحـــظ أنه في ظل النظرية الكيترية ، يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الجاري دالة في الدخل الجاري .

وإذا تم رسم العلاقة السابقة بيانيا ، فإنها تأخذ الشكل :

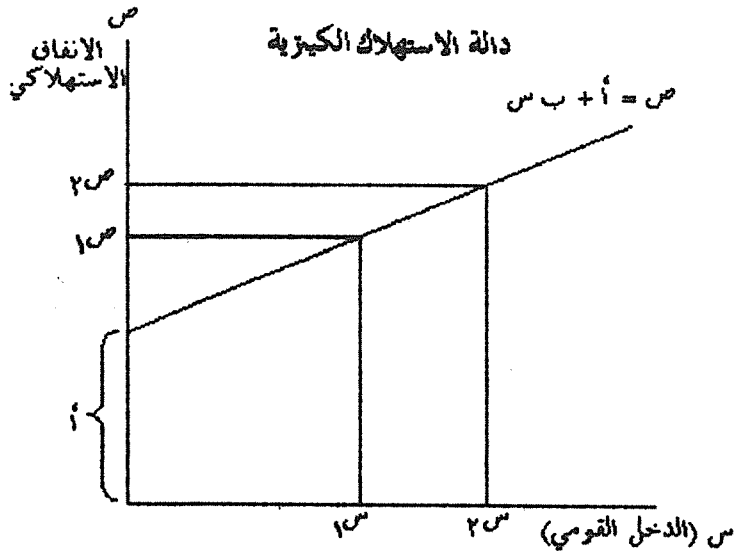

يتضح من الشكل السابق ما يلي :

١ــ هـــناك علاقـــة طـــردية بين الإنفاق الاستهلاكي القومي ، وبين الدخل القومـــي ، بمعـــنى أنـــه كـــلما زاد الدخل القومي (متغير مستقل) يزداد الإنفاق الاســـتهلاكي (مـــتغير تابع) ، فعندما زاد الدخل القومي من س١ إلى س٢ ازداد الإنفاق الاستهلاكي من ص١ إلى ص٢ ، ويسمى مقدار التغير في الاستهلاك (Δص)، نتيجة التغير في مستوى الدخل (Δ س) بالميل الحدي للاستهلاك ، أي إن :

الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$ = ب .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

ونلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك ($\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ = ب) ثابت، نظرا لأننا افترضـــنا أن العلاقة خطية بين الاستهلاك والدخل ، وهذا يعني أنه مع تزايد الدخل ؛ فإن نسبة ثابتة من هذه الزيادة يتم إنفاقها على الاستهلاك .

٢ــ دالة الاستهلاك لا تبدأ من نقطة الأصل ، ولكنها تبدأ من نقطة موجبة أي أن الثابـــت (أ) لابـــد وأن يكون موجبا ، وهذا يعني أنه لو انخفض الدخل الجاري (دخل الفترة الحالية) إلى الصفر ، فإن الفرد والمجتمع لابد وأن يعيشا ، أي لابد وأن يســـتهلكا مقدارا موجبا ، ويسمى ثابت المعادلة (أ) الاستهلاك التلقائي ، أي ذلك الجـــزء من الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يعتمد على الدخل ، وتفسير ذلك أن الفرد والمجـــتمع إذا انخفض الدخل الجاري لهما خلال الفترة الحالية (لظروف طارئة) إلى الصفر ، فإنه بإمكانهما الاعتماد على تسييل جزء من المدخرات السابقة (أي السحب من المدخرات) ، أو حتى الاقتراض من البنوك أو من الخارج .

٣ــ إذا كـــان المـــيل الحدي للاستهلاك ثابتا ، فإن ما يسمى بالميل المتوسط للاســـتهلاك لـــيس كذلك ، بل إنه يتناقص مع زيادة الدخل ، ويعرف الميل المتوسط للاستهلاك بأنه :

نسبة الاستهلاك إلى الدخل عند مستوى معين من الدخل . أي إن :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{ص}{س} = \frac{أ + ب س}{س} = \frac{أ}{س} + ب$$

وحيث إن (أ) مقدار ثابت ، فان خارج القسمة ($\frac{أ}{س}$)يتناقص مع زيادة (س) ،

وعليه ، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يتكون من جزأين : جزء ثابت وهو (ب)

وجزء يتناقص مع زيادة مستوى الدخل وهو ($\frac{أ}{س}$)، ويمكننا القول إن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل .

٤ــ الميل المتوسط للاستهلاك في ظل دالة الاستهلاك الخطية يفوق باستمرار الميل الحدي للاستهلاك .

حيث إن

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}} = \text{ب}$$

بينما :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{ص}}{\text{س}} = \frac{\text{أ} + \text{ب س}}{\text{س}} = \frac{\text{أ}}{\text{س}} + \text{ب}$$

وحيث إن (أ) مقدار موجب ، فإن ($\frac{أ}{س}$) مقدار موجب، وعليه، فإن الميل المتوسط للاستهلاك يزيد عن الميل الحدي للاستهلاك بالمقدار (أ / س) ، وهو مقدار موجب ، أي إن الميل المتوسط للاستهلاك > الميل الحدي للاستهلاك .

ويمكن أن نسوق المثال الافتراضي الآتي :

نفترض أنه عند مستوى دخل قومي (صفر) ، كان الاستهلاك القومي (٤٠) ، وأنه مع كل زيادة في الدخل بمقدار (٥٠) يزيد الاستهلاك بمقدار (٤٠) . المطلوب تنظيم جدول يظهر مقدار التغير في الدخل والاستهلاك ، والميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك .

ودالة الاستهلاك التي شرحنا خصائصها ، هي دالة الاستهلاك في الأجل القصير . والمقصود بالأجل القصير هنا ، هو مدة زمنية تقل في طولها عن دورة اقتصادية كاملة.

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الرئاسة الإقليمية لوحدة كلية الاقتصاد

الدخل ، الاستهلاك ، الميل الحدي للاستهلاك ، الميل المتوسط للاستهلاك

الدخل القومي (س)	الاستهلاك القومي (ص)	التغير في الدخل △س	التغير في الاستهلاك △ص	△ص / △س	ص / س
صفر	٤٠	———	———	———	
٥٠	٨٠	٥٠	٤٠	٠,٨	١,٦٠
١٠٠	١٢٠	٥٠	٤٠	٠,٨	١,٢٠
١٥٠	١٦٠	٥٠	٤٠	٠,٨	١,٠٧
٢٠٠	٢٠٠	٥٠	٤٠	٠,٨	١,٠٠
٢٥٠	٢٤٠	٥٠	٤٠	٠,٨	٠,٩٦
٣٠٠	٢٨٠	٥٠	٤٠	٠,٨	٠,٩٣
٣٥٠	٣٢٠	٥٠	٤٠	٠,٨	٠,٩١
٤٠٠	٣٦٠	٥٠	٤٠	٠,٨	٠,٩٠
٤٥٠	٤٠٠	٥٠	٤٠	٠,٨	٠,٨٩

من الجدول السابق ، نستنتج العلاقات التالية :

١ــ عند مستويات الدخل المنخفضة (اقل من ٢٠٠ مليون ليرة) كان الاستهلاك يفوق الدخل ، بمعنى أن أفراد المجتمع ينفقون على الاستهلاك خلال الفترة الجارية ؛ أكثر مما حصلوا عليه من دخل نظير مشاركتهم في العملية الإنتاجية ، وهنا نلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك (الاستهلاك / الدخل) يفوق الواحد الصحيح . وهذا يعني أن ادخار المجتمع يكون سالباً (وهو ما سنشير إليه عند دراسة الادخار) .

٢ ـ عـــند مستوى الدخل (٢٠٠) مليون ليرة ، تحقق التعادل بين الاستهلاك والدخـــل ، وتسمى نقطة تقاطع دالة الاستهلاك بمنحنى العرض بنقطة التعادل ، وهنا يكـــون ادخار المجتمع يساوي صفراً ، فكل ما يحصل عليه المجتمع من دخل يتم إنفاقه بالكامل على الاستهلاك ، وهنا يكون الميل المتوسط للاستهلاك (الاستهلاك / الدخل) يعادل الواحد الصحيح .

٣ـ عند مستويات الدخل التي تفوق (٢٠٠) مليون ليرة ، نجد أن الاستهلاك يقـــل عن الدخل ، مما يتيح للمجتمع أن يقوم بالادخار (ادخار موجب) ، وينعكس ذلـــك في جعـــل المـــيل المتوسط للاستهلاك (الاستهلاك / الدخل) أقل من الواحد الصحيح .

٤ـ مـــع تزايد الدخل تزايد الاستهلاك ، مما يعني وجود علاقة طردية بينهما . ونلاحظ أن معدل تغير الدخل كان ثابتاً مع تزايد الدخل ، فمع كل زيادة في الدخل كان الأفراد يوجهون (٨٠ ٪) من تلك الزيادة إلى الإنفاق الاستهلاكي ، مما يعني ان الميل الحدي للاستهلاك ($\frac{\Delta ص}{\Delta س}$) كان ثابتاً ويساوي (٠,٨) .

٥ـ بمقارنـــة المـــيل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك، نجد أن الميل المتوســـط للاستهلاك كان يفوق ـ باستمرار ـ الميل الحدي للاستهلاك ، فرغم أن الميل المتوسط للاستهلاك كان يتناقص مع زيادة الدخل ، وكان الميل الحدي ثابتا، إلا أن الميل المتوسط كان يفوق الميل الحدي للاستهلاك.

المتغيرات التي تؤثر في الاستهلاك :

ينـــبغي أن نلاحـــظ أن الاســـتهلاك القومي رغم أنه يعتمد أساسا في الأجل القصـــير ـعـــلى الدخـــل القومي ، بمعنى أن المتغير الأكثر أهمية في تحديد مستوى الاستهلاك ؛ هو مستوى النشاط الاقتصادي مقيسا بالدخل القومي ، إلا أن هناك من المتغيرات الأخرى التي من شأنها التأثير على الاستهلاك . وفي دراستنا لدالة الاستهلاك

في الأجـــل القصير ، نفترض ثبات هذه المتغيرات أي بقاءها على حالها . وأي تغيير يحـــدث في بعـــض أو كل هذه المتغيرات ؛ من شأنه أن يؤثر على موضع أو ميل دالة الاستهلاك . ومن هذه المتغيرات المؤثرة ما يلي :

١ــ ميول المستهلك و توقعاته:

حيـــث إن قـــرار الفرد بالاستهلاك لا يعتمد فقط على مقدرته الشرائية ، بل يعـــتمد عـــلى عوامل أخرى تتعلق بميوله وتوقعاته ، فالطلب انما هو الرغبة في الشراء مصحوبة بالقوة الشرائية ، وهذه الرغبة في الشراء قد تتعرض للتغير من فترة إلى أخرى ، نتيجة لتغير ميول المستهلك . أما بخصوص التوقعات ، فإننا نلاحظ أن المستهلك إذا كان يتوقع ارتفاع مستوى دخله في المستقبل ، أو ارتفاع مستوى الأسعار ، فإنه قد يســـارع الآن بـــزيادة إنفاقه الاستهلاكي ، ثم يقلل من ادخاره عند مستوى الدخل نفسه . وبالعكس ، إذا كان المستهلك يتوقع انخفاض مستوى دخله في المستقبل ، أو انخفاض مستوى الأسعار التي ستسود ، فإنه قد يقلل من إنفاقه الاستهلاكي ، ويزيد مـــن ادخاره عند مستوى الدخل نفسه ، ومعنى ذلك أن تغير الميول والتوقعات يؤدي إلى حـــدوث انتقال في دالة الاستهلاك ، موضحا تغير الميل المتوسط للاستهلاك رغم ثبات الدخل .

٢ــ سعر الفائدة و شروط الائتمان:

كان الاقتصاديون يعتقدون أن سعر الفائدة يؤثر طرداً على الادخار ، ثم عكساً عـــلى الاستهلاك ، بمعنى أن ارتفاع سعر الفائدة السائد في السوق يدفع بالإفراد إلى تفضـــيل الادخار (الاستهلاك المؤجل) على الاستهلاك الحاضر ، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي ، وبالعكس ، فإن انخفاض سعر الفائدة يثبط من رغبة الأفراد في الادخار (الاستهلاك المؤجل) ، ويزيد من رغبتهم في الاستهلاك الحاضر ، مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي ، ولكن الاقتصاديين المحدثين ــ أخذاً برأي كينز في هذا المجال ــ

يمـــيلون إلى اعتبار الادخار دالة في مستوى الدخل ، وليس في مستوى سعر الفائدة ، وبالتالي ، فإن تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك يكون محدودا ، ومع ذلك فقد يمارس ســـعر الفائدة أثرا على الإنفاق الاستهلاكي ، وخاصة بالنسبة للسلع المعمرة ، حيث نجـــد أن ارتفـــاع ســـعر الفائدة والتشدد في شروط الائتمان ، قد يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة التي يتم سداد قيمتها بالتقسيط.

٣ـ توزيع الدخل :

ذكـــرنا ـ في موضع سابق ـ أن هناك صورتين لتوزيع الدخل : هما التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي ، وسنبحث في التوزيع الشخصي فقط .

نلاحـــظ أن الـــتوزيع الشخصـــي للدخل يمكن أن يزاول تأثيرا على الإنفاق الاســـتهلاكي ، إذا افترضـــنا أن الميل الحدي للاستهلاك غير ثابت ، بل يتناقص مع ارتفـــاع مستوى الدخل ، أي إذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك يتناسب عكسيا مع تغيرات الأسعار وهو ما يعرف بأثر بيجو ، فالميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء يقـــل عـــن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء ، وفي هذه الحالة ، فإن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء ، سوف يترتب عليها زيادة الإنفاق الاستهلاكي رغم ثـــبات الدخل ، وعلى سبيل المثال: إذا كان لدينا شخصان أحدهما غني والميل الحدي للاستهلاك لديه = (٠,٥) ، بينما الآخر فقير وميله الحدي للاستهلاك هو (٠,٩) ، فمـــن الواضـــح أن تحويل ليرة واحدة من الشخص الغني إلى الشخص الفقير سوف يترتب عليه زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار (٠,٤) ليرة (ينخفض الاستهلاك بمقدار ٠,٥ لـــيرة نتـــيجة انخفـــاض دخـــل الغني بمقدار ليرة واحدة ، بينما يزداد الإنفاق الاســـتهلاكي بمقدار ٠,٩ ليرة ، نتيجة زيادة دخل الفقير بمقدار ليرة واحدة) ، رغم بقاء الدخل الكلي للشخصين ثابتا على ما هو عليه.

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الرئاسة المركزية لوحدة كلية الاقتصاد

وبالمنطق نفسه ـ ومع افتراض اختلاف الميول الحدية للاستهلاك لدى أصحاب عوامـــل الإنـــتاج ـ نجـــد أن إعادة توزيع الدخل من أصحاب الأرباح إلى كاسبي الأجور ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي رغم بقاء الدخل القومي كما هو ، أي يؤدي إلى حدوث انتقال في دالة الاستهلاك.

٤ـعوامل أخرى :

تتأثر دالة الاستهلاك بمجموعة أخرى من العوامل ، مثل حجم الأصول السائلة الموجودة في حوزة الأفراد ، مثل النقود والودائع تحت الطلب والودائع الآجلة ....الخ. حيـــث إن القيمة الحقيقية لتلك الأصول تتأثر عكسيا مع تغيرات الأسعار ، وهو ما يعـــرف بأثر بيجو ، حيث يؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى زيادة القيمة الحقيقية لتلك الأصول ، مما يؤدي إلى رفع نسبة الاستهلاك إلى الدخل ، وهذا يعني انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى ، والعكس يحدث في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن العوامل الأخرى التغيرات التي تحدث في أذواق المستهلكين ، والتغير في جاذبية السلع نتيجة التغير الذي يحدث في الدعاية والإعلان .

دالة الاستهلاك في الأجل الطويل :

يرى أغلب الاقتصاديين أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل إنما تأخذ الشكل : ص = ب س ، حيث يتساوى الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك .

ولما كان :

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} = \text{ب}$$

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{ص}}{\text{س}} = \text{ب}$$

فهـــذا يشـــير إلى أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تبدأ من نقطة الأصل ، بحيث يكون ميلها أقل من الواحد الصحيح .

المكتبة الوطنية للطلبة الجزائريين
فرع حماه
الخاصة بالوحدة كلية الاقتصاد

دالة الاستهلاك في الأجل الطويل

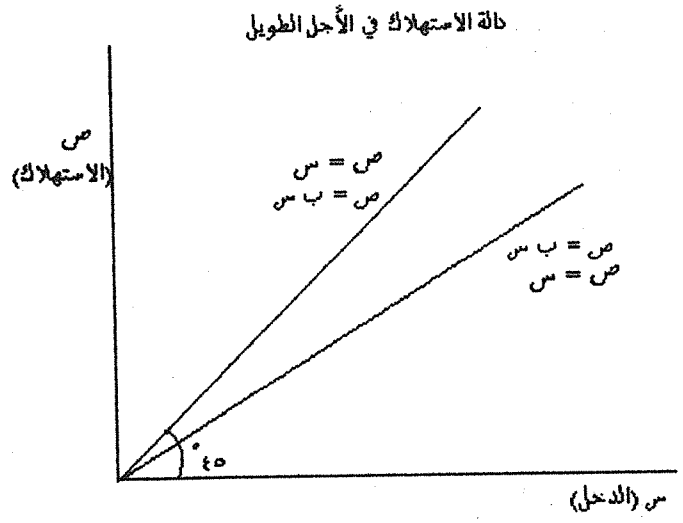

وقد قام عدد من الاقتصاديين بتقدير دالة الاستهلاك في الأجل الطويل، واتضح من نتائج تلك الدراسات أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ، تأخذ تقريبا الشكل الموضح أعلاه ، وقد اختلفت التفسيرات للشكل الذي تأخذه دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ، ويمكن الرجوع إلى المراجع المتخصصة في مقرر الاقتصاد الكلي ، للتعرف على الفروض التي بناءً عليها تؤخذ دالة الاستهلاك طويلة الأجل ، الشكل الموضح أعلاه (مثل فرضية الدخل الدائم لميلتون فريدمان ، وفرضية الدخل النسبي لدوزنبيري....الخ) .

مثال محلول :

إذا كانت دالة الاستهلاك القومي لإحدى الدول تأخذ الشكل :

ص = ٤٠ + ٠,٧ س

المطلوب :

١ــ إيجاد الاستهلاك القومي عندما يكون الدخل : ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ .

المكتبة الوطنية للطباعة والنشر
الإدارة العامة للمكتبات
فرع جدة
المكتبة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

٢ــ إيجاد الميل المتوسط للاستهلاك عند مستويات الدخل المعطاة في (١) .

٣ــ إيجاد الميل الحدي للاستهلاك عند مستويات الدخل المعطاة في (١) .

٤ــ هل دالة الاستهلاك المعطاة هي دالة استهلاك قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ؟

الحل

١ ــ للحصول على الاستهلاك نعوض في المعادلة المعطاة بالدخل (س) بالقيم المعطاة فتحصل على :

الدخل (س)	:	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠
الاستهلاك (ص)	:	١١٠	١٨٠	٢٥٠	٣٢٠

٢ ــ الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن : $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$. ومن بيانات الدخل المعطاة وقيم الاستهلاك التي حصلنا عليها في (١) نجد أن :

عند دخل = ١٠٠ ، فان الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{١١٠}{١٠٠}$ = ١,١

عند دخل = ٢٠٠ ، فان الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{١٨٠}{٢٠٠}$ = ٠,٩

عند دخل = ٣٠٠ ، فان الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{٢٥٠}{٣٠٠} = \frac{٥}{٦}$ = ٠,٨٣

عند دخل = ٤٠٠ ، فان الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{٣٢٠}{٤٠٠}$ = ٠,٨

٣ــ حيث إن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن ميل دالة الاستهلاك (المشتقة الأولى) ، وحيث إن المعادلة المعطاة هي معادلة خطية ، فإن ميل هذه الدالة ثابت ، وبالتالي فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت ويعادل :

$\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ = ٠,٧

٤ــ حيث إن الدالة المعطاة دالة غير تناسبية ، أي لا تبدأ من نقطة الأصل ، فإنها تكون دالة استهلاك في الأجل القصير وليس الطويل .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الوحدة الاشتراكية لوحدة كلية الاقتصاد

تذكر

- الدخل المتاح للتصرف = الاستهلاك + الادخار .
- مستوى الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل القومي .
- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي ، وبين الدخل القومي .
- دالة الاستهلاك لا تبدأ من نقطة الأصل ، بل من نقطة موجبة .
- الميل المتوسط للاستهلاك يساوي إجمالي الاستهلاك على إجمالي الدخل .
- الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار الزيادة في الاستهلاك الناجم عن الزيادة في الدخل .
- مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ، يساوي الواحد الصحيح .
- في الأجـــل القصير نفترض بقاء الأشياء الأخرى التي تؤثر في الاستهلاك على حالها .
- تخلينا عن فرضية بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يجعل بعض المتغيرات كميول المستهلك وتوقعاته ، وسعر الفائدة ، وتوزيع الدخل ، وعوامل أخرى ، تؤثر على ميل دالة الاستهلاك .
- دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تبدأ من نقطة الأصل ، بحيث يتساوى الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك ، ويكون ميلها أقل من الواحد .

أسئلة على الوحدة الخامسة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـــ مستوى الدخل القومي يتوقف على مستوى الاستهلاك القومي .

ب ـــ تكتب دالة الاستهلاك في الأجل القصير ص = ب س .

جـ ـــ ثابت معادلة دالة الاستهلاك في الأجل القصير يمثل قيمة الاستهلاك ، عندما يكون الدخل يساوي صفراً .

د ـــ الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ، والميل الحدي للاستهلاك ليس كذلك .

هـ ـــ الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء ؛ يفوق الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء.

و ـــ يتساوى الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل.

السؤال الثاني :

مـــن البيانات التالية أوجد الاستهلاك القومي ، والميل الحدي للاستهلاك ، والميل المتوسط للاستهلاك :

الدخل القومي	الاستهلاك القومي	الميل الحدي للاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك
صفر	٤٠	ـــــــ	ـــــــ
٥٠	٨٠	ـــــــ	ـــــــ
١٠٠	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ
١٥٠	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ
٢٠٠	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ
٢٥٠	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ

السؤال الثالث :

لماذا لا تبدأ دالة الاستهلاك الخطية من نقطة الأصل في الأجل القصير ؟ وهل تتغير صيغتها في الأجل الطويل ؟ اشرح ذلك .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
اللجنة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×)　　ب ـ (×)　　جـ ـ (✓)　　د ـ (×)

هـ ـ (×)　　و ـ (✓)

السؤال الثاني :

الاستهلاك القومي : ٤٠ ، ٨٠ ، ١٢٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤٠

الميل الحدي للاستهلاك : ـــــ ، ٨٠ ٪ ، ٨٠ ٪ ، ٨٠ ٪ ، ٨٠ ٪ ، ٨٠ ٪

الميل المتوسط للاستهلاك : ـــــ ، ١,٦٠ ، ١,٢٠ ، ١,٠٧ ، ١,٠٠ ، ٠,٩٦

السؤال الثالث :

متروك للطالب ، والإجابة ١٠٥ ، ١١١ و ١١٢ من الكتاب

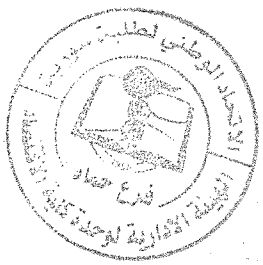

الوحدة السادسة

الادخـــــار القومـــــي

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يحدد المقصود بالادخار القومي .

٢ ــ يميز بين مكونات الادخار القومي .

٣ ــ يرسم دالة الادخار في الأجل القصير وفقاً للمفهوم الكيتري .

٤ ــ يوضح السبب الذي يجعل منحنى دالة الادخار أسفل المحور الأفقي .

٥ ــ يفسر السبب الذي يجعل مجموع الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح .

٦ ــ يميز بين الميل المتوسط للاستهلاك والادخار من جهة ، والميل الحدي للاستهلاك والادخار من جهة أخرى .

٧ ــ يذكر الدوافع على الادخار .

عناصر الوحدة :

- مفهوم الادخار .
- المفهوم الكيتري للادخار .
- الدوافع على الادخار .
- مثال محلول .

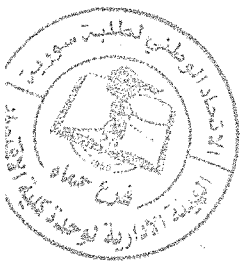

الادخـــار القومـــي

ســبق أن أوضحنا أن التصرف في الدخل إنما يتمثل في إنفاقه على الاستهلاك ، أو عدم إنفاقه على الاستهلاك ، أي ادخاره . وعلى ذلك ، فإن الادخار إنما يتمثل في ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الحاضر .

مفهوم الادخار :

في أي مجتمع من المجتمعات نجد أن :

الادخـــار القومي = ادخار القطاع العائلي + ادخار قطاع الأعمال + ادخار القطاع الحكومي + ادخار القطاع الخارجي .

ويعرف الادخار الحكومي على أنه الفرق بين الإيرادات الحكومية والمصروفات الحكومية الجارية ، وهو ما يستخدم في تمويل الإنفاق الحكومي الرأسمالي ، وعلى ذلك فـــإن زيادة المدخرات الحكومية إنما يتوقف على قدرة الحكومة على زيادة الإيرادات العامة وضغط المصروفات الجارية .

أمـــا مدخـــرات قطـــاع الأعمال فهي تتمثل في ذلك الجزء من الأرباح الذي يحتجز ، ولا يوزع على المساهمين . وإذا تحدثنا عن الادخار الإجمالي وليس الصافي ، فيمكن أن يضاف إلى الأرباح المحتجزة ذلك الجزء من الإيرادات ؛ الذي يحتجز ليقابل أقســـاط الإهلاك ، وعلى ذلك ، فكلما زادت الأرباح المحتجزة لدى قطاع الأعمال زادت مدخرات هذا القطاع .

أمـــا ادخـــار القطاع الخارجي فهو عبارة عن صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعـــات ، أي الفرق بين المتحصلات والمدفوعات ، وقد يكون موجباً وقد يكون سالباً ، حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في سنة الحساب.

أمـــا مدخـــرات القطـــاع العائلي فهي تمثل الفرق بين الدخل المتاح للتصرف

والإنفـــاق الاستهلاكي ، وعلى ذلك ، فكلما زاد الدخل المتاح و/أو انخفض الإنفاق الاستهلاكي ، زاد الادخار العائلي .

ونلاحـــظ أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يفترضون أن حجم المدخرات إنما يتوقف على سعر الفائدة ، حيث كانوا يعرفون الفائدة على أنها ثمن الادخار ، أي ثمن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الاستهلاك في المستقبل .

المفهوم الكيتزي للادخار :

رفـــض كينز تفسير الاقتصاديين الكلاسيك للادخار ، واعتبر الادخار دالة في الدخـــل ولـــيس في ســـعر الفائدة ، وعلى ذلك ووفقاً للمفهوم الكينزي ، إذا رمزنا للادخار بالرمز (خ) والدخل بالرمز (س) ؛ فإننا نستطيع كتابة الادخار في الصورة .

خ= Δ (س) .

وبفرض أن دالة الادخار السابقة تأخذ صورة خطية ، فإنها تكون :

خ = ـأ + (١ـب) س .

حيث :

أ = ثابت المعادلة ، أي مقدار المدخرات عندما يكون الدخل مساوياً الصفر .

(١ـب) = ميل المعادلة ، أي معدل تغير المدخرات نتيجة تغير الدخل أي إن :

(١ـب) = Δخ / Δس . ويطلـــق عـــلى ميل دالة الادخار مصطلح الميل الحدي للادخار . وفي ظل العلاقة الخطية المفترضة ، فإن الميل الحدي للادخار يكون ثابتاً .

وطبقاً لنظرية كينز في الاستهلاك والادخار ، فإن :

١ـ (ـأ) ثابـــت المعادلـــة يكـــون سالباً ، حيث إن الفرد والمجتمع يلجأ إلى الســـحب مـــن مدخراته (السابقة أو الآجلة) ، إذا انخفض دخله في الفترة الجارية انخفاضاً شديداً ، بحيث لا يفي بمتطلبات الإنفاق على الاستهلاك .

٢ـ الميـــل الحدي للادخار يكون موجباً ، وأقل من الواحد الصحيح ، ومعنى

ذلـــك أنـــه مع زيادة الدخل ، فإن جزءاً من هذه الزيادة يؤول إلى الادخار ، ولكن مقدار الزيادة في الادخار أقل من مقدار الزيادة في الدخل .

وبناءً على الخصائص السابقة تأخذ دالة الادخار في الأجل القصير الشكل الآتي:

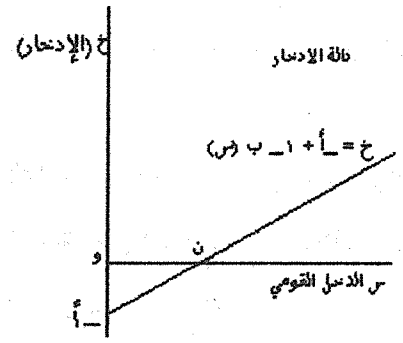

من الشكل السابق ، يتضح ما يلي :

١ ـ عـــندما كـــان الدخـــل (س) = صفر ، كان الادخار سالباً (الادخار = ـأ).واستمر الادخار سالباً إلى أن بلغ الدخل المستوى (و ن) ، فعند النقطة (ن) كان الادخار مساوياً للصفر ، وإن الادخار كان سالباً عند جميع مستويات الدخل التي تقل عن (و ن) ، ويعبر عن ذلك بوقوع دالة الادخار أسفل المحور الأفقي .

٢ ـ عـــند مستويات الدخل التي تفوق المستوى (و ن) أي بعد النقطة (ن) ، يصبح الادخار موجباً ، ويعبر عن ذلك بوقوع دالة الادخار أعلى المحور الأفقي .

٣ ـ الميل الحدي للادخار (Δخ/Δس) موجب وثابت ، (نظراً للعلاقة الخطية).

فكلما ازداد الدخل ازداد الادخار ، و لكن بنسبة ثابتة .

٤ ـ المـــيل المتوسط للادخار (خ/س) يتزايد مع زيادة الدخل ويأخذ الصيغة التالية :

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
المكتبة المركزية لوحدة كلية الاقتصاد

الميل المتوسط للادخار = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{-أ + 1-ب (س)}{س} = \frac{-أ}{س} + د$

ونلاحظ أن المقدار (أ / س) تتناقص قيمته عددياً مع زيادة (س) ، وحيث إن (أ) ثابتة و(س) متزايدة ، فإن خارج القسمة يقل مع زيادة (س) .ولما كانت (أ) سالبة ، فمعنى ذلك أن (أ / س) سالبة ، وعليه فإننا نطرح من (١-ب) مقداراً متناقصاً وبذلك ، فإن خارج الطرح لابد وأن يتزايد ، إذن نستنتج أن الميل المتوسط للادخار يتزايد مع زيادة الدخل .

ويمكننا اشتقاق بيانات الادخار من بيانات الدخل والاستهلاك ، فمن البيانات الافتراضية المعطاة في الفصل السابق عن الدخل والاستهلاك ، يمكننا الحصول على بيانات الادخار كالآتي :

يوضح الجدول التالي ، العلاقات نفسها التي سبق ذكرها مثل :

١ ـ كان الادخار سالباً (حيث كان الاستهلاك يفوق الدخل) عند مستويات الدخل التي تقل عن (٢٠٠) مليون ليرة ، ثم كان الميل المتوسط للادخار سالباً.

٢ – أصبح الادخار مساوياً للصفر (حيث الاستهلاك يساوي الدخل) (الميل المتوسط للادخار = صفر) عند الدخل (٢٠٠) مليون ليرة .

٣ ـ أصبح الميل المتوسط للادخار موجباً عند مستويات الدخل التي تزيد عن (٢٠٠) مليون ليرة .

٤ ـ الميل المتوسط للادخار يتزايد مع تزايد الدخل ، فقد ازداد من (-٠,٦) عند مستوى الدخل (٥٠) مليون ليرة ، إلى (٠,١١) عند مستوى الدخل (٤٥٠) مليون ليرة .

٥ ـ الميل الحدي للادخار موجب وثابت (= ٠,٢).

الدخل ، الاستهلاك ، الادخار ، الميل الحدي للإدخار ، الميل المتوسط للادخار

الدخل القومي (س)	الاستهلاك القومي (ص)	الادخار القومي (خ)	التغير في الدخل (Δ س)	التغير في الادخار (Δ خ)	الميل الحدي للادخار Δخ/Δس	الميل المتوسط للادخار خ / س
صفر	٤٠	ـ٤٠	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـ∞
٥٠	٨٠	ـ٣٠	٥٠	١٠	٠,٢	ـ٠,٦٠
١٠٠	١٢٠	ـ٢٠	٥٠	١٠	٠,٢	ـ٠,٢
١٥٠	١٦٠	ـ١٠	٥٠	١٠	٠,٢	ـ٠,٠٧
٢٠٠	٢٠٠	صفر	٥٠	١٠	٠,٢	صفر
٢٥٠	٢٤٠	١٠	٥٠	١٠	٠,٢	٠,٠٤
٣٠٠	٢٨٠	٢٠	٥٠	١٠	٠,٢	٠,٠٧
٣٥٠	٣٢٠	٣٠	٥٠	١٠	٠,٢	٠,٠٩
٤٠٠	٣٦٠	٤٠	٥٠	١٠	٠,٢	٠,١٠
٤٥٠	٤٠٠	٥٠	٥٠	١٠	٠,٢	٠,١١

وحيث إننا سبق وأوضحنا أن :

الدخل = الاستهلاك + الادخار (١)

وبقسمة طرفي المعادلة (١) على الدخل نحصل على :

$$\frac{\text{الدخل}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} + \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$$

١ = الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار (٢)

والمعادلة (٢) تعني أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح . ثم إن معرفة أحدهما تعني معرفة الآخر .

وحيث إن أي زيادة في الدخل ، إنما يتم التصرف فيها بتوجيه جزء منها للانفاق على الاستهلاك ، وجزء إلى الادخار ، فإن هذا يعني :

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

$$\Delta \text{ الدخل} = \Delta \text{ الاستهلاك} + \Delta \text{ الادخار} \qquad (٣)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (٣) على Δ الدخل ، نحصل على :

$$\frac{\Delta \text{ الدخل}}{\Delta \text{ الدخل}} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك}}{\Delta \text{ الدخل}} + \frac{\Delta \text{ الادخار}}{\Delta \text{ الدخل}}$$

$$١ = \text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار} \qquad (٤)$$

ومعنى المعادلة (٤) أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح . ثم إن معرفة أحدهما يعني إمكانية معرفة الآخر .

الدوافع على الادخار :

ما الأسباب التي من أجلها يقتطع الفرد جزءاً من دخله الجاري ، ويقرر تأجيل إنفاقه على الاستهلاك الحاضر ، مع العلم بأن الاستهلاك يعطيه منفعة وإشباعاً فوريين؟ من الممكن القول إن الفرد يدخر لبعض أو لكل العوامل الآتية :

١ ــ الاحتياط للظروف الطارئة التي قد تحدث له في المستقبل ، مثل المرض أو توقع زيادة الأعباء .

٢ ــ الرغبة في تكوين ثروة تنفعه عند الوصول إلى سن التقاعد عن العمل .

٣ ــ الرغبة في ترك ثروة تنفع الأبناء عند وفاته .

٤ ــ النظر إلى الثروة المكونة من خلال الادخار ، على أنها مصدر للقوة والاستقلال في المجتمع الذي يعيش فيه .

٥ ــ إرضاء حب البخل لدى البخلاء ... الخ من الدوافع .

مثال محلول :

إذا كانت دالة الادخار القومي لإحدى الدول هي :

خ = ــ٢٠ + ٠,٢ س

المطلوب :

١- إيجاد الادخار المقدر عندما تكون مستويات الدخل السائدة هي :

٥٠ ، ١٠٠ ، ١٥٠ ، ٢٠٠

٢- إيجاد الميل المتوسط للادخار ؛ عند مستويات الدخل المذكورة في (١) .

٣- إيجاد الميل الحدي للادخار ؛ عند مستويات الدخل المذكورة في (١).

الحـــــل

١ــ لايجـــاد قـــيمة الادخار عند مستويات الدخل المعطاة ، نعوض في المعادلة المقـــدرة عن الدخل (س) بتلك القيم ، فنحصل على مستوى الادخار المناظر . حيث يكون :

الدخل (س) : ٥٠ ، ١٠٠ ، ١٥٠ ، ٢٠٠

الادخار (خ): ــ١٠ ، صفر ، ١٠ ، ٢٠

٢ــ حيث إن الميل المتوسط للادخار يعادل : الادخار إلى الدخل ، فإنه :

عند دخل = ٥٠ ، يكون الميل المتوسط للادخار = ــ١٠/٥٠ = ــ١/٥ = ــ ٠,٢

عند دخل = ١٠٠ ، يكون الميل المتوسط للادخار = صفر/١٠٠ = صفر

عند دخل = ١٥٠ ، يكون الميل المتوسط للادخار = ١٥٠/١٠ = ٠,٠٧

عند دخل = ٢٠٠ ، يكون الميل المتوسط للادخار = ٢٠٠/٢٠ = ٠,١٠

٣ــ حيث إن الميل الحدي للادخار هو ميل دالة الادخار (المشتقة الأولى)، وحيث إن دالة الادخار المعطاة خطية ، فإن ميلها يكون ثابتاً .وعليه ، فإن الميل الحدي للادخار ثابت ويعادل :

$$\frac{\Delta خ}{\Delta س} = ٠,٢$$

تذكر

- الادخار يتمثل في ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الحاضر .
- وجود علاقة طردية بين الادخار والدخل القومي .
- الادخـــار القومـــي يتكون من ادخار القطاع العائلي ، وادخار قطاع الأعمال ، وادخار القطاع الحكومي ، وادخار القطاع الخارجي .
- كـــان الاقتصـــاديون الكلاسيك يفترضون أن حجم المدخرات ؛ إنما يتوقف على سعر الفائدة .
- اعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل ، وليس في سعر الفائدة .
- دالة الادخار الخطية في الأجل القصير تأخذ الصيغة التالية :

  خ = ـأ + ١ـب (س) .
- المـــيل المتوسط للادخار هو حاصل قسمة إجمالي الادخار على إجمالي الدخل .
- الميل الحدي للادخار هو مقدار الزيادة في الادخار الناجم عن الزيادة في الدخل .
- الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = (١) صحيح .
- الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = (١) صحيح .

أسئلة على الوحدة السادسة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـــ الادخار هو ذلك الجزء الذي لا ينفق منه على الاستهلاك الحاضر .

ب ـــ تتمثل مدخرات قطاع الأعمال ؛ في ذلك الجزء من الدخل الشخصي ؛ الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية .

جـ ـــ تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الإجمالي ، والإنفاق الاستهلاكي.

د ـــ ثابت دالة الادخار الخطية يكون سالباً .

هـ ـــ الميل الحدي للادخار يكون سالباً ، وأقل من الواحد الصحيح .

السؤال الثاني :

من البيانات التالية أوجد الادخار القومي ، والميل الحدي للادخار مع تمثيل دالة الادخار بيانياً .

الدخل القومي	الاستهلاك القومي	الادخار القومي	الميل الحدي للادخار
صفر	٤٠		
٥٠	٨٠		
١٠٠	١٢٠		
١٥٠	١٦٠		
٢٠٠	٢٠٠		
٢٥٠	٢٤٠		
٣٠٠	٢٨٠		
٣٥٠	٣٢٠		

الاتحاد الوطني للطلبة
فرع حماه
اللجنة الإدارية لوحدة كلية

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×) ب ـ (×) جـ ـ (×) د ـ (✓) هـ ـ (×)

السؤال ثاني :

الادخار القومي : ـ٤٠ ، ـ٣٠ ، ـ٢٠ ، ـ١٠ ، صفر ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠

الميل الحدي للادخار : ٠,٢٠ ، ـ٠,٢٠ ، ـ٠,٢٠ ، ـ٠,٢٠ ، ٠,٢٠ ، ٠,٢٠ ، ٠,٢٠ ، ٠,٢٠

الوحدة السابعة

الاستثمـــــار القومي

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يميز بين ما يعتبر استثماراً ، من وجهة نظر الفرد ونظر المجتمع .

٢ ــ يوضح الفرق بين الاستثمار العام ، والاستثمار الخاص .

٣ ــ يبين المقصود بالقيم المخططة للادخار والاستثمار .

٤ ــ يشرح العوامل التي تحكم قرار المشروع الخاص بالاستثمار .

٥ ــ يقارن بين الكفاية الحدية لرأس المال ، والكفاية الحدية للاستثمار.

٦ ــ يرسم دالة الطلب الاستثماري .

عناصر الوحدة :

- مفاهيم عامة .
- الكفاية الحدية لرأس المال .
- الكفاية الحدية للاستثمار .
- انتقال منحنى الكفاية الحدية للاستثمار .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الأمانة الإدارية لوحدة الطلبة الاشتراكيين

الاستثمـــــار القومي

يعرف الاستثمار على أنه تيار الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة ، (كالمصانع والعدد والآلات أو بناء المساكن أو الطرق) أو الإضافة إلى المخزون (مثل المواد الخام ، والسلع تحت التجهيز ، أو السلع تامة الصنع) خلال فترة زمنية معينة .

مفاهيم عامة :

يجب أن نلاحظ أن قرار الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد يعتبر قراراً استثمارياً من وجهة نظر المجتمع ، وقد لا يعتبر كذلك ، فالاستثمار من وجهة نظر الفرد يتمثل في تحويل النقود إلى أصل يدر (يعطي) عائداً ، سواء كان هذا الأصل من إنتاج فترات سـابقة أم أصلاً جديداً تم إنتاجه خلال فترة القياس ، فقد يشتري محمد عمارة قائمة مـن خـالد بغـرض تأجيرها مثلاً ، هذا القرار يعتبر استثماراً من وجهة نظر محمد (زيـادة في الأصـول المملوكة) ، ولكنه يعتبر استثماراً سلبياً من جهة نظر خالد (نقص في الأصول المملوكة له) ، ثم نطلق على هذه العملية نقل الملكية من خالد إلى محمـد ، وهـي عملية لم يترتب عليها أية زيادة للأصول المملوكة للمجتمع ككل . ولذلك تعتبر هذه العملية استثماراً من وجهة نظر المشتري للأصل (محمد) ، ولكنها ليسـت كذلـك من وجهة نظر المجتمع ، أما لو استخدم محمد نقوده في بناء عمارة جديدة أي استخدم هذه النقود في شراء مواد خام ، واستئجار معدات وعمال ..الخ لتشييد المبنى الجديد ، فإن هذه العملية تعتبر استثماراً من وجهة نظر الفرد (زيادة في الأصـول المـدرة للدخـل) ، ومـن وجهة نظر المجتمع (زيادة الأصول المملوكة للمجتمع) في الوقت نفسه .

ونلاحـظ أنـنا نفـرق في تعـريف الاستثمار بين الاستثمار الإجمالي والاسـتثمار الصافي ، والفرق بينهما هو الإهلاك ، وهو الاستثمار الذي يتم بغرض

فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

المحافظـــة عـــلى المقدرة الإنتاجية لرصيد المجتمع من رأس المال على حالها دون تغير . فالمعروف أن استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية ؛ يؤدي إلى حدوث نقص في قيمـــته (أي قدرته على الإنتاج) ، ولذلك لكي تبقى الطاقة الإنتاجية لمكونات رأس المال على حالها ، لا بد من صيانتها وإحلال ما يبلى منها ، ويسمى الاستثمار الذي يوجه لهذا الغرض بالاستثمار الإحلالي ، أما الاستثمار الصافي فهو عبارة عن الإضافة الجديدة إلى رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع . أي إن :

الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي ـــ الإهلاك (الاستثمار الاحلالي) .

فـــإذا كـــان الاســـتثمار الإجمالي يعادل الإهلاك ، فمعنى ذلك أن الاستثمار الصـــافي يساوي الصفر ، أي يظل رصيد رأس المال في المجتمع على ما هو عليه دون تغـــير ، أما إذا كان الاستثمار الإجمالي يقل عن الإهلاك ، فمعنى ذلك أن الاستثمار الصافي سالب ، وهذا يترتب عليه تآكل رصيد المجتمع من رأس المال ، أما الحالة الغالبة فهـــي أن يكـــون الاســـتثمار الإجمالي يفوق الإهلاك ، ثم يكون الاستثمار الصافي موجباً ، أي إن رصيد المجتمع من رأس المال ينمو مع الزمن .

وهـــناك تفـــرقة أخرى ونحن بصدد الحديث عن الاستثمار ، وهي التفرقة بين الاستثمار الخاص و الاستثمار العام ، وأساس التفرقة هو اختلاف الدوافع التي تحكم كلا النوعين من الاستثمار ، فالاستثمار الخاص يتم أساساً بدافع الربح ، حيث يسعى المشـــروع من وراء قيامه بالاستثمار إلى تعظيم الربح ، وقد تكون للمشروع الخاص أهداف أخرى مثل زيادة حصة المشروع في السوق ، أو تعظيم المبيعات ..الخ ، ولكن يظـــل هدف تعظيم الربح هو الهدف الأصيل للمشروع الخاص ، أما الاستثمار العام فإنه يلبي مجموعة متنوعة من الأهداف مثل تحقيق المنفعة العامة كما هو الوضع في حالة الاستثمار في المدارس (تعليم) والمستشفيات (صحة) ، أو قد يتم الاستثمار العام نتـــيجة لعجـــز القطـــاع الخاص أو إحجامه عن القيام ببعض المشروعات ، وخاصة

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة العامة لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

مشـــروعات رأس المـــال الاجتماعي : كالسدود والطرق والمطارات والموانئ ..الخ . كذلك قد تتم الاستثمارات العامة لأغراض استراتيجية مثل إنشاء مصانع حربية لإنتاج الأسلحة والذخائر ، وذلك لتوفير مصدر موثوق فيه لتدبير هذه المنتجات ذات الصلة بالأمن القومي ...الخ .

وقـــد ســبق أن أوضـــحنا أن الناتج (الدخل) القومي يتكون من السلع الاســـتهلاكية والســـلع الاستثمارية ، والمقصود بالسلع الاستثمارية كل ما تم إنتاجه خلال العام من منتجات نهائية ، و لم يستخدم في إشباع الحاجات المباشرة . أي إن :

الدخل (الناتج) القومي = الاستهلاك + الاستثمار (١)

ومن ناحية أخرى ، رأينا أن الدخل القومي يتم التصرف فيه ، إما بالإنفاق على الاستهلاك ، أو عدم الإنفاق على الاستهلاك أي الادخار . ومعنى ذلك أن :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار (٢)

وحيث إن الطرف الأيمن من المعادلتين (١) و (٢) هو نفسه خلال السنة (فترة القياس) فيترتب على ذلك أن :

الاستهلاك + الاستثمار = الاستهلاك + الادخار (٣)

وحيـــث إنـــنا نفـــترض أن ما يتم إنتاجه من سلع استهلاكية خلال السنة يتم تصريفه ، أي بيعه إلى القطاع العائلي خلال السنة نفسها ، فإن هذا يعني أن :

الادخار = الاستثمار (٤)

والمقصود بالاستثمار الوارد في المعادلة (٤) هو الاستثمار الفعلي ، أو المحقق ، وهـــو قد يختلف عن الاستثمار المخطط ، والمقصود بالادخار ، كذلك هو الادخار الفعـــلي أو المحقق ، ومعنى ذلك أنه في نهاية السنة ، فإن مجموع ما ادخره المجتمع لابد وأن يتساوى مع مجموع ما قام المجتمع باستثماره خلال العام . والذي يحقق المتطابقة الســـابقة باستمرار هو كون المخزون أحد مكونات الاستثمار ، فقد يكون المنتج من

فرع حماه

بعض السلع خلال العام يفوق الطلب (المبيعات) على تلك السلع ، مما يترتب عليه تراكم جزء من الإنتاج في صورة مخزون ، وهذا التراكم في المخزون يعتبر أحد مكونات الاستثمار ، وهو الذي يؤدي إلى تحقيق المتطابقة السابقة في كل الأحوال.

أما ما نقصده عند الحديث عن توازن الدخل القومي بضرورة أن يكون :

الادخار = الاستثمار

فهو القيم المخططة للادخار والاستثمار ، وليس القيم المحققة أو الفعلية .

وقد يكون من المناسب أن نتساءل عن العوامل التي تحكم قرار المشروع الخاص بالاستثمار ، وللإجابة على هذا التساؤل ، نلاحظ أن الاقتصاديين يرون أن قرار الاستثمار يتم اتخاذه في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار ، ومقارنة ذلك العائد بسعر الفائدة السائد في السوق ، ويطلق مصطلح الكفاية الحدية لرأس المال على معدل العائد على الاستثمار ، ونوضح ـ فيما يلي ـ كيفية حساب الكفاية الحدية لرأس المال ، والكفاية الحدية للاستثمار .

الكفاية الحدية لرأس المال :

نلاحظ أن المستثمر حينما يقرر أن يستثمر مبلغاً معيناً في آلة من الآلات ، لتوقعه أن تقوم تلك الآلة بإنتاج كمية معينة من السلعة التي سيقوم ببيعها في السوق ، ويتوقع المنتج ، كذلك ، أن يسود السوق سعر معين في المستقبل . ثم يتوقع أن يحصل على إيرادات معينة من كمية السلعة التي ستنتجها تلك الآلة تساوي :

الإيرادات المتوقعة = كمية الإنتاج المتوقعة × السعر المتوقع لبيع الوحدة

ونلاحظ أن المنتج سوف يتحمل ـ بالإضافة إلى تكلفة شراء الآلة ـ تكاليف تشغيل تلك الآلة من خامات وطاقة وأجور عمالة ...الخ ، وعلى ذلك يقوم المنتج بحساب صافي التدفق النقدي خلال فترة حياة الاستثمار (الآلة) وهو عبارة عن :

صافي التدفق النقدي = الإيرادات المتوقعة ـ تكاليف التشغيل .

وفي حســـاب تكالـــيف التشغيل يتم استبعاد أقساط الإهلاك ، والفائدة على القرض المستخدم في شراء الآلة ، فإذا افترضنا مثلاً أن العمر الافتراضي للآلة هو ثلاث ســـنوات ، ورمزنا لصافي التدفق النقدي بالرمز (ع) ، فإنه يكون لدينا صافي التدفق للســـنوات الثلاث ع١ ، ع٢ ، ع٣ ، وبحيث إن قيمة الآلة في نهاية السنوات الثلاث تصبح مساوية للصفر .

وحيـــث إن هذه التدفقات النقدية لا تتحقق في سنة واحدة ، ونظراً لأن قيمة النقود تتغير مع تغير مستوى الأسعار ، فإننا نقوم بإيجاد القيمة الحالية لهذه التدفقات الـــنقدية الـــتي ســـتحل في سنوات مختلفة ، ويتم إيجاد القيمة الحالية لهذه التدفقات باســـتخدام معـــدل خصم معين ، فإذا استخدمنا معدل معين للخصم (ر) ، بحيث ترتـــب على عملية الخصم إن كانت القيمة الحالية لصافي التدفقات السنوية للاستثمار (الآلـــة) تســـاوي تمامـــاً تكلفة الاستثمار (سعر شراء الآلة) ، فإن معدل الخصم المستخدم يسمى الكفاية الحدية لرأس المال ، آخذاً برأي كيتر في هذا الصدد ، ومعنى ذلـــك أن الكفاية الحدية لرأس المال هي عبارة عن معدل الخصم ؛ الذي يجعل القيمة الحالـــية لتيار صافي العوائد المتوقعة ؛ خلال حياة الاستثمار مساوية لتكلفة شراء هذا الاستثمار . أي إن :

$$م = \frac{ع_1}{(1+ر)} + \frac{ع_2}{(1+ر)^2} + \frac{ع_3}{(1+ر)^3}$$

حيث :

(ع١ ، ع٢ ، ع٣) = صافي التدفق النقدي السنوي المتحقق في السنوات (١ ، ٢ ، ٣) وهي العمر الافتراضي للاستثمار .

م = تكلفة شراء الأصل (الآلة) .

ر = معدل الخصم المستخدم ، والذي يطلق عليه الكفاية الحدية لرأس المال .

ونلاحظ أن منحني الكفاية الحدية لرأس المال في علاقته بحجم الأصول الرأسمالية الموجودة لدى المجتمع ؛ ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين ، عملاً بقانون تناقص الغلـــة (تـــناقص الإنتاجـــية الحدية لرأس المال) ، فمن الواضح أنه مع زيادة تراكم الأصول الرأسمالية ، وثبات الفن الإنتاجي المستخدم والمدخلات من العناصر الإنتاجية الأخـــرى ، فـــإن الإنتاجية الحدية لرأس المال ، أو معدل العائد المتوقع من الاستثمار الإضافي سوف يتناقص ، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

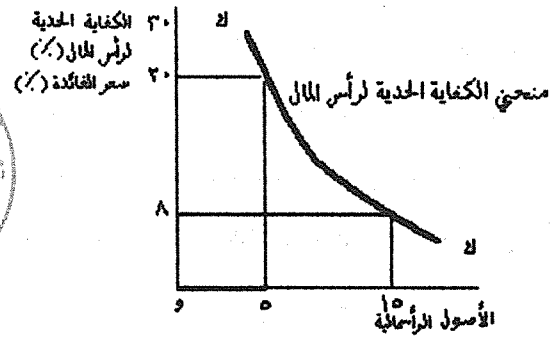

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ففي الشكل السابق نجد أنه إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو(٢٠٪) ، فـــإن الحجم الأمثل للأصول الرأسمالية سيكون خمسة مليارات ليرة ، وتكون الكفاية الحدية لرأس المال تساوي ٢٠٪ ، وبالتالي تتساوى الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، أما إذا انخفض سعر الفائدة السائد في السوق عن ٢٠٪ (إلى ٨ ٪ مثلاً) ، فإن ذلك يجعل الفرص الاستثمارية التي لم تكن مربحة سابقاً مربحة الآن ، وبالتالي يزداد الحجـــم المرغوب فيه لرصيد رأس المال ، مما يشجع على القيام باستثمارات جديدة ، ومـــع إضافة هذه الاستثمارات إلى الرصيد الموجود من الأصول الرأسمالية يزداد هذا الرصـــيد ، ومع زيادة رصيد الأصول الرأسمالية تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال ،

وتظل الكفاية الحدية لرأس المال تنخفض مع كل زيادة في الأصول الرأسمالية حتى تصل إلى المستوى المرغوب فيه لتلك الأصول ، وهو المستوى الذي تتساوى عنده الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة عند مستواه الجديد المنخفض ، ومعنى ذلك أن سعر الفائدة يلعب دوراً هاماً في تحديد الحجم المرغوب فيه من الأصول الرأسمالية .

الكفاية الحدية للاستثمار :

يقصد بمفهوم الكفاية الحدية للاستثمار ؛ معدل العائد المتوقع على الاستثمار الجاري ، وليس معدل العائد على الأصول الرأسمالية المتراكمة لدى المجتمع ، أي إن المقصود هنا هو الإضافة إلى الرصيد من الأصول الرأسمالية وليس الرصيد ذاته . وتعريف الكفاية الحدية للاستثمار هو نفسه التعريف السابق الذي استخدمه كينز ، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع العوائد الصافية المتوقعة مساوية لقيمة الأصل الاستثماري .

ونلاحظ أن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار ـ أو ما يسمى منحنى الطلب الاستثماري ـ ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين ، موضحاً تناقص الكفاية الحدية للاستثمار مع تزايد حجم الاستثمارات المرغوب في تنفيذها ، ونلاحظ أن حجم الاستثمار المرغوب فيه يتحدد بمعدل الفائدة السائد ، وهناك ما يبرر اتجاه الكفاية الحدية للاستثمار للانخفاض ، مع زيادة حجم الاستثمارات المرغوب في تنفيذها . ومن هذه المبررات :

١ـ مع تزايد عدد الآلات المشتراة يزداد حجم الإنتاج المتوقع ، ومع افتراض ثبات الطلب على السلع المنتجة ، تتجه الأسعار التي ستباع بها تلك المنتجات إلى الانخفاض ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات التي ستنتج باستخدام تلك الآلات .

٢ـ مع تزايد عدد الآلات المشتراة يزداد الطلب على المدخلات من المواد

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه

الخـــام ، والمدخـــلات الوسيطة والعمالة والوقود ....الخ ، مما يترتب عليه زيادة في تكاليف التشغيل .

ويترتب على العاملين السابقين اتجاه صافي الإيرادات المتوقعة من الاستثمار إلى الانخفاض ، مع تزايد عدد الآلات التي يفكر المشروع في اقتنائها ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية للاستثمار (حتى مع ثبات تكلفة شراء السلع الاستثمارية).

وعلى ذلك فإن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يأخذ الشكل الآتي :

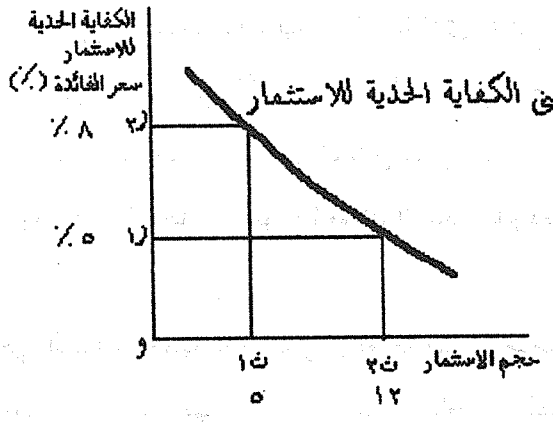

من الشكل السابق نلاحظ أنه إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو (ر٢)، فـــإن حجم الاستثمار المرغوب فيه يكون (ث١) ، وأنه إذا انخفض سعر الفائدة إلى (ر١)فإن حجم الاستثمار المرغوب فيه سيزداد إلى (ث٢) ، ويوضح الوضع التوازني عـــلى منحنى الكفاية الحدية للاستثمار المعدل الذي تتم به الإضافة السنوية إلى رصيد رأس المـــال ، أي إنه يوضح معدل الاستثمار الجاري ، ويمكننا الحصول على منحنى الكفايـــة الحديـــة للاســـتثمار على مستوى المجتمع ، عن طريق أخذ المجموع الأفقي لمنحنيات الكفاية الحدية للاستثمار الخاصة بالمشروعات المختلفة .

ويمكن تلخيص المناقشة السابقة فيما يلي :

يتحدد القرار الاستثماري ـــ خاصة في المصانع والآلات ـــ بالمقارنة مع متغيرين

هما : ـ الكفاية الحدية للاستثمار .

ـ سعر الفائدة السائد في السوق .

ونلاحظ أن الكفاية الحدية للاستثمار تتحدد بـ :

ـ تكلفة شراء الأصل (تكلفة الاستثمار).

ـ صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل ، خلال عمره الافتراضي .

كما أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة تتحدد بدورها بـ :

ـ الإيرادات المتوقعة من بيع السلعة ، التي سيقوم المشروع بإنتاجها .

ـ تكاليف التشغيل المتوقعة خلال العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي .

انتقال منحنى الكفاية الحدية للاستثمار :

نلاحظ أن الكفاية الحدية للاستثمار تتوقف على توقعات رجال الأعمال ، والتي تتوقف بدورها على الظروف الاقتصادية السائدة ، فكلما كانت الظروف الاقتصادية جيدة ويسود انتعاش اقتصادي كانت توقعات رجال الأعمال ، بخصوص المبيعات والأسعار ، أكثر تفاؤلاً، وهذا يؤدي إلى زيادة الكفاية الحدية للاستثمار ، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات المرغوب في تنفيذها ، ولو كان سعر الفائدة ثابتاً على حاله ، أي إن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الكفاية الحدية للاستثمار ناحية اليمين والى أعلى ، وبالعكس لو كانت الظروف الاقتصادية السائدة سيئة ، بمعنى أن هناك انكماشاً أو ركوداً اقتصادياً ، فإن توقعات رجال الأعمال ـ بخصوص الأسعار والمبيعات ـ ستكون متشائمة ، وهذا يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمارات المرغوب في تنفيذها حتى لو بقي سعر الفائدة ثابتاً ، مما يعني انتقال منحنى الكفاية الحدية للاستثمار ناحية اليسار والى أسفل ، حيث يتم رسم المنحنى بناءً على افتراض بقاء مجموعة من المتغيرات ـ المؤثرة على القرار الاستثماري ـ ثابتة عند مستوى معين،

فرع حماه

فـــإذا تغير أحد هذه المتغيرات ، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث انتقال في منحنى الكفاية الحدية للاستثمار . والشكل التالي يوضح ذلك :

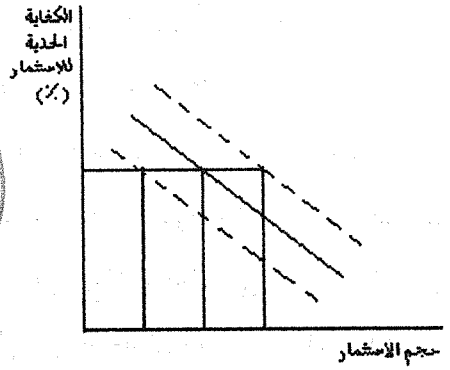

من المناقشة السابقة ، يتضح أننا استبعدنا أن يكون مستوى الاستثمار الجاري يعـــتمد عـــلى مســـتوى الدخل (سواء الجاري أم مع فترة إبطاء) ، وهذا يعني أن الاســـتثمار لـــيس دالة في مستوى الدخل ، مما يعني أننا عند تمثيلنا لعلاقة الاستثمار بالدخل ، (حيث يمثل الدخل على المحور الأفقي والاستثمار على المحور الرأسي) ، فإن الاســـتثمار يمـــثل بخط أفقي موازٍ للمحور الأفقي ، وهذا يدل على أن التغيرات في مستوى الاستثمار تعتمد على متغيرات أخرى ، (كالفائدة والتوقعات والاختراعات ..الخ) خلاف مستوى الدخل .

ورغم الاتجاه السائد بين الاقتصاديين ، والذي أوضحناه فيما سبق ، فإن بعض الاقتصاديين يرى أن الاستثمار الجاري يمكن تقسيمه إلى جزأين:

ـــ جـــزء يعتـــبر مستقلاً عن الدخل ، أي إنه يتحدد بمتغيرات أخرى خلاف الدخل ، وهو ما يسمى بالاستثمار التلقائي.

ـــ جـــزء آخر يعتبر تابعاً للدخل ، أي يتحدد بمستوى الدخل ، وهو ما يسمى بالاســـتثمار التـــبعي أو المدفوع ، وهذا الجزء من الاستثمار يتحدد بعلاقة فنية معينة يطلق عليها مصطلح "المعجل"، وأحياناً يطلق عليه المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ،

وهـــو عبارة عن عدد الوحدات النقدية المفروض استثمارها الآن ، حتى يمكن تحقيق زيادة في الناتج القومي مقدارها وحدة نقدية واحدة ، فإذا كان تحقيق زيادة في الناتج القومـــي مقدارها ليرة واحدة يتطلب استثماراً مقداره ثلاث ليرات ، فإن المعجل أو المعامل الحدي لرأس المال / الناتج = ٣ .

ووفقاً لهذا الرأي تأخذ دالة الاستثمار الشكل الآتي :

ث ن = ث ٠ + ز س

حيث :ث ن = الاستثمار الجاري

ث ٠ = الاستثمار التلقائي

ز = ((المعجل)) أو المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

س = الدخل القومي

ويمكن توضيح دالة الطلب الاستثماري السابقة بيانياً كالآتي:

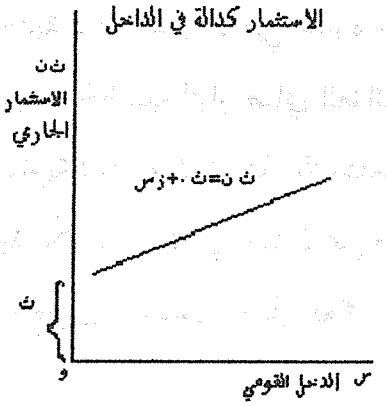

وهـــناك تحفظات كثيرة على نظرية " المعجل " ؛ التي تفترض وجود علاقة فنية صـــارمة بـــين تحقـــيق زيادة معينة في الناتج ، وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق الاســـتثماري ، حيـــث تعتمد على شكل معين لدالة الإنتاج ، هي دالة الإنتاج ذات النسب الثابتة ، والتي تفترض استحالة الإحلال بين عناصر الإنتاج .

تذكر

- الإنفـــاق الاستثماري هو الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة ، أو الإضافة إلى المخزون خلال فترة زمنية معينة .
- الفرق بين الاستثمار الإجمالي والصافي هو الإهلاك .
- الاســـتثمار من وجهة نظر الفرد ، قد لا يعتبر استثماراً من وجهة نظر المجتمع .
- تختلف الدوافع التي تحكم الاستثمار الخاص والاستثمار العام .
- توازن الدخل القومي يتحقق عندما تتعادل القيم المخططة للادخار والاستثمار ، وليس القيم المحققة أو الفعلية .
- الكفايـــة الحدية لرأس المال : هي عبارة عن معدل الخصم الذي يجعـــل القـــيمة الحالـــية لتيار صافي العوائد المتوقعة ؛ خلال حياة الاستثمار مساوية لتكلفة شراء هذا الاستثمار .
- الكفاية الحدية للاستثمار : هي عبارة عن معدل العائد المتوقع على الاســـتثمار الجاري ، وليس معدل العائد على الأصول الرأسمالية المتراكمة .

اسئلة على الوحدة السابعة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـــ شراء محل تجاري من مالكه يعتبر استثماراً ؛ من وجهة نظر الفرد والمجتمع.

ب ـــ لا يوجد فرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي .

جـ ـــ تختلف الدوافع التي تحكم الاستثمار الخاص والاستثمار العام .

د ـــ يتساوى دائماً الاستثمار المخطط مع الاستثمار المحقق .

السؤال الثاني :

أكمل ما يلي :

أ ـــ يقتضـــي توازن الدخل القومي أن تكون القيم ..... للادخار تساوي القيم ..... للاستثمار

ب ـــ مـــع زيادة تراكم الأصول الرأسمالية ، وثبات بقية العناصر الإنتاجية ، فإن العائد المتوقع من الاستثمار الإضافي سوف ..... .

جـ ـــ تخفيض سعر الفائدة السائد في السوق يجعل الفرص الاستثمارية ..... مما يشجع على القيام بـــ ..... جديدة .

السؤال الثالث :

أ ـــ هناك ما يبرر اتجاه الكفاية الحدية للاستثمار ، للانخفاض مع زيادة حجم الاستثمارات المرغوب في تنفيذها . اذكر المبررات

ب ـــ وضح بيانياً دالة الطلب الاستثماري

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×)　　ب ـ (×)　　جـ ـ (✓)　　د ـ (×)

السؤال الثاني :

أ ـ المخططة ، المخططة

ب ـ يتناقص

جـ ـ مربحة ، استثمارات

السؤال الثالث :

أ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٣٧ ، ١٣٨ من الكتاب .

ب ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٤١ من الكتاب .

الوحدة الثامنة

تحديد المستوى التوازني للدخل
في ظل اقتصاد ذي قطاعين

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يتعرف على دالة العرض الكلي .

٢ ــ يتعرف على دالة الطلب الكلي .

٣ ــ يذكر المقصود بوضع التوازن .

عناصر الوحدة :

- دالة العرض الكلي .
- دالة الطلب الكلي .
- تحديد وضع التوازن .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

تحديد المستوى التوازني للدخل القومي

بعد أن عرضنا ـ في الفصول السابقة ـ للاستهلاك القومي والادخار القومي والاستثمار القومي ، وهي أدوات التحليل الضرورية في نظرية التشغيل الحديثة ، نصل في هذا الفصل إلى قلب هذه النظرية ، وهو تحديد المستوى التوازني للدخل القومي . والمقصود بالمستوى التوازني للدخل القومي ؛ذلك المستوى الذي إذا تحقق ، فإنه يميل إلى الاستقرار ، بحيث لو ابتعد المستوى الفعلي للناتج (الدخل) القومي عن مستوى التوازن ، فإنه يولد من القوى ما يدفع للعودة مرة أخرى إلى وضع التوازن ، فكما يحدث في حالة سوق سلعة معينة ، يتحقق التوازن عندما تكون الكمية المطلوبة مساوية تماماً للكمية المعروضة ، وبالتالي ينتفي وجود فائض عرض أو فائض طلب ، أي تنتفي القوى التي تعمل على تغيير الوضع السائد (سعر التوازن وكمية التوازن) .

وبالمنطق السابق نفسه ، فإن الاقتصاد القومي يصل إلى وضع التوازن عندما يكون العرض الكلي من السلع والخدمات ، (معبر عنه بدخول عوامل الإنتاج المدفوعة لها نظير إنتاج ذلك المستوى من الناتج) ، مساوياً للطلب الكلي (أي الإنفاق على السلع والخدمات المكونة للناتج القومي) ، فإذا اختلف الطلب الكلي عن العرض الكلي ، فإن مستوى الدخل القومي يتجه إلى التغيير ، بحيث يستقر عند الوضع الذي يتحقق عنده التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وقبل إيضاح كيفية تحديد مستوى الدخل القومي التوازني ، نسوق نبذة مختصرة عن :

ـ دالة العرض الكلي .

ـ دالة الطلب الكلي.

دالة العرض الكلي:

لما كان المنتجون لا يقومون بإنتاج أية كمية من سلعة ما ، إلا إذا توقعوا أن يحصلوا من بيع تلك الكمية من السلعة على إيراد يغطي ـ على الأقل ـ تكاليف إنتاج

تلـــك الكمية ، فمعنى ذلك أن منحنى العرض يوضح العلاقة بين الكميات التي يرغب المنتجون في عرضها ، والأسعار التي يقبلون أن يعرضوا عندها تلك الكميات ـــ وهي ما تسمى بسعر العرض ، وإذا قمنا بجمع عرض جميع المشروعات لمختلف السلع ، فإن العـــرض الكـــلي يوضح الكميات التي يقبل المنتجون عرضها ، وسعر ذلك العرض . وحيث إنه من الصعوبة بمكان القيام بعملية الجمع المادي للسلع والخدمات المختلفة ، (كمـــا شـــاهدنا ذلـــك في عملية قياس الناتج القومي) ، فإننا نستخدم قيم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ، أي نستخدم الناتج القومي مقوماً بتكلفة العوامل بدلاً من الكمية المعروضة ، ونستخدم الإيرادات المتوقعة من بيع تلك المنتجات ؛بدلاً من سعر العرض.

ونلاحـــظ أن الذي يحقق ذلك بيانياً ، هو ما يسمى بالخط المرشد أو خط ٤٥ درجة ، أي ذلك الخط الذي يخرج من نقطة الأصل بزاوية (٤٥) درجة ، موضحاً أن البعد الرأسي عند أي نقطة عليه يساوي البعد الأفقي ، كما في الشكل الآتي :

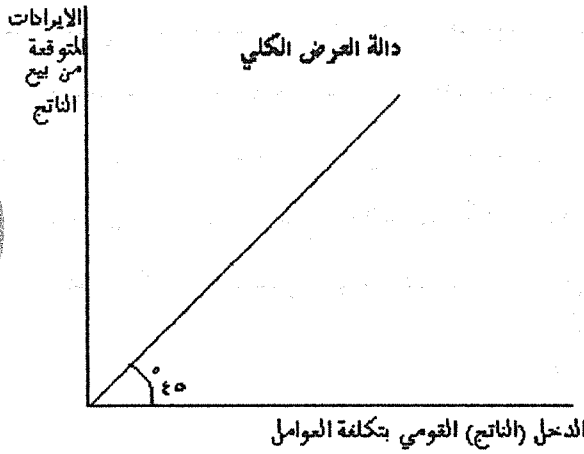

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

وعلى ذلك ، فإن نقطة على منحنى العرض الكلي توضح (على المحور الرأسي) مقدار الإيرادات المتوقعة التي يجب أن تتسلمها المشروعات ، أو قطاع الأعمال (أي

الإنفـــاق الكلي المتوقع) ، وذلك حتى يمكن إغراء هذه المشروعات لإنتاج المستوى المقـــابل مـــن الـــناتج القومـــي (الذي يوضح على المحور الأفقي) ، معنى ذلك أن المشروعات (قطاع الأعمال) سوف تنتج وتعرض ذلك المستوى من الناتج (أي مقدار الإيـــراد المـــتوقع مـــن هذا الناتج) ، أي إن منحنى العرض الكلي يوضح المستويات المخـــتلفة مـــن الـــناتج القومـــي ؛التي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجها وعرضها؛عند المستويات المختلفة من الإنفاق الكلي المتوقع أن يتحقق .

دالة الطلب الكلي :

إذا افترضنا أن الانفاق القومي يتكون من عنصرين فقط هما :

الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

الإنفاق الاستثماري الخاص .

فإن هذا يعني أننا نفترض حالة اقتصاد مغلق ، لا وجود فيه للنشاط الحكومي.

ونلاحـــظ أنه يمكن إدماج النشاط الحكومي وقطاع العالم الخارجي في نموذج تحديـــد الدخل القومي في مرحلة تالية ، وذلك بعد تفهم كيفية تحديد مستوى الدخل القومي في النموذج المبسط الذي يجرد من النشاط الحكومي والعالم الخارجي .

وبناءً على ذلك فإن :

الطلب الكلي = الطلب الاستهلاكي الخاص + الطلب الاستثماري الخاص

وقد سبق أن تعرفنا على دالة الاستهلاك ، وهي الدالة التي توضح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والدخل القومي ، والتي تأخذ الشكل :

ص = أ + ب س

حيث :

ص= الإنفاق الاستهلاكي

س = الدخل القومي الجاري

أ ، ب = ثوابت المعادلة (أ = الاستهلاك التلقائي ، ب = الميل الحدي للاستهلاك) .

أما بخصوص الطلب الاستثماري ، فقد سبق أن أوضحنا أن أغلب أراء الاقتصاديين تميل إلى اعتباره مستقلاً عن الدخل القومي ، أي إنه يتحدد بعوامل أخرى ليس بينها مستوى الدخل الجاري ، فإذا أخذنا بهذا الاتجاه ، فإن دالة الاستثمار يتم التعبير عنها بخط أفقي مواز للمحور الأفقي (حيث المحور الأفقي يمثل الدخل القومي ، والمحور الرأسي يمثل الإنفاق الاستثماري) ، ويتم رسم منحنى الطلب على الاستثمار كما يلي :

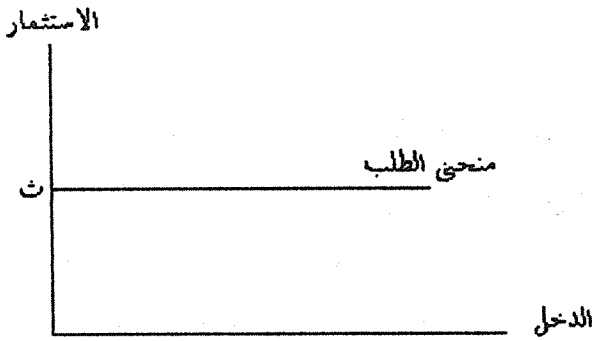

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإقليمية لوحدة كلية الاقتصاد

وعلى ذلك ، فإن دالة الطلب الكلي في ظل هذه الفروض تكون :

ط = ص + ث

= أ + ب س + ث

ويتم الحصول على دالة الطلب الكلي ، بجمع دالة الاستهلاك ومستوى الاستثمار جمعاً رأسياً ، وحيث إننا نفترض أن الاستثمار ليس دالة في الدخل القومي ، فإن دالة الطلب الكلي تكون موازية لدالة الاستهلاك ، وتبعد عنها رأسياً بمقدار يعادل مقدار الإنفاق الاستثماري ، ويتم رسم دالة الطلب الكلي كما يلي :

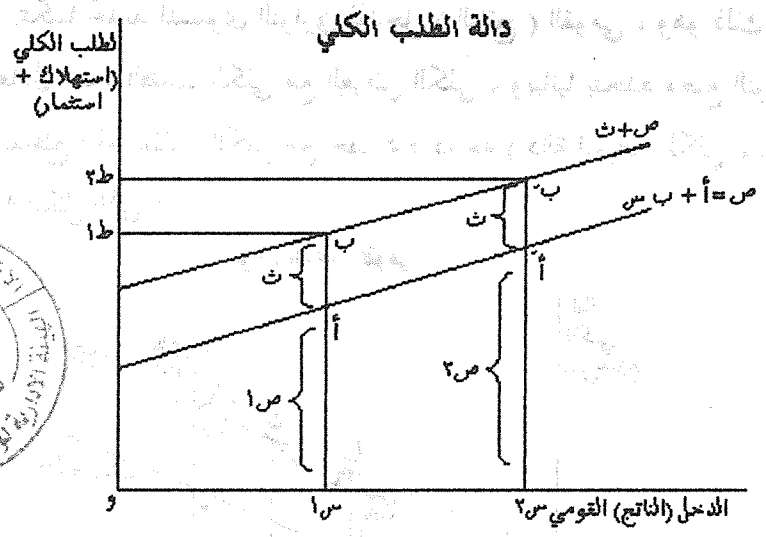

وتوضح دالة الطلب الكلي (ط = ص + ث) الإنفاق الكلي الذي سيقوم به المجتمع (سواء على الاستهلاك أم الاستثمار) ، عند كل مستوى من مستويات الدخل (الناتج) القومي .

فمن الشكل السابق نلاحظ :

_ عند مستوى الدخل (الناتج) القومي (و س١) ، كان الطلب (الإنفاق) الكلي يعادل (و ط١ = س١ ب) ، وهو يتكون من إنفاق استهلاكي يعادل (س١ أ) وإنفاق استثماري يعادل (أ ب) .

_ أما عند مستوى الدخل (الناتج) القومي (و س٢) ، فإن الطلب (الإنفاق) الكلي يعادل (و ط٢ = س٢ بَ) ، وهو يتكون من طلب استهلاكي يعادل (س٢ أَ) ، وطلب استثماري يعادل (أَ بَ = أ ب) .

ومعنى ما سبق أن دالة الطلب الكلي توضح ما سيكون عليه الطلب (الإنفاق) الكلي ، عند كل مستوى من مستويات الدخل (الناتج) القومي .

تحديد وضع التوازن :

باستخدام أدوات التحليل السابقة ، وهي دالة الطلب الكلي ؛ودالة العرض

الكـــلي يمكننا تحديد المستوى التوازني للدخل (الناتج) القومي ، وهو ذلك المستوى الذي يتعادل عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي ، وبيانيا يتحدد وضع التوازن عند نقطـــة تقاطع دالة الطلب الكلي مع خط ٤٥ درجة (دالة العرض الكلي) ، وهو ما يوضحه الشكل الآتي :

توازن الدخل القومي

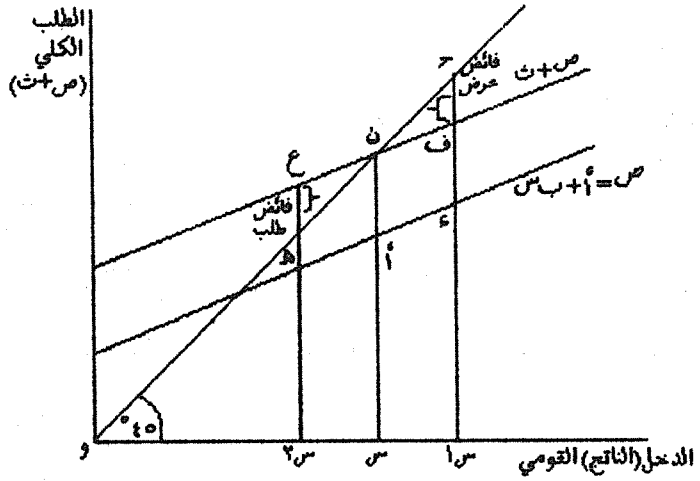

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الوحدة الإدارية لوحدة تنمية القطاع
فرع حماه

في الشكل السابق نلاحظ ما يلي :

١ــ تمثل النقطة (ن) وضع التوازن لمستوى الدخل (الناتج) القومي ، فعند تلـــك الـــنقطة تتقاطع دالة العرض الكلي مع دالة الطلب الكلي ، ثم يتساوى الطلب الكـــلي مـــع العرض الكلي عند تلك النقطة ، بحيث يكون المستوى التوازني للدخل (الـــناتج) القومـــي هو المستوى (و س) ، ويكون الإنفاق القومي(س ن) مساوياً للدخـــل (الناتج) القومي (و س) ، ويتكون الإنفاق القومي من إنفاق استهلاكي يعادل (س أ) ، و إنفاق استثماري يعادل (أ ن) ، ومعنى ذلك أن السلع والخدمات النهائـــية الـــتي يخطـــط المنتجون لإنتاجها ، وتكون تكلفتها تعادل مستوى الدخل (و س) ، ســـيتم بيعها بالكامل وتحقق إيرادات تعادل تماماً تكلفة الإنتاج ، ويتكون

الـــناتج القومي من سلع استهلاكية تعادل (س أ) وسلع استثمارية تعادل (أ ن) ، وبالتالي ، فإذا استمرت دالة الطلب الكلي في موضعها ، فإن الدخل (الناتج) القومي سيســـتقر ويكرر نفسه من سنة لأخرى عند المستوى (و س = س ن) ، حيث إن خطط المنتجين تتطابق مع توقعاتهم ، فما ينتج من سلع وخدمات سيتم بيعه ، ويحقق إيرادات تعادل تماماً ما تحمله المنتجون من تكاليف في سبيل تحقيق هذا الإنتاج .

٢ــ لكن ماذا يحدث لو كانت خطط المنتجين القيام بإنتاج (وبالتالي يتحملون تكاليف تعادل) المستوى (و س١) ؟ . في هذه الحالة نجد أن المنتجين كانوا يتوقعون الحصـــول على إيرادات تعادل (س١ جـــ) ، ولكن ما حدث بالفعل هو أن الطلب الكـــلي كـــان يعادل فقط (س١ ب) ، ثم يتبقى لدى المنتجين فائض عرض يعادل (ف جـــــ) ، فالطلـــب الكـــلي عـــند مســـتوى الدخل (و س١) يعادل فقط (س ف) ، بمعنى أنه لو كانت الدخول المتولدة لدى المجتمع تعادل (و س١) ، فإنه مســـتعد لأن يـــنفق فقط (س١ ف) ، منها إنفاق استهلاكي يعادل (س١ ء) ، وإنفـــاق استثماري يعادل (ء ف) ، أي إن توقعات المنتجين لم تتحقق ، وهذا يجبر المنـــتجين على تخفيض مستوى الإنتاج في الفترات التالية ، وتخفيض الإنتاج يؤدي إلى تخفـــيض الدخـــول المتولدة عن ذلك الإنتاج ، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الطلب الاســـتهلاكي ، وعـــلى ذلك ، فإن وجود فائض عرض يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخـــل (الناتج) القومي في اتجاه المستوى التوازني (و س) ، ومع انخفاض مستوى الدخـــل يـــنخفض الاســـتهلاك ، ولكن بدرجة أقل من انخفاض مستوى الدخل . وهكـــذا ، مـــع اســـتمرار انخفاض مستوى الدخل القومي ، ينخفض العرض الكلي والطلب الكلي (الطلب الكلي ينخفض بدرجة أقل) ؛حتى يتحقق التعادل بينهما عند النقطة (ن) .

٣ــ وبالمـــثل لو كانت خطط المنتجين القيام بإنتاج مستوى أقل من مستوى

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الإدارة الموحدة كلية الاقتصاد

الـــناتج القومي التوازني ، فمثلاً لو كانت توقعات المنتجين متشائمة ، واكتفوا بإنتاج يعـــادل المستوى (و س٢) ، في هذه الحالة يفاجأ المنتجون بأن الطلب الكلي يفوق العـــرض الكلي عند مستوى الدخل (و س٢) ، فبينما يكون العرض الكلي يعادل (و س٢ = س٢ ﻫ) ، فإن الطلب الكلي يكون (س٢ ع) ، وهو يزيد عن العرض الكلي بالمقدار (ﻫ ع) ، وهنا قد يتمكن المنتجون من مواجهة هذا الفائض في الطلب الكلي مؤقتاً بالسحب من المخزون ، والسحب من المخزون يعتبر مؤشرا جيداً يدعو إلى الـــتفاؤل ممـــا يدفعهم إلى اتخاذ خطوات توسعية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل (الـــناتج) القومـــي ، وزيادة الدخل القومي تؤدي كذلك إلى زيادة الطلب الكلي (الطلب الاستهلاكي) ، ولكن بدرجة أقل من زيادة الدخل ، وهكذا يستمر العرض الكـــلي والطلـــب الكلي في الزيادة ، حتى يتحقق التعادل بينهما عند النقطة (ن) ، ويكون المستوى التوازني للدخل هو (و س) .

٤ــ يتضـــح مما سبق أن المستوى التوازني للدخل القومي ، هو المستوى الذي يميل الاقتصاد إلى الاستقرار عنده ، بحيث لو حدث وابتعد عنه ، فإنه تتولد مجموعة من القوى تدفع الاقتصاد القومي للعودة إليه مرة أخرى .

ونلاحظ أنه يمكننا إيضاح الوضع التوازني للدخل (الناتج) القومي باستخدام دالـــتي الادخار والاستثمار ، بدلاً من دالتي العرض الكلي و الطلب الكلي ، والمنطق وراء ذلـــك هـــو أن الادخـــار يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمـــات المنتجة خلال الفترة ، ثم إنه يمثل عنصر تسرب من تيار الإنفاق ، وبالتالي فهو ــ إن لم يقابله عنصر حقن أو إضافة إلى تيار الإنفاق ــ يؤدي إلى جعل الإيرادات الـــتي تحصل عليها المشروعات ، خلال فترة الدراسة ، أقل من مجموع التكاليف التي تحملتها خلال الفترة نفسها ، وهذا يجعل رجال الأعمال ــ خلال الفترة التالية ــ غير قادرين على تشغيل مشروعاتهم بالطاقة نفسها التي كانت عليها خلال الفترة الحالية.

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لمديرية كلية الاقتصاد

أي يـــؤدي بهم إلى تقليص مستوى الإنتاج ، بتسريح بعض العمال ، وتشغيل المصانع بـــأقل مـــن طاقتها ، مما يترتب عليه تقليل الدخل المتولد خلال الفترة التالية ، بحيث يعادل تماما الإيرادات التي حصلت عليها المشروعات خلال الفترة الحالية ، ولكن إذا تمـــت مواجهـــة عنصر التسرب ، الذي يمثله الادخار بعنصر حقن أو إضافة إلى تيار الإنفاق يعادل تماما مقدار التسرب ؛ فإن هذا يضمن باستمرار توليد إيرادات من بيع الـــناتج تعـــادل تمامـــا مجموع التكاليف التي تحملتها المشروعات في سبيل تحقيق هذا المســـتوى مـــن الناتج ، أي إنه يضمن أن تسترد المشروعات ـــ في صورة إيرادات ـــ مجمـــوع المبالغ التي تحملتها في صورة تكاليف ، ونلاحظ أن الاستثمار هو الذي يمثل عنصـــر الحقن أو الإضافة المشار إليه ، وعليه ، فإذا كان الاستثمار المخطط يساوي الادخار المرغوب فيه ، فإن هذا يضمن تحقق المستوى التوازني للدخل القومي ، كما يظهر من الشكل الآتي :

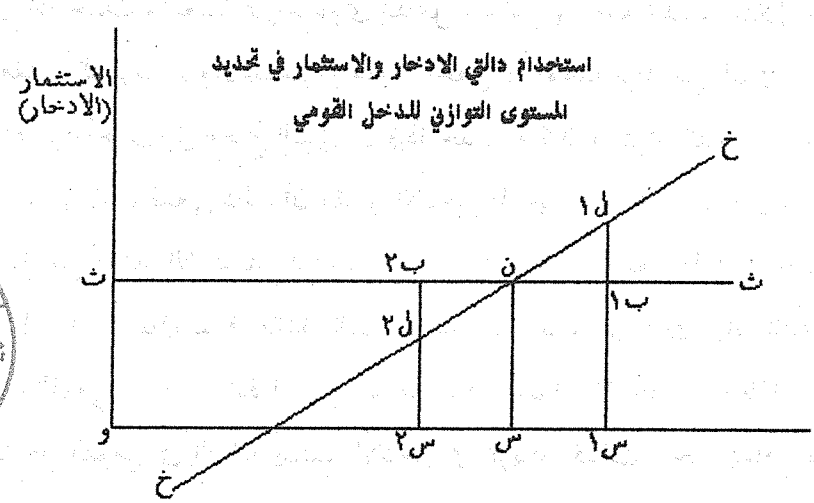

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

من الشكل السابق نلاحظ ما يلي :

١ـــ الخـــط (ث ث) يمـــثل دالة الاستثمار ،وهي عبارة عن خط أفقي موازٍ للمحور الأفقي ، دلالة على أن الاستثمار ليس دالة في الدخل ، كما سبق وأوضحنا

في الفصل السابق .

٢ــ الخـــط (خ خ) يمثل دالة الادخار ، وهو خط ذو ميل موجب ، مما يعني وجـــود علاقـــة طردية بين مستوى الادخار ، ومستوى الدخل القومي ، كما سبق وأوضحنا في فصل سابق .

٣ــ تمثل النقطة (ن) وضع التوازن ، حيث يتعادل الادخار المرغوب فيه مع الاســـتثمار المخطط ، ويكون الدخل (الناتج) القومي التوازني هو (و س) ، فعند مســـتوى الدخل (و س) يكون الادخار الذي يرغب الأفراد في القيام به هو (س ن)، وفي الوقـــت نفسه يكون حجم الاستثمار الذي يرغب رجال الأعمال في تنفيذه هو (س ن = و ث) ، ومعـــنى ذلـــك تســـاوي الادخار المخطط (المرغوب فيه) مع الاستثمار المخطط ، أي إن مقدار التسرب من تيار الإنفاق يعادل تماما تيار الحقن (أو الإضافة) إلى هذا التيار ، مما يعني استمرار تيار الإنفاق والدخل عند المستوى نفسه .

٤ــ إذا حدث وابتعدنا عن مستوى الدخل (و س) ، فإنه يحدث اختلال بين الادخار(مقدار التسرب) والاستثمار (مقدار الحقن) ، وهذا يولد من القوى ؛ ما يدفع للعودة مرة أخرى إلى وضع التوازن ، فإذا حدث وكان مستوى الدخل القومي السائد هو (و س٢) ، فمعنى ذلك أن مقدار الادخار المرغوب فيه هو (س٢ ل٢) ، وهـــو أقـــل من مقدار الاستثمار المرغوب فيه (س٢ ب٢) ، ومعنى ذلك أن مقدار الإضـــافة إلى تيار الإنفاق يفوق مقدار التسرب منه ، ويترتب على ذلك زيادة الدخل (الـــناتج) القومي ، ومع زيادة الدخل القومي يزداد مقدار الادخار ، وهكذا ومع استمرار الدخل القومي في الزيادة يستمر الادخار في الزيادة كذلك ، حتى يتعادل مع الاستثمار عند مستوى الدخل (و س) .

أمـــا إذا حدث وكان مستوى الدخل القومي السائد هو (و س١) ، فمعنى ذلـــك أن مقـــدار الادخار المرغوب فيه (س١ ل١) ، وهو يفوق مقدار الاستثمار

المركز الوطني للمكتبة ... فرع حماه

المرغوب فيه (س١ ب١) ، وهذا يعني أن مقدار التسرب (الادخار) يفوق مقدار الحقـــن (الاستثمار) ، ويترتب على ذلك هبوط مستوى الإنفاق الكلي مع الزمن ، وبالـــتالي هبوط مستوى الدخل القومي ، ومع هبوط مستوى الدخل القومي ينخفض مستوى الادخار ، وهكذا يستمر الادخار في الانخفاض ؛ مع استمرار انخفاض مستوى الدخـــل القومي ، حتى يصل إلى المستوى الذي يتعادل فيه مع الاستثمار عند مستوى الدخل (و س) ، وهو المستوى التوازني للدخل القومي .

الاتحاد الوطني لطلبة مصر
الهيئة الادارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حلوان

تذكر

- العرض الكلي يوضح المستويات المختلفة من الناتج القومي ؛ التي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجها وعرضها ؛ عند المستويات المختلفة من الإنفاق الكلي المتوقع أن يتحقق .
- توضـــح دالة الطلب الكلي الإنفاق الكلي ؛ الذي سيقوم به المجتمع عند كل مستوى من مستويات الدخل (الناتج) القومي .
- المســـتوى التوازني للدخل القومي هو : المستوى الذي يميل الاقتصاد إلى الاســـتقرار عنده ، بحيث لو حدث وابتعد عنه ، فإنه تتولد مجموعة من القوى تدفع الاقتصاد القومي للعودة إليه مرة أخرى .
- عندما يساوي الاستثمار المخطط الادخار المرغوب فيه ، فإن هذا يضمن تحقق المستوى التوازني للدخل القومي .
- يمثل الادخار عنصر تسرب من تيار الإنفاق ، بينما يمثل الاستثمار عنصر الحقن أو الإضافة .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
اللجنة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

أسئلة على الوحدة الثامنة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـ منحنى العرض الكلي يوضح المستويات المختلفة من الناتج القومي ، التي يكون قطاع المستهلكين على استعداد لإنتاجها و عرضها .

ب ـ يتم الحصول على دالة الطلب الكلي ، بجمع دالة العرض الكلي ، ودالة الاستهلاك جمعاً رأسياً .

جـ ـ بيانياً ، يتحدد المستوى التوازني للدخل ، عند تعادل الطلب الكلي ، مع العرض الكلي .

د ـ يتحدد المستوى التوازني للدخل ، عند تعادل الاستثمار المحقق مع الادخار المخطط .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

السؤال الثاني :

أكمل ما يلي :

أ ـ المقصود بالمستوى التوازني للدخل القومي .....

ب ـ يوضح العرض الكلي الكميات .....

جـ ـ إذا افترضنا أن الانفاق القومي يتكون من الانفاق الاستهلاكي الخاص + الانفاق الاستثماري الخاص ، فإن الطلب الكلي = ...

د ـ يتم التعبير عن دالة الاستثمار المستقلة (ث ث) بأنها عبارة عن خط .....

السؤال الثالث :

أ ـ باستخدام دالة الطلب الكلي ، ودالة العرض الكلي ، حدد بيانياً وضع التوازن .

ب ـ ماذا يحدث إذا لم تتطابق خطط المنتجين مع توقعاتهم ، بحيث إن الكميات المطلوبة كانت أقل من الكميات المعروضة ؟

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×) ب ـ (×) جـ ـ (✓) د ـ (×)

السؤال الثاني :

أ ـ هـو ذلك المستوى الذي إذا تحقق ، فإنه يميل إلى الاستقرار (توازن الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة) .

ب ـ التي يرغب المنتجون في عرضها عند الأسعار المقابلة لتلك الكميات .

جـ ـ الطلب الاستهلاكي الخاص + الطلب الاستثماري الخاص .

د ـ أفقـي مـوازٍ للمحور الأفقي ، دلالة على أن الاستثمار ليس دالة في الدخل .

السؤال الثالث :

أ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٥٢ من الكتاب .

ب ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٥٣ ، ١٥٤ من الكتاب .

الوحدة التاسعة

توازن الدخل القومي
في ظل اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات
واقتصاد مفتوح

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يصور وضع توازن الدخل القومي ، باستخدام دالتي العرض الكلي والطلب الكلي ، وبإدخال الإنفاق الحكومي في الاعتبار .

٢ ــ يصور وضع توازن الدخل القومي ، باستخدام دالة التسرب الكلي (الادخار + الضرائب) .

٣ ــ يصور توازن الدخل القومي ، باستخدام دالتي التسرب الكلي والحقن الكلي .

٤ ــ يبين أهمية الحفاظ على التوظف عند مستوى التشغيل الكامل ، كأحد الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية .

٥ ــ يوضح تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية على توازن الدخل القومي

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة تنمية المجتمع

عناصر الوحدة :

أ ــ توازن الدخل القومي مع إدخال النشاط الحكومي .

ب ــ توازن الدخل القومي في ظل الاقتصاد المفتوح

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الشعبة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

توازن الدخل القومي
في ظل اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات
واقتصاد مفتوح

أولاً ـ توازن الدخل القومي ، مع إدخال النشاط الحكومي :

يتمـــثل النشاط الحكومي في تحصيل الضرائب ، والتي تمثل اقتطاعا من الدخول المـــتولدة خلال العام ، وفي الوقت نفسه تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات ، أي إنها تقوم بإنفاق ما يتم تحصيله من إيرادات عامة ، ونلاحظ أن الإنفاق العام قد يتعادل أو يختلف عن الإيرادات العامة ، حسب سياسة الموازنة التي تتبعها الدولة .

وفي حالـــة إدخال النشاط الحكومي في الاعتبار ، فإن عناصر التسرب من تيار الإنفاق أو الدخل لم تعد تقتصر على الادخار ، بل تشمل أيضا الضرائب ، وفي الوقت نفســـه ، فـــإن الطلـــب الكـــلي لم يعد يقتصر على الطلب الاستهلاكي ، والطلب الاســـتثماري ، ولكن يشمل كذلك الإنفاق الحكومي ، وعلى ذلك فإن شرط توازن الدخل القومي يكون :

١ ـ العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل (الناتج) القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

٢ ـ مجموع التسرب = مجموع الإضافة (الحقن) .

الادخار + الضرائب = الاستثمار + الإنفاق الحكومي.

الرابط الوطني لطلبة سوريا
الأمانة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

١ـ استخدام دالتي العرض الكلي والطلب الكلي :

يمكـــن تصـــوير وضع توازن الدخل القومي ؛ باستخدام دالتي العرض الكلي والطلب الكلي ، وبإدخال الإنفاق الحكومي في الاعتبار ، باستخدام الشكل البياني الآتي :

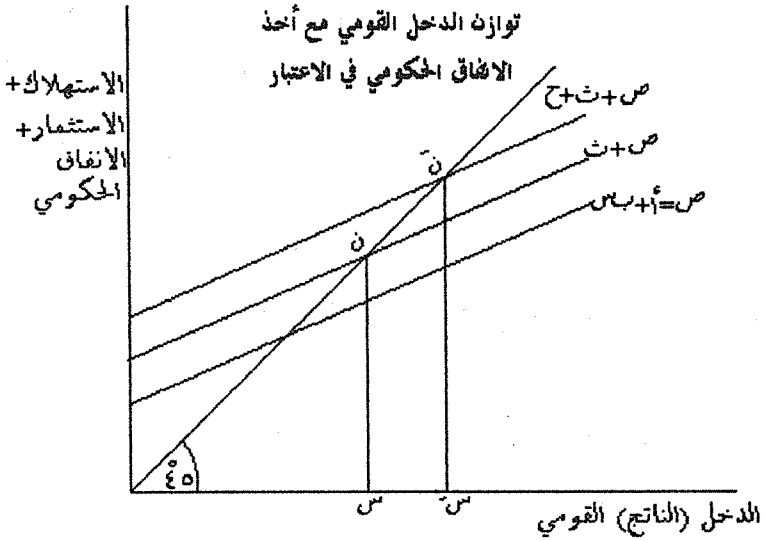

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الفارزة لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

من الشكل السابق نلاحظ ما يلي :

(أ) تستكون دالة الطلب الكلي ؛ من دالة الاستهلاك مضافا إليها الاستثمار والإنفاق الحكومي ، وقد حصلنا عليها بأن أضفنا رأسيا مقدار الإنفاق الحكومي إلى الاستهلاك الخاص وإلى الاستثمار ، ونلاحظ أن الإنفاق الحكومي لا يتوقف على مستوى الدخل القومي ، ولذلك رسمنا الخط (ص + ث + ح) موازياً للخط (ص + ث) ، ويبعد عنه رأسيا بمقدار الإنفاق الحكومي ، والمنطق وراء ذلك هو أن الإنفاق الحكومي يتوقف على اعتبارات تتعلق بالسياسة المالية للدولة ، ولقدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام ، بغض النظر عن مستوى الدخل .

(ب) إن إضافة الإنفاق الحكومي إلى الطلب الاستهلاكي ، والطلب الاستثماري قد يترتب عليه زيادة المستوى التوازني للدخل القومي ؛ من المستوى (وس = س ن) إلى المستوى (وسَ = سَ نَ) ، وهذا يعني أن الحكومة يمكنها ــ من خلال الإنفاق العام ــ التأثير على المستوى التوازني للدخل القومي .

٢ـ استخدام دالتي التسرب والحقن :

أوضحنا سابقا أن الدخل القومي يصل إلى وضع استقرار ، إذا كان مجموع التسرب من دورة الدخل يتساوى مع مجموع الحقن (الإضافة) الذي يضاف إلى هذه الدورة ، وذكرنا أن تيار الحقن يتمثل في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي ، حيث إنهما لا يعتبران دالة في الدخل القومي ، بينما يتمثل التسرب من دورة الدخل في كل من الادخار والضرائب ، وقد سبق أن أوضحنا وجود علاقة طردية بين الادخار والدخل القومي ، بحيث إن الرغبة في الادخار والمقدرة عليه تزداد مع ارتفاع مستوى الدخل القومي .

أما بالنسبة للضرائب ، فتوجد منها عدة أنواع وعدة تقسيمات : فمثلا هناك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، وكل منها ينقسم إلى عدة أنواع ، ودراسة أثر كل نوع من تلك الأنواع على الوضع التوازني للدخل القومي تخرج عن نطاق هذه الدراسة في مبادئ الاقتصاد ، فإذا قصرنا تحليلنا على الضرائب المباشرة ؛ وبالذات تلك التي تفرض على الدخل الشخصي ، فمعنى ذلك أن هذه الضرائب تمثل اقتطاعا من الدخل العائلي ، مما يؤثر على كل من الاستهلاك والادخار بالانخفاض ، أي إن فرض هذا النوع من الضرائب يدفع بدالة الاستهلاك ودالة الادخار للانتقال إلى أسفل ، مما يعني خفض الاستهلاك والادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل .

ونلاحظ أن بيان أثر الضريبة موضع الاهتمام على المستوى التوازني للدخل يتوقف على كون هذه الضريبة تناسبية أو تصاعدية أو تنازلية ، فإذا كان مقدار الضريبة (حصيلتها) ثابتا ، بغض النظر عن مستوى الدخل القومي ، فمعنى ذلك أن هذه الضريبة تنازلية ، حيث نلاحظ أن النسبة (الضريبة / الدخل) تزداد مع انخفاض الدخل وتقل مع زيادة الدخل ، والواقع أن هذا النوع من الضرائب يتنافى مع اعتبارات العدالة التي يجب أن تراعى عند فرض الضريبة .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الرئاسة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

أمـــا إذا كـــان سعر (معدل) الضريبة ثابتا ـــ كأن يكون (٥٪) مثلا من الدخـــل الشخصـــي ـــ فمعنى ذلك أن النسبة (الضريبة / الدخل) تظل ثابتة ، أما مقـــدار(حصـــيلة) الضريبة ، فإنه يتزايد مع تزايد الدخل ويقل مع انخفاض الدخل ، ويسمى هذا النوع من ضرائب الدخل بالضرائب التناسبية .

أما إذا كان سعر (معدل) الضريبة يتزايد مع زيادة الدخل ، فهنا تسمى هذه الضـــريبة بأنها ضريبة تصاعدية ، وهي النوع الغالب في حالة ضرائب الدخل ، حيث يرمي هذا النوع من الضرائب إلى تحقيق اعتبارات العدالة .

فإذا افترضنا أن الضريبة تناسبية ، فمعنى ذلك أن حصيلة الضريبة تعتبر دالة في مســـتوى الدخـــل ، بحيث تزداد مع زيادة الدخل وتقل مع هبوطه ، ومع ذلك يظل ســـعر(معدل) الضريبة ثابتا ، ومن ناحية أخرى سوف نفترض عدم وجود حد أدنى للإعفاء من ضرائب الدخل (هذا الفرض للتبسيط) ، ومعنى ذلك أن دالة الضرائب تبدأ من نقطة الأصل ، بمعنى أنه لو كان الدخل صفرا ، فإن حصيلة الضريبة ستكون صفرا أيضا ، وبناءً على هذه الفروض تأخذ دالة الضرائب الشكل الرياضي الآتي :

ض = ر س

حيث :

$ر = \frac{\Delta ض}{\Delta س}$ = معدل (سعر) الضريبة

ض = حصيلة الضريبة

س = الدخل القومي .

ويمكن إيضاح هذه الدالة بيانيا كالآتي :

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

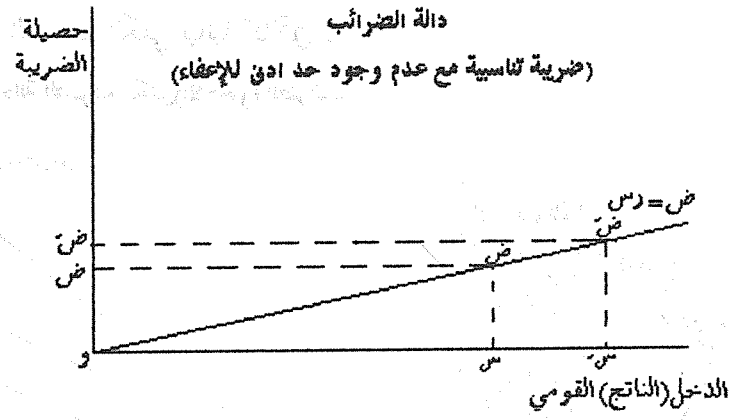

مـــن الواضح أن حصيلة الضريبة (ض) تزداد مع زيادة الدخل ، فعندما كان الدخل السائد هو (و س) كانت حصيلة الضريبة (و ض) ، وعندما ازداد الدخل إلى (و سَ) ، ازدادت حصـــيلة الضـــريبة إلى (و ضَ) ، ومـــع ذلك تظل النسبة (الضريبة / الدخل) ثابتة ويمثلها ظل الزاوية (ض و س) .

والآن إذا أردنـــا الحصـــول على دالة التسرب الكلي من دورة الدخل ، والتي تشمل الادخار والضرائب ، فإننا نلاحظ أن فرض الضرائب له أثر على دالة الادخار ، حيـــث يدفع تلك الدالة إلى الأسفل ، وبعد ذلك نقوم بجمع دالة الضرائب رأسيا مع دالة الادخار الجديدة بعد حدوث الانتقال ، ويمكن التعبير عن ذلك جبرياً كالآتي

التسرب الكلي = خَ + ض .

= ـأ + ١ ـ ب (س)

= ـأ + (١ ـ ب + ر) س .

ومعـــنى ذلـــك فـــإن ميل دالة التسرب الكلي يتكون من مجموع الميل الحدي للادخار ومعدل الضريبة (١ ـ ب + ر) ، وبالتالي فهو أكبر من ميل دالة الادخار أما ثابت دالة التسرب الكلي فهو عبارة عن ثابت دالة الادخار بعد حدوث الانتقال (حيث إن دالة الضرائب ـ وفقا للفروض الموضوعة ـ تبدأ من نقطة الأصل) .

المكتبة الوطنية لطلبة سوريا
الهيئة الادارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ويمكن إيضاح دالة التسرب الكلي بيانيا كالآتي :

دالة التسرب الكلي(الادخار+الضرائب)

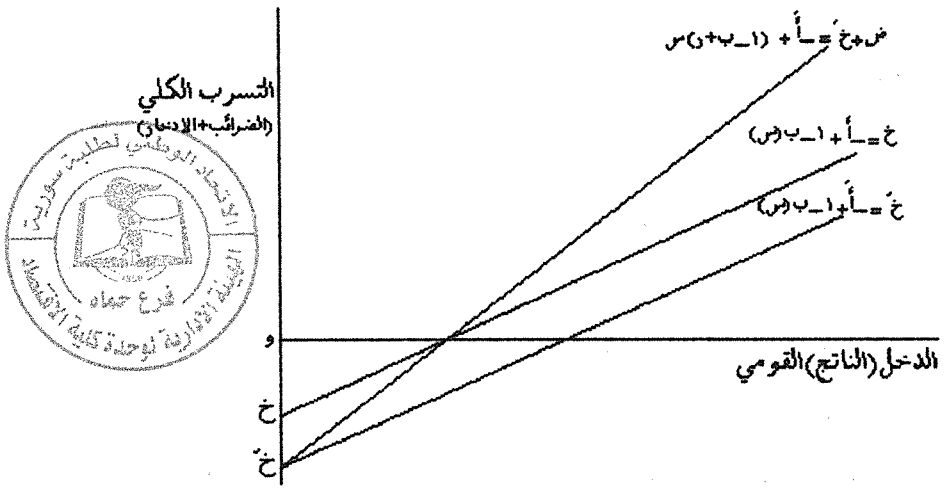

الاقتصاد الوطني تطلبة سوريين
فرع حماه
البيئة الافتراضية لوحدة كلية الاقتصاد

مـــن الواضح أن هناك افتراضا ضمنيا مؤداه أن فرض الضرائب لن يؤثر على المـــيل الحـــدي للادخار ، ولكنه يؤثر فقط على الميل المتوسط للادخار ، ثم إن فرض الضـــريبة ترتـــب عليه حدوث انتقال لدالة الادخار إلى أسفل موازية لدالة الادخار القديمة .

وإذا أردنـــا تحديـــد المستوى التوازني للدخل القومي ، فإننا نضيف إلى الرسم الســـابق مجمـــوع الحقـــن إلى تـــيار الإنفاق أي نضيف مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي ، ثم يتحدد الوضع التوازني للدخل القومي كالآتي :

توازن الدخل القومي باستخدام دالتي التسرب الكلي والحقن الكلي

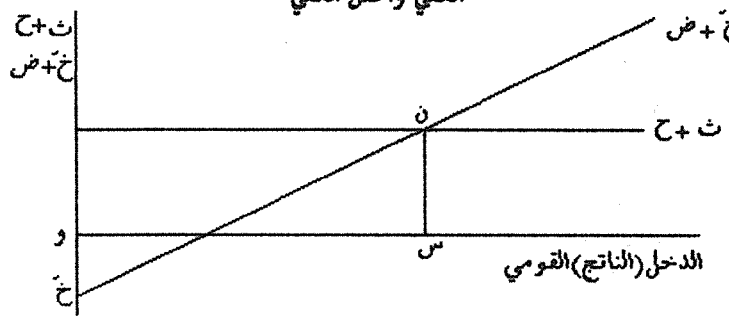

مـــن الواضح أن وضع التوازن يتحقق عند النقطة (ن) ، حيث تتقاطع دالة التســـرب الكلي (الضرائب + الادخار) مع دالة الحقن الكلي (الاستثمار + الإنفاق الحكومـــي) ، بحيث يكون الدخل القومي التوازني يعادل (و س) ، ويكون الحقن الكلي = التسرب الكلي = (س ن) .

توازن الدخل القومي ومستوى التشغيل :

هـــل وصول الدخل (الناتج) القومي إلى وضع التوازن ؛ يعني بالضرورة أن مـــوارد المجـــتمع في حالـــة تشغيل كامل ؟ أو أن التوازن والتشغيل الكامل فكرتان مختلفتان، بحيث إن تحقق إحداهما لا يعني بالضرورة تحقق الأخرى ؟ .

للإجابة على التساؤل السابق ، نلاحظ أن الاقتصاديين الكلاسيكيين (أمثال : آدم سميـــث وريكـــاردو وجون استيوارت ميل....الخ) كانوا يعتقدون أن الاقتصاد الـــرأسمالي يملـــك من القوى ما يضمن دائما أن يكون الاقتصاد عند وضع التشغيل الكـــامل ، وإذا حدث وابتعد الاقتصاد عن مستوى التشغيل الكامل ، فإن ذلك يولد مـــن القوى ما يؤدي للعودة تلقائيا إلى وضع التشغيل الكامل ، وكانوا يعتمدون في ذلـــك عـــلى قانون ساي ، وهو القانون الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له ، فالإنتاج يتم بغرض التبادل ، وكل شخص يحصل على دخل إنما يسارع بإنفاقـــه ، فالنقود لا تطلب لذاتها ؛ وإنما هي مجرد وسيط في التبادل أو ما يطلق عليه حـــياد الـــنقود ، وحتى لو ادخر الأفراد جزءا من دخولهم ، فإن الدور الذي أعطاه الاقتصـــاديون الكلاســـيكيون لســـعر الفائدة يضمن باستمرار التساوي بين الادخار والاســـتثمار ، هـــذا إلى جانب افتراضهم مرونة الأجور والأسعار استجابة لتغيرات العرض والطلب .

ولكـــن عندما حدث الكساد الكبير (١٩٢٩ ــ ١٩٣٣) ، بدأ الاقتصاديون يفقـــدون إيمـــانهم بقانون ساي ، وبقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التشغيل الكامل

فرع حماه

للموارد بطريقة تلقائية ، وقد كان الفضل في ذلك للاقتصادي جون مينارد كينز ، فقد رأى كينز أنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن الاقتصاد يتوازن دائما ؛ وبالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل ، فقد يتحقق التوازن ويستمر لفترات طويلة عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل ، ومعنى ذلك أن الطلب الكلي يتقاطع مع العرض الكلي عند مستوى الدخل (الناتج) ؛ أقل من المستوى الذي يسمح بالتشغيل الكامل لجميع الموارد ، ومن هنا دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة بسياسات واعية من أجل رفع الطلب الكلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للموارد ، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام كما يتضح من الرسم الآتي :

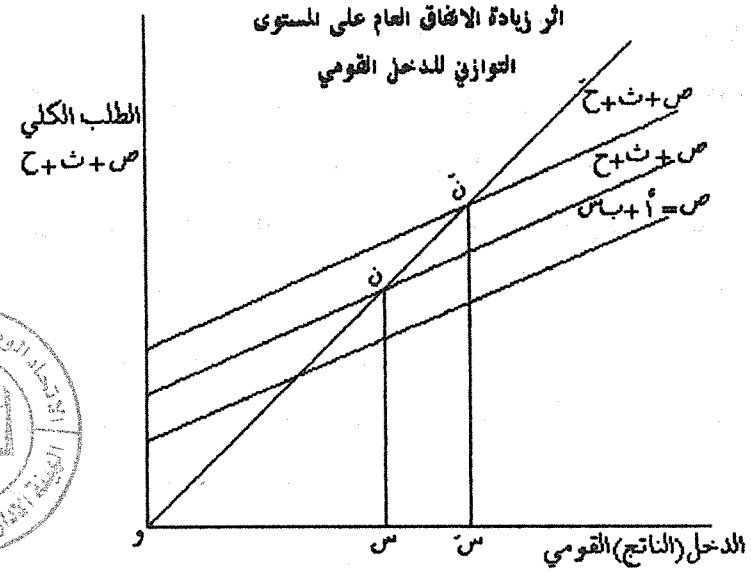

من الشكل السابق ، يتضح أنه إذا كان الطلب الكلي تمثله الدالة (ص + ث + ح) ، فإن المستوى التوازني للدخل القومي سيكون هو (وس = س ن) ، ومن الواضح أن هذا المستوى للدخل القومي لا يمكن تغييره ؛ طالما بقيت دالة الطلب الكلي في موضعها الذي يمثله الخط (ص + ث + ح) ، فإذا اتضح أن هذا المستوى التوازني للدخل القومي يقترن بوجود بطالة في الموارد القومية ، وأن مستوى الدخل الذي

يضمن تحقيق التشغيل الكامل لهذه الموارد يقع إلى اليمين من (و) وليكن (وس)، فإنه لا سبيل للوصول إلى هذا المستوى من الدخل (الناتج) ؛ طالما بقيت دالة الطلب الكلي في موضعها ، وحيث إن الاستهلاك يعتمد على مستوى الدخل ؛ فإنه لا سبيل إلى تغييره طالما بقي الدخل ثابتا عند المستوى (وس) ، وحيث إن الاستثمار الخاص يعتمد على عوامل ليس من السهولة على الحكومة التأثير عليها بشكل تلقائي ، فإن السبيل المتاح أمام الحكومة يكون هو التدخل عن طريق زيادة الإنفاق العام ، فالحكومة يمكنها ـ بوسائل كثيرة ـ تمويل الزيادة في إنفاقها العام ، دون اللجوء إلى الضرائب التي تمثل اقتطاعا من الدخول ، وإذا استهدفت الحكومة الوصول بالدخل (الناتج) القومي إلى مستوى التشغيل الكامل (أي إلى مستوى وسَ في الرسم السابق) ، فإن عليها أن ترفع دالة الطلب الكلي إلى المستوى الجديد الذي يتمثل في الوضع (ص + ث + حَ) ، ويكون هذا الرفع من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ، وهنا تكون نقطة التوازن (نَ) ، حيث يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل .

ويعتبر الحفاظ على التوظف عند مستوى التشغيل الكامل أحد الأهداف الرئيسة للمالية المعوضة ؛ التي دعا إليها الاقتصادي الشهير كينز، ولا يزال هذا الهدف يعتبر من الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية حتى وقتنا الراهن .

ثانياً ـ توازن الدخل القومي في ظل الاقتصاد المفتوح :

بإدخال القطاع الخارجي إلى نموذج التدفق الدائري للدخل يصبح الاقتصاد اقتصاداً مفتوحاً وليس اقتصاداً مغلقاً ، بحيث يشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات المختلفة ، بالإضافة إلى حركات رؤوس الأموال التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

وفي هـــذا الصدد يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن بيان يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خـــلال فـــترة زمنية معينة (سنة مثلاً) ، بحيث يترتب على ذلك حقوق والتزامات للدولة تجاه العالم الخارجي .

ينقسم ميزان المدفوعات إلى الأقسام التالية : ميزان العمليات الجارية ويتكون من المـــيزان الـــتجاري وميزان الخدمات ، وميزان العمليات الرأسمالية ، وميزان حركات الذهب والأصول الاحتياطية . وميزان المدفوعات متوازن حسابياً ، ونادراً ما يتحقق التوازن الاقتصادي . فقد يتحقق فيه فائض أو عجز . وفي كلتا الحالتين يعتبر هذا خللاً اقتصادياً .

ويعتـــبر المـــيزان الـــتجاري من أهم أقسام ميزان المدفوعات حيث تسجل فيه الصـــادرات والـــواردات المنظورة التي تتم عبر المراكز الجمركية . ولكي ندرس تأثير الصـــادرات والواردات على الدخل القومي لابد من أن نعدل نموذج التدفق الدائري للدخل القومي بحيث يشمل الصادرات والواردات . فالصادرات هي إضافة إلى التدفق الدائـــري للدخـــل لأنها تمثل طلباً إضافياً يساهم في تكوين مجموع الطلب على الناتج المحـــلي ، ولكـــنه لا ينشـــأ من ضمن التدفق الدائري للدخل . وكلما ازداد حجم الصـــادرات ازداد الطلـــب الكلي ، وهذا يزيد من حجم الدخل (الناتج) الكلي في المجتمع عن طريق المضاعف . من ناحية أخرى ، تمثل الواردات طلباً من المقيمين داخل اقتصـــاد ما على سلع وخدمات تنتج خارج ذلك الاقتصاد . فهي تساعد على إشباع الطلب المحلي ، وتمثل إنفاقاً يولد دخلاً في الخارج ، ولكنها لا تشكل طلباً على الموارد المحلية ، فهي لا تولد دخلاً محلياً . لذا يطرح الطلب على الواردات من مجموع الطلب حـــتى يحسب ويقدر الطلب على الموارد المحلية الذي يؤلف الإنفاق الحكومي . معنى ذلـــك أن هـــناك جزءاً من الدخل يتسرب إلى الخارج لشراء سلع وخدمات لا تنتج

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه

محلـــياً ، وهذا يؤدي إلى نقص في الطلب الكلي على السلع المنتجة محلياً مما يؤدي إلى نقص في الدخل (الناتج) القومي .

وطالمـــا أن الصـــادرات والواردات تمثلان إنفاقاً فكلتاهما تدخلان في متطابقة الدخل . إلا أن الصادرات تمثل طلب المقيمين في الدول الأخرى على السلع والخدمات المنـــتجة محلياً ، ولهذا تعتبر الصادرات إضافة إلى إجمالي الطلب المحلي الذي يتكون من طلب القطاع العائلي وطلب المنتجين وطلب القطاع الحكومي . ويتحدد الطلب عليها على نحو مستقل عن مستوى الدخل والإنتاج – فالمحدد الرئيس لصادرات الدولة هو مستوى الطلب في الأسواق حيث تؤثر مجموعة من العوامل في زيادة صادرات الدولة إلى الأسواق العالمية . ومن هذه العوامل : تغيرات الدخل الحقيقي للدول المستوردة ، والقـــيود الـــتي تفرضها بعض الدول أمام التجارة الدولية (نظام الحصص والتعريفة الجمركـــية وأســـعار الصرف وغيرها) ، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الصادرات من شـــأنها التخفـــيف من الآثار الانكماشية . وعلى النقيض من ذلك نجد أن الواردات والخدمات المنتجة في الخارج تمثل تسرباً من الطلب المحلي إلى الخارج . ويرتبط الطلب على الواردات بالتغير في مستوى الدخل للدولة . فالواردات دالة للدخل القومي تزيد بزيادته وتقل بانخفاضه . كما أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على واردات الدولة مـــنها : سياسة التعريفة الجمركية ، وفرض الرقابة على النقد ، والقيود على التجارة الخارجية ، ومرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ، وغيرها .....

التوازن في ظل الاقتصاد المفتوح :

شرط التوازن في ظل الاقتصاد المفتوح هو : الإنفاق الكلي (الطلب الكلي = الاســـتهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات) . وكما تشير المتطابقة فإن الإنفاق المحلي يشمل الطلب على السلع والخدمات المستوردة . إلا أن الطلب الذي يحدد الدخل القومي هو الطلب على الإنتاج القومي ، وهذا يعني أن

فرع حمص

الواردات ينبغي أن تطرح من مجموع الإنفاق المحلي ، وأن الصادرات ينبغي أن تضاف إلى ذلك المجموع . وقد يكون الفارق بين الصادرات و الواردات موجباً أو سالباً . وتوضح المتطابقة أيضاً وجود ثلاثة أنواع من الحقن (الإضافات) : الاستثمار ، والإنفاق الحكومي ، والصادرات . أي أن مجموع الحقن (الإضافات) هو : الاستثمار ، والإنفاق الحكومي ، والصادرات .

ولتحقيق التوازن في الاقتصاد . لا بد وأن يتساوى الحقن مع التسرب ، والذي يتمثل في ثلاثة أنواع هي : الادخار ، والضرائب ، والواردات ؛ وهي متغيرات تعمل على تخفيض الدخل والإنتاج والتشغيل . كما توضح هذه المتطابقة أن هناك ارتباطاً مباشراً بين وضع ميزان المدفوعات وبين الدخل القومي والإنفاق المحلي .

ويتحقق توازن الدخل والناتج في هذه الحالة من خلال :

١- مساواة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) بالناتج :

الدخل (الناتج) = الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات) .

٢- الإضافات المخططة = التسربات المخططة :

الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات = الادخار + الضرائب + الواردات .

أمثلة محلوله :

مثال (١) :

إذا علمت أن دالة الاستهلاك كانت تأخذ الشكل :

ص = ١٠٠ + ٠,٨ س

وكان الاستثمار يعادل ٥٠٠ مليون ليرة

المطلوب:

تحديد المستوى التوازني للدخل القومي .

الإجابة :

يتحدد وضع التوازن للدخل القومي عندما يكون :

الطلب الكلي = العرض الكلي

ط = س

ص + ث = س

إذن س = ١٠٠ + ٨٠. س + ٥٠٠

= ٠,٨ س + ٦٠٠

إذن س ــ ٠,٨ س = ٦٠٠

٠,٢ س = ٦٠٠

ومنها س = ٦٠٠ / ٠,٢ =٦٠٠ / ٢ × ١٠ = ٣٠٠٠ مليون ليرة

مثال (٢) :

تابع للمثال السابق : وضح ماذا يحدث للدخل القومي ، عندما يزداد الاستثمار إلى ٦٠٠ مليون ليرة ؟

الإجابة :

شرط التوازن هو :

ط = س

أي إن :

ص + ثَ = س

إذن س = ١٠٠ + ٠,٨ س + ٦٠٠

= ٠,٨ س + ٧٠٠

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

إذن س ـ ٠,٨ س = ٧٠٠

إذن ٠,٢ س = ٧٠٠

س = ٧٠٠ / ٠,٢ = ٧٠٠ / ٢ × ١٠ = ٣٥٠٠ مليون ليرة

ومعنى ذلك أن ارتفاع مستوى الاستثمار من ٥٠٠ مليون ليرة إلى ٦٠٠ مليون ليرة ؛ ترتب عليه ارتفاع مستوى الدخل القومي من ٣٠٠٠ مليون ليرة إلى ٣٥٠٠ مليون ليرة ، أي إن زيادة مقدارها (١٠٠) مليون ليرة في الاستثمار ترتب عليها زيادة في الدخل القومي مقدارها (٥٠٠) مليون ليرة ، وفي الواقع ، فإن النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار ، أي النسبة (٥٠٠/١٠٠ = ٥) تسمى مضاعف الاستثمار ، وهي توضح مقدار الزيادة في الدخل المترتبة على زيادة في الإنفاق الاستثماري مقدارها وحدة نقدية واحدة .

مثال (٣) :

إذا علمت أن الاستثمار المخطط (المزمع تنفيذه) في إحدى الدول يعادل (٦٠٠) مليون ليرة ، وأن الاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة موضح كالآتي :

الدخل (مليون ليرة)	٨٠٠	١٦٠٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
الاستهلاك (مليون ليرة)	١٠٠٠	١٦٠٠	٢٢٧٥	٣٤٠٠	٤٩٠٠

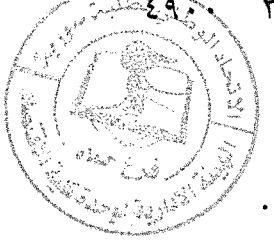

المطلوب :

١ـ تحديد المستوى التوازني للدخل القومي .

٢ـ إيجاد الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي .

٣ـ تحديد مستوى الدخل الذي يتعادل عنده الادخار مع الاستثمار .

٤ـ ماذا يحدث للنشاط الاقتصادي ؛ إذا كان المنتجون يتوقعون أن يكون الدخل القومي يساوي (٢٥٠٠) مليون ليرة ؟ .

٥ـ ماذا يحدث للنشاط الاقتصادي ؛ إذا كان الدخل المتوقع من قبل المنتجين هو

(٦٠٠٠) مليون ليرة ؟ .

الإجابة :

١ــ يتحدد وضع التوازن عندما يكون الطلب الكلي يعادل العرض الكلي ، والطلب الكلي يعادل الاستهلاك + الاستثمار ، أي إن :

الدخل	٨٠٠	١٦٠٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
الاستهلاك	١٠٠٠	١٦٠٠	٢٢٧٥	٣٤٠٠	٤٩٠٠
الاستثمار	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
الطلب الكلي	١٦٠٠	٢٢٠٠	٢٨٧٥	٤٠٠٠	٥٥٠٠

من الواضح أن التوازن يتحقق عند مستوى دخل يعادل (٤٠٠٠) مليون ليرة .

٢ــ الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك ، أي إن :

الدخل	٨٠٠	١٦٠٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
الاستهلاك	١٠٠٠	١٦٠٠	٢٢٧٥	٣٤٠٠	٤٩٠٠
الادخار	ــ٢٠٠	صفر	٢٢٥	٦٠٠	١١٠٠

٣ــ من شروط توازن الدخل أن يكون :

الادخار المخطط = الاستثمار المخطط .

ونلاحظ أن التساوي بين الادخار والاستثمار متحقق عند مستوى دخل يعادل (٤٠٠٠) مليون ليرة ، حيث يكون :

الادخار = الاستثمار = ٦٠٠ مليون ليرة .

٤ــ إذا كان الدخل المتوقع من قبل المنتجين هو (٢٥٠٠) مليون ليرة ، فإن الطلب الكلي يكون (٢٨٧٥) مليون ليرة ، وهو يفوق العرض الكلي ، ولذلك فإننا نتوقع حدوث توسع في النشاط الاقتصادي ، لأن مستوى الدخل يقل عن المستوى التوازني .

٥ــ إذا كان الدخل المتوقع من قبل المنتجين هو (٦٠٠٠) مليون ليرة ، فإن الطلب

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
اللجنة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الكلي عند هذا المستوى للدخل يعادل (٥٥٠٠) مليون ليرة ، وهو أقل من العرض الكلي ، ولذلك نتوقع حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي ، لأن مستوى الدخل المذكور يفوق المستوى التوازني للدخل .

تذكر

- شرطي توازن الدخل القومي :

أ ـ العـــرض الكـــلي [الدخل (الناتج) القومي] = الطلب الكلي + الاستثمار + الإنفاق الحكومي .

ب ـ مجمـــوع التســـرب (الادخار + الضرائب) = مجموع الإضافة (الحقن) الاستثمار + الإنفاق الحكومي .

- الإنفاق الحكومي لا يتوقف على مستوى الدخل القومي ، بل يتوقف على اعتبارات تتعلق بالسياسة المالية للدولة ، ولقدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام .
- يـــتوقف بـــيان أثر الضريبة على المستوى التوازني للدخل على كون هذه الضريبة تناسبية أو تصاعدية أو تنازلية .
- اعتماد الاقتصاديين الكلاسيكيين على قانون "ساي" ، الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له .
- فقـــدان الـــثقة بقانون ساي ، وإمكانية تحقيق التوازن عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل .
- الاقتصـــاد المفـــتوح هو الاقتصاد الذي يقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي .
- الإضافات المخططة تساوي التسربات المخططة .

الاتحاد الوطني لطلبة
قسم حماه
لوحة كلية الاقتصاد

أسئلة على الوحدة التاسعة

السؤال الأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

أ ـ الدخل (الناتج) القومي = الاستهلاك + الادخار + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

ب ـ إضافة الإنفاق الحكومي إلى الطلب الاستهلاكي ، و الطلب الاستثماري قد يترتب عليه نقص المستوى التوازني للدخل القومي .

جـ ـ العلاقة بين الادخار والدخل القومي علاقة عكسية .

د ـ إذا كان سعر (معدل) الضريبة يتزايد مع زيادة الدخل ، فهنا تسمى هذه الضريبة بالضريبة التصاعدية .

هـ ـ هناك افتراض ضمني مؤداه أن فرض الضرائب يؤثر على الميل الحدي للادخار .

و ـ يمكن للدولة أن تصل بالناتج القومي إلى مستوى التشغيل الكامل ، إذا رفعت دالة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي .

السؤال الثاني

أكمل ما يلي :

أ ـ تشمل عناصر التسرب .....

ب ـ تشمل عناصر الحقن .....

جـ ـ إضافة الإنفاق الحكومي إلى الطلب الاستهلاكي ، والطلب الاستثماري قد يترتب عليه زيادة .....

د ـ ميل دالة التسرب الكلي يتكون من مجموع الميل الحدي للادخار ومعدل الضريبة ، وبالتالي فهو أكبر من .....

السؤال الثالث

أ ـ ممّ يتكون ميل دالة التسرب الكلي ؟ ومثلها بيانياً .

ب ـ يمكن للحكومة التأثير على المستوى التوازني للدخل من خلال الإنفاق العام . اشرح ذلك ، وحدد بيانياً وضع التوازن .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
اللجنة الثقافية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الإجابة على الأسئلة

السؤال الأول :

أ ـ (×)	ب ـ (×)	جـ ـ (×)
د ـ (×)	هـ ـ (×)	و ـ (✓)

السؤال الثاني :

أ ـ الادخار والضرائب .

ب ـ الاستثمار + الإنفاق الحكومي .

جـ ـ زيادة المستوى التوازني للدخل القومي .

د ـ ميل دالة الادخار .

السؤال الثالث :

أ ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٦٧ ، ١٦٨ من الكتاب .

ب ـ متروك للطالب ، والإجابة صفحة ١٧٠ ، ١٧١ من الكتاب .

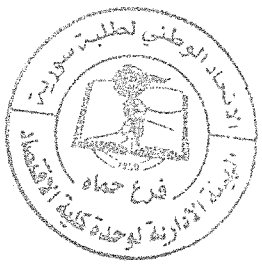
الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الوحدة العاشرة

البطالــة والتضخــم

الأهداف السلوكية :

بعد دراسة هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :

١ ــ يشرح الحالات المختلفة للدورات الاقتصادية .

٢ ــ يوضح مفهوم التضخم .

٣ ــ يذكر أنواع التضخم .

٤ ــ يقارن بين نظرية التضخم بالطلب ، ونظرية التضخم بالتكاليف .

٥ ــ يبين الآثار السلبية للتضخم المستورد على الاقتصاد الوطني .

٦ ــ يعرض وجهتي النظر الخاصة بالتضخم في مساندة تمويل التنمية .

٧ ــ يعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم .

٨ ــ يذكر وسائل مكافحة التضخم .

٩ ــ يقارن بين أنواع البطالة وأسبابها .

١٠ ــ يحدد العلاقة بين التضخم والبطالة .

١١ ــ يبرز العلاقة بين الأجور والبطالة .

١٢ ــ يحلل ظاهرة التضخم الركودي .

عناصر الوحدة :

- الدورات الاقتصادية .
- التضخم .
- البطالة.

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
لجنة الشؤون الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

البطالــة والتضخــم

تعتــبر البطالة والتضخم من أهم الظواهر التي يدرسها الاقتصاد الكلي ، كما أنهمــا الهــدف الرئــيس للسياسات الاقتصادية ، فالارتفاع التضخمي في الأسعار والانخفــاض الانكماشي لها ، وهي التغيرات التي تحدث بمعدلات كبيرة ، والتي تنشأ نتيجة لاختناقات في الاقتصاد القومي واختلالات في الظواهر الاقتصادية ، تؤثر تأثيراً ســيئاً عــلى معظم المتغيرات الاقتصادية ، كما يؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى هدر لــلموارد الاقتصــادية النادرة ، وتسبب العديد من المشكلات الاجتماعية ذات الأثر المباشــر في توتــر الأوضاع السياسية ، ويهدف الفصل التالي إلى إعطاء شرح موجز للبطالة والتضخم مع ربطهما بما يعرف بالدورات الاقتصادية .

أولاً _ الدورات الاقتصادية :

يوضح الشكل التالي الحالات المختلفة للدورات الاقتصادية في دولة ما ، خلال فترة من السنين .

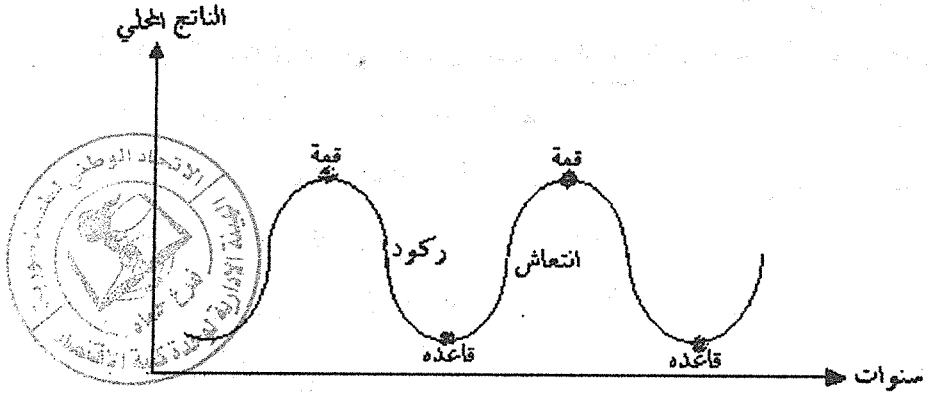

ويلاحظ أن الخط المنحنى المتعرج هو الخط الذي يدل على الرخاء (الرواج) أو الكســاد (الــركود) ، فهو إذا ارتفع فيعني الرفاه والرخاء ، أما إذا انحدر فإنما يعني الانــتكاس والكســاد ، وقد جرت العادة على قياس النشاط الاقتصادي في دولة ما

بالتغير في إجمالي الناتج المحلي لها .

ففـــي مرحلة القمة (الرواج) يكون الاقتصاد منتعشاً بشكل كبير ، و نسب الـــبطالة منخفضة ، و تعمل المنشآت بما يقارب طاقتها الإنتاجية ، ونتيجة لاستغلال عناصر الإنتاج بشكل يكاد يكون كاملاً ، فمن المتوقع في هذه المرحلة ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ندرة عناصر الإنتاج ، ثم تزاحم المنتجين للحصول عليها .

و يتـــبع مـــرحلة القمة مرحلة الركود الاقتصادي ، حيث ينخفض فيها إجمالي الـــناتج المحـــلي وترتفع نسب البطالة ، وهي تمثل نقطة التحول من مرحلة الرخاء إلى مـــرحلة الكســـاد ، فالصـــورة الاقتصادية العامة في هذه المرحلة تتمثل في التفضيل الـــنقدي ، وتقلـــيص عـــام في الإنتاج والاستخدام والدخل والإنفاق ، وتعتمد قوة الســـقوط في القاعدة (الهوة) على مدى التوسع وقوة النشاط الاقتصادي في مرحلة الـــرخاء ، فكلما كان التوسع كبيراً ، وقوة النشاط الاقتصادي عظيمة ، كانت هوة الانحدار أقوى وأشد .

والمرحلة الثالثة هي مرحلة الكساد (القاعدة) ، وفيها يصل إجمالي الناتج المحلي إلى أدنى مســـتوى لـــه ، حيث يصيب المشاريع الاقتصادية شلل تام في هذه المرحلة . وتتدنى أجور العمال ، ويكثر عدد العاطلين ، وتكون السوق المالية في أسوأ حالتها . ويلاحـــظ في هـــذه المرحلة أن أثمان السلع الزراعية تنخفض بصورة أكبر من السلع الصناعية ، ويكون الانخفاض في أثمان الجملة أكبر منه في أثمان المفرق ، ويقل الإنفاق العام ، مما يؤدي إلى هبوطٍ أشد في الأثمان ويعرقل أي نشاط إنتاجي ، فيهبط إلى القعر المستوى العام للإنتاج .

أمـــا المـــرحلة الرابعة (مرحلة الانتعاش) فهي ربيع الدورة الاقتصادية ، حيث تتوقف الأثمان عن الهبوط ، ويزداد الإنتاج وترتفع الدخول وتزيد الكمية المتداولة من الـــنقود وتـــزداد سرعتها ، وتستمر هذه العمليات الواحدة بعد الأخرى (زيادة في

الإنـــتاج ، زيـــادة في الاســـتخدام ، زيادة في الدخول ، زيادة في الإنفاق ، زيادة في الأســـعار ، زيادة في الأرباح ..... الخ) حتى يصل الاقتصاد القومي إلى الاستخدام الكامل .

وقد يصعب وضع حدود ثابتة لكل مرحلة ، والحقيقة أن هذه المراحل متداخلة في بعضـــها ، وقد حاول عدد من الباحثين تحديد الفترة الزمنية لكل دورة اقتصادية ، والمـــدة الزمنية لكل مرحلة من مراحلها ، إلا أن تلك الدراسات خلصت إلى أنه من الصـــعب تحديد فترة زمنية لكل دورة اقتصادية ، فكل دورة تختلف عن غيرها نتيجة لـــتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولكن ، في الغالب تكون مرحلة الانتعاش أطول زمناً من مرحلة الركود.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بأسباب حدوث الدورات الاقتصادية ، فهناك العديد من الـــنظريات الاقتصـــادية الـــتي حاولـــت الوصول إلى مسبباتها ، فالبعض يعزوها إلى اكتشـــافات علمية كبيرة ذات أثر إيجابي على عناصر الإنتاج مثل اكتشاف الحاسب الآلي ، والـــبعض الآخـــر يعزوها إلى الحروب وتأثيرها على تشغيل عناصر الإنتاج . وآخـــرون يعـــتقدون أن حدوثهـــا من طبيعة النظام الرأسمالي ، بسبب لا مركزيته ، واعـــتماده على آليات قوى السوق في تحديد الكميات المطلوبة والمعروضة من عناصر الإنتاج ، ومن السلع والخدمات .

ثانياً ـ التضخم :

مـــن أهـــم أهداف السياسات الاقتصادية محاربة التضخم ، وظاهرة التضخم تتعرض لها الدول على اختلاف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ؛ لدرجة أصبح معها لصيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية .

مفهوم التضخم :

قـــد يقصد بالتضخم ـ كمصدر من مصادر إيرادات الدولة ـ أن تصدر هذه

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الأمانة العامة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الدولة كميات متزايدة من النقود الورقية التي تغطي بها جانباً من نفقاتها العامة ، حيث لم تكف الموارد العادية لتغطيتها ، ويعني ذلك أن الموازنة العامة تحقق عجزاً بسبب عدم كفايـــة المـــوارد الاقتصادية لتغطية النفقات العامة ، وهذا المعنى ينشغل به علم المالية العامة .

وقـــد يقصد بالتضخم ارتفاع متواصل في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع عن عرضها الكلي ، خاصة عند قرب وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الشـــامل لـــلموارد الاقتصادية ، ويكون سبب التضخم أساساً هو التوسع في إصدار النقود والائتمان وانسياب تيار النقد المصدر إلى الإنفاق النقدي ، وهذا المعنى ينشغل به علم الاقتصاد السياسي ، ولأن التوسع في إصدار النقود الورقية هو حجر الزاوية في المفهومين السابقين ، فإن ذلك يعني تكاملهما ، خاصة وأن المالية العامة جزء من كلٍ هو الاقتصاد .

ومع ذلك فإن الجانب النقدي لا يكفي لتحديد مفهوم التضخم ، لأنه قد يحدث نتيجة لنقص السلع أو لعوامل نفسية أو اجتماعية .

وتركـــز الاتجاهـــات الحديثة على ارتفاع مستوى الأسعار بسرعة الأمر الذي تنخفض معه قيمة النقود ، بمعنى أن التضخم يمثل عملية ديناميكية صعودية للأسعار ، تتسم بالاستمرار الذاتي وينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض .

ومع هذا فإنه ليس من المحتم أن يتخذ التضخم مظهراً صريحاً يتمثل في الارتفاع المتواصل في الأسعار ، فقد يتوافر التضخم ويتعرض الاقتصاد لبعض آثاره ، ولكن في صورة مكبوتة وهو ما يسمى (بالتضخم المكبوت) .

بعض خلفيات التضخم :

إن التضـــخم يؤكـــد ويدعم الارتفاع في مستوى الأسعار ، أي إن المستوى المتوســـط للأسعار يأخذ في الارتفاع ، إلا أنه ربما تنخفض أسعار بعض السلع خلال

فترة التضخم ، وإن كان المستوى العام للأسعار يرتفع خلال هذه الفترة .

والتضـــخم يســـبب عدم التأكد في مكان السوق لكل من المستهلكين ورجال الأعمـــال ، حيث يندفع الناس نحو إنفاق أموالهم بأسرع ما يمكن لتجنب الزيادات في الأسعار ، ويجعل رجال الأعمال يخفضون من استثماراتهم ، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي .

وجدير بالذكر أن التضخم ربما يؤدي إلى تشويه وتحريف القرارات الاقتصادية ، فتنشأ المضاربة غير الموازنة وغير المنتجة ، وتسبب تشويهاً لتوزيع السلع في السوق .

أنواع التضخم :

التضخم الظاهر : وهو ارتفاع الأسعار بالمعنى السابق .

التضخم المكبوت : قد توجد في اقتصاد دولة ما ضغوط تضخمية ، ومع ذلك لا تـــرتفع الأســـعار بســـبب إشـــراف الدولة على جهاز الأثمان وتدخلها في الحياة الاقتصـــادية ، فنكون إزاء تضخم مكبوت ، وهو ما يتحقق عند قيام الحكومة بتسعير السلع والخدمات وتطبيق نظام البطاقات .

التضـــخم الكـــلي : يكون التضخم كلياً إذا وصلت عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشـــغيل الشامل ، بحيث تبدو مرونة عرض عوامل الإنتاج هذه صفراً ، فإذا زادت كمية النقود ، فإن الأسعار ترتفع بمعدل يتناسب مع زيادة كمية النقود هذه .

التضـــخم الجزئي : هو الذي ينشأ في الاقتصاد قبل وصوله إلى مرحلة التشغيل الشامل ، ويقع غالباً في فترات الانتعاش .

التضخم الجامح : ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة تستتبعها زيادة مماثلة في الأجـــور ، مما يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وخفض معدل الربح ؛ الأمر الذي يحتم زيادة الأسعار والأجور من جديد ...الخ ، وينتهي الأمر بازدياد هذا التضخم لدرجة يصبح معها جامحاً ، ومما يساعد على ذلك ضعف الحكومات وعجزها عن الوقوف في

الاتحاد الوطني لطلبة اليمن
الأمانة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع جامعة

مواجهته ، ولذلك تنعدم الثقة في النقود ؛ حيث يتخلص الأفراد منها لانخفاض قيمتها إلى درجـــة الصـــفر ، وغالباً ما تنتهي حالة التضخم هذه بإصلاحات نقدية تتضمن إيقاف التعامل بالعملة القديمة وإحلال عملة جديدة محلها .

مصادر التضخم :

منذ سنوات تمخض تطور نظرية التضخم عن فكرة ، فتحت الطريق نحو جدل مـــا فتئ يتعاظم في المؤتمرات الدولية الاقتصادية ، وعبر العديد من المقالات والمؤلفات العلمية .

تقوم هذه الفكرة على التساؤل الآتي :

مـــن المســـؤول عن التضخم : الطلب أو التكاليف ؟ . وجاء الجواب في إطار تنافس حاد بين نظريتين هامتين هما :

ـ نظرية التضخم بالطلب ، أو نظرية جذب الطلب .

ـ نظرية التضخم بالتكاليف ، أو نظرية دفع التكاليف .

تقول نظرية **جذب الطلب** إن ارتفاع الأسعار والأجور إنما يحدث بسبب زيادة الطلـــب الكـــلي ، والعبارة القائلة إن (كمية كثيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع) غالباً ما تستخدم لوصف هذا النوع من التضخم ، والكمية الكثيرة من النقود تعـــني أن الطلب الكلي في الاقتصاد مرتفع جداً ، والزيادة في الطلب الكلي قد تكون راجعة إلى :

ـ عجز حكومي (زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة) .

ـ توسيع الائتمان المصرفي من أجل زيادة الاستثمار الخاص .

ـ زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية ...الخ .

بينما تعني الكمية القليلة من السلع أن العرض الكلي في الاقتصاد ينخفض جداً بالنسبة لهذا الطلب .

أما نظرية **دفع التكاليف** فتزعم أن اتحادات العمال لديها القوة في الحصول على زيادات جوهرية في الأجور النقدية ، بغض النظر عن قوة الطلب الكلي ، وعندما تقوم اتحـــادات العمـــال بممارســـة هذه القوة التحكمية ، عن طريق الإضراب أو التهديد بالإضـــراب ، فإن الأجور ترتفع في غيبة أي زيادة ملموسة في الإنتاجية ، وطالما أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من مجموع التكاليف الإنتاجية ، فإن أسعار السلع ترتفع أيضاً لتغطية تكاليف الإنتاج .

التضخم المستورد :

هل يمكن للتضخم أن ينجم عن اختلال في ميزان المدفوعات ؟

هل يمكن للتضخم أن يكون مستورداً عبر علاقات البلدان الخارجية ؟

لقـــد أثبتـــت التجارب المعاصرة أن التوازن النقدي الإجمالي لبلد ما يتأثر بحالة ميزان مدفوعاته ، سواء أكان هذا الأخير بحالة عجز أم فائض .

إن فـــائض ميزان المدفوعات يمثل تدفقاً من القطع الأجنبي نحو الداخل ، ويخلق دخـــولاً يـــؤدي ــ فيما لو تحولت إلى قوى شرائية جديدة ــ إلى ارتفاع الأسعار . وعـــندما يكون القطع الوارد ذهباً أو سيولة دولية (عملات أجنبية) ، فإنه يزيد من حجم الاحتياطات ، ويشكل قاعدة لإصدارات جديدة من الاقتصاد الوطني تزيد عدة أضـــعاف عـــن كمية الفائض المحققة في ميزان المدفوعات ، وتسهم في الضغط على الأسعار .

في حين أن العجز في ميزان المدفوعات يجعل الطريق مفتوحاً لسيرورة التضخم ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأن العجز في الأصل مؤشر ؛ على أن هذا البلد ينفق بأكثر مما ينتج .

ثانياً : لأن العجز الخارجي يفضي إلى سلسلة من الاختلالات ، ومنها انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، الأمر الذي يولد شكوكاً لجهة مستقبل النقد الوطني ،

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الشبكة الافتراضية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

ويفسح المجال لتدخل العنصر النفسي الذي يلعب دوراً هاماً وتراكمياً في تحويل الضغوط التضخمية إلى تضخم حقيقي ، ويرفع من تسارع معدل التضخم فترتفع الأسعار ، وغالباً ما يرافق هذه العوامل توسع في إصدار النقد الوطني المرافق (مع تفاقم العجز الخارجي) بنفاذ تدريجي لاحتياطات التغطية من القطع النادر .

ثالثاً : إن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يعكس ارتفاعاً في أسعار السلع والمعدات والمواد الأولية المستوردة ؛ يقود إلى ارتفاع في الأسعار الداخلية بدفع التكاليف .

رابعاً : إن جانباً من فائض الاستيراد في اقتصاد يعاني من التضخم إنما يهدف في الأصل إلى الحد من ارتفاع معدل التضخم عن طريق زيادة العرض الكلي من السلع لمجابهة الطلب ، ولكن تبني مثل هذا العلاج المتمثل في زيادة إمكانات العرض برفع معدلات الاستيراد سيجعل العلاج بذاته واحداً من عوامل المرض ، لأن التضخم الدولي الذي يعصف بالاقتصادات الغربية قابل للتصدير جزئياً للبلد المستورد ، بنسبة يحددها حجم ارتباطه بهذه السوق وحجم مستورداته إلى الناتج المحلي . وهنا لا يكون للدول النامية سلطان كبير عليه ، إلا بإعادة النظر في علاقة التبعية التي ترتبط بها مع الدول الرأسمالية المتقدمة .

التضخم وتمويل التنمية :

والسؤال الذي يعرض نفسه في هذا الخصوص هو : إلى أي حد ينجح التضخم في مساندة عملية التراكم الرأسمالي أو تمويل التنمية ؟

يسود في ذلك اتجاهان نعرض لكل منهما في ما يلي :

أولاً _ الاتجاه المؤيد للتضخم :

يرتكز هذا الاتجاه في تأييده للتضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية على أمور منها :

١ــ التضـــخم وســـيلة مناسبة للتمويل في الدول النامية ، وتكاليف التضخم الاجتماعية والاقتصادية تمثل ثمن هذا الأسلوب .

ويضـــيف هذا الرأي قوله إن الدول تعاني من وجود الكثير من الموارد الإنتاجية العاطلـــة ، وإن زيادة تيار الإنفاق النقدي سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب على هذه المـــوارد ، ثم توظـــيفها دون أن تطـــرأ زيادة محسوسة على مستويات الأسعار ، فقد اســـتخدمت الـــدول المـــتقدمة الائـــتمان الموسع في فترات الكساد لتمويل وتشغيل المشروعات الاستثمارية ، ثم إمكانية تشغيل الطاقات المعطلة .

٢ ــ لمـــا كـــان التضخم يعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات التي تقوم بالادخار والاستثمار ، فإن التضخم يزيد من معدل التكوين الرأسمالي ، و يعتبر وسيلة تمويلية هامة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة .

٣ ــ يـــبرر الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل على أساس أنه يقوم على ظاهرة الوهـــم النقدي التي تشيع بين الطبقات العمالية ، حيث يتم الاهتمام بالأجر النقدي أكثر من الأجر الحقيقي .

وهـــنا يمكـــن للدولة أن تلجأ إلى زيادة أوراق (البنكنوت) وحجم الائتمان المصرفي وتطلقها في التداول ، وتستعين بها في شراء ودفع أثمان عناصر الإنتاج المختلفة التي تساهم في العمليات الإنتاجية .

وبديهي أن النقود الجديدة تزيد من الاتجاهات التضخمية ، مما يؤثر على أسعار الســـلع والخدمات ، وسيتوهم الكثيرون بأن مستوى المعيشة آخذ في الارتفاع نتيجة لزيادة الأجور والدخول الأخرى .

وقـــبل أن يـــدرك الجمهور أن الأسعار ترتفع بمعدل يفوق الدخول الحقيقية ، تكـــون الدولة قد تمكنت من بناء قدر كبير من رؤوس أموالها ومشروعات إنتاجها ، ولا تلبـــث أن تـــبدأ في الإنتاج فيزداد عرض السلع والخدمات ، ثم تتجه الأسعار إلى

الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الانخفاض .

ثانياً _ الاتجاه المعارض للتضخم :

ويـــرى هـــذا الاتجاه أن التضخم لا يعتبر أسلوباً مؤكداً لزيادة الإنتاج ، بل قد يتسبب في انهيار خطط وبرامج التنمية .

وفي هذا فإن للتضخم تأثيره السلبي من حيث :

١ _ الادخار وحجم الحصيلة الضريبية ، حيث تنخفض القوة الشرائية الحقيقية لهما ، ثم يكون أثرهما على الإنتاج محدوداً ، ولهذا إذا ترك التضخم دون علاج ، فإنه يصـــبح لصـــيقاً باقتصـــاد الدولة ويصعب التخلص منه ، الأمر الذي قد يؤدي إلى اضـــطرابات ينهار معها الاقتصاد القومي ، حيث لا يقتصر الأمر على حجم الادخار والحصيلة الضريبية فقط .

٢ _ حجم الصادرات حيث يتقلص حجمها بسبب التضخم ، ثم لا تتم تغطية أثمان السلع الرأسمالية .

٣ _ صـــعوبة حســـاب النفقات والأرباح في فترات التضخم ، مما يثبط همم الأفراد عن القيام بمشروعات إنتاجية .

٤ _ وقد يتم تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج للتخلص من الانخفاض المستمر في قيمة النقود نتيجة للتضخم ، فيقل حجم رؤوس الأموال الداخلية التي تغطي عملية التنمية .

آثار التضخم :

أ _ الآثار الاقتصادية للتضخم :

يترتب على التضخم آثار اقتصادية منها ما يلي :

١ _ عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعلي للمســـتهلكين ، وقـــد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيدون طلبهم الحالي ، فترتفع الأســـعار من جديد ، أو يتخلص الأفراد من النقود ويحلون محلها سلع استهلاك ، أما

المنـــتجون فقد يزيدون من الإنتاج ويؤجلون البيع ، مما يساعد على ارتفاع الأسعار ، وينتهي الأمر بفقدان النقود لوظيفتها كأداة للمبادلة .

٢ ــ يـــؤدي التضـــخم إلى أن تفقـــد النقود وظيفتها كمخزون للقيم وأداة للادخار ، ونتيجة لذلك يزداد الميل للاستهلاك ، ولهذا يقال إن التضخم يشجع على الادخـــار العـــيني ، ومع انخفاض الادخار النقدي ؛ فإن الأمر قد يؤدي إلى الادخار السلبي ، أي الاستدانة من المدخرات السابق تكوينها في فترات ما قبل التضخم الحاد .

٣ ــ توجـــيه الاستثمارات إلى غير صالح الاقتصاد القومي ، ففي فترة الحروب مـــثلاً تزداد الأرباح النقدية بسبب ارتفاع الأسعار ويزيد حجم الطلب المدني والحربي على الموارد المحدودة ، وتضطر الحكومة إلى فرض ضريبة أرباح استثنائية ، وحصيلتها تعتـــبر أرباحـــاً نقدية لا حقيقية ، وأقساط الأهلاك المحتجزة لا تكفي لإحلال آلات جديـــدة . ومـــن هـــنا فإن الأرباح المستقطعة بما فيها الضريبة لا تستطيع أن تحافظ علىرؤوس الأموال ، وإنما هي بمثابة رد رأس المال ذاته إلى رجال الأعمال أنفسهم ، أو استخدامه لدفع الضريبة الاستثنائية .

ب ــ الآثار الاجتماعية للتضخم :

١ ــ يؤدي التضخم إلى الإضرار ببعض الطبقات ، كما يؤدي إلى إفادة البعض الآخر .

فالتضـــخم يؤثـــر على مستويات الأسعار ، وبالتالي في الدخول الحقيقية ، مما يـــؤدي إلى الإضـــرار بأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأرباب المعاشـــات والإعلانات وأصحاب ودائع التوفير ، ويزداد العبء الحقيقي كلما كانت مـــرونة الطلـــب لتلك الفئات على السلع المحلية والمستوردة قليلة ، أما حملة الأسهم وأرباب الصناعات ورجال الأعمال فإن دخولهم الحقيقية تزداد ؛ بنسبة تفوق الزيادة في مستويات الأسعار .

الاتحاد الوطني لطلبة اليمن
فرع حضرموت
الوحدة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

وتلـــك نتـــيجة خطـــيرة في اقتصاديات الدول النامية ، حيث تزداد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية حدة مع زيادة التضخم .

٢ ــ ومـــع ازديـــاد التضـــخم حـــدة ، وزيادة تعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإن الدعم السلعي الحكومي ، رغم تزايده ، لن يجدي في محاولة إعادة التوازن الاجتماعي بين هذه الطبقات أو الفئات .

٣ ــ زيـــادة أجور العمالة زيادة كبيرة ، ثم تصبح هذه الزيادة من أحد عوامل التضخم الناشئ عن دفع النفقات ، ومن ذلك ارتفاع أجور الفئة الغنية في المجتمع .

٤ ــ الـــتحول إلى أســـاليب فنية تستخدم رأس المال استخداماً مكثفاً ، رغم وجود أعداد كبيرة من السكان عاطلين عن العمل .

٥ ــ هجـــرة العمال إلى الخارج ، مما يترتب عليه أن تعاني القطاعات الإنتاجية مـــن نقـــص ملحوظ في حجم القوى العاملة الملائمة ، مما يدفعها إلى زيادة معدلات الأجور النقدية للحفاظ على العمالة الراهنة .

٦ ــ تـــأثير التضخم على الدائن والمدين ، حيث يستفيد المدين المقترض بسبب انخفـــاض القيمة الحقيقية للمبلغ المفترض مع ارتفاع الأسعار ، ويتضرر الدائن بسبب حصـــوله على مبلغ الدين بقيمة حقيقية منخفضة ، وينطبق ذلك أيضاً على مدخرات الأفراد ، حيث تنخفض الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات التضخم .

٧ ــ تـــأثير التضـــخم على أسعار الفائدة : نسمع كثيراً عن دول ترتفع فيها معـــدلات الفـــائدة ، ودول قد تهبط فيها الفائدة إلى معدلات منخفضة فكيف نفسر هذا ؟ هنا يجب التفريق بين معدل الفائدة الاسمي والحقيقي .

معـــدل الفائدة الاسمي هو المعدل المعلن عنه داخل البنوك وفي الصحف ، فعند أخـــذ قـــرض من البنك بفائدة قدرها ٦ ٪ سنوياً ، يجب على المقترض تسديد أصل القرض + ٦ ٪ الفوائد ، وهنا الفائدة تسمى فائدة اسمية .

أمـــا معدل الفائدة الحقيقي فهو عبارة عن القوة الشرائية للفائدة ، بمعنى معدل الفائدة بعد أخذ ارتفاع الأسعار (التضخم) بعين الاعتبار . مثال : اقترض فرد مبلغ (١٠٠) ل.س بمعدل فائدة مقداره ٦ ٪ ، وكان معدل التضخم المتوقع ٦ ٪ خلال العـــام القادم ، فالمقترض سيسدد في تاريخه الاستحقاق ما قيمته (١٠٦) ل.س بعد عام ، ونتيجة لارتفاع الأسعار بمقدار ٦ ٪ ، فالقوة الشرائية لمبلغ (١٠٦) ل.س في العام القادم هي مساوية لما قيمته (١٠٠) ل.س هذا العام ، فكأن البنك لم يحصل على أي زيـــادة فعلية من المقترض ، وبمعنى آخر معدل الفائدة الحقيقي ـ صفراً ، ولكن لو افترضـــنا أن التضـــخم في العام القادم هو ٥ ٪ ، أي إن الأسعار قد ترتفع بما قيمته (٥) ل.س ، وبالـــتالي عند دفع المقترض مبلغ (١٠٦) ل.س العام القادم ، فكأن البـــنك يحصل على سعر فائدة حقيقي نسبته ١ ٪ وهي ٦ ٪ ـ ٥ ٪ ـ ١ ٪ ، ومن هنا نجد أن معدل الفائدة الحقيقي ـ معدل الفائدة الاسمي ـ معدل التضخم .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ثمة نتيجتين هامتين تترتبان على التضخم هما :

أ ـ تفشي ظاهرة الفساد الإداري ، وانتشار الرشوة في السوق السوداء ، في محاولـــة لتصحيح العلاقات غير الصحيحة التي تتم في إطار التوزيع غير العادل للدخل القومي .

ب ـ تـــآكل ثـــروة الطـــبقة الوســـطى التي تتجسد في شكل أصول مالية ، كشـــهادات الادخـــار والسندات المختلفة وودائع التوفير وبوالص التأمين ، ذلك أن قيمـــتها تـــتآكل سنة بعد أخرى ، حيث لا يفلح سعر تلك الفائدة في تعويض هذه الخسارة ، مما يحفزها على أن تـ بتهريب أموالها إلى الخارج .

تلـــك بعض آثار التضخم اقتصادياً واجتماعياً ، ومعها لا يشك أحد في فشل اللجوء إليه ، كوسيلة للتراكم الرأسمالي أو تمويل التنمية في البلدان النامية .

والسؤال هو الآن كيف يمكن مكافحة آثار التضخم .؟

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الإدارة المركزية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

مكافحة آثار التضخم :

يمكـــن مكافحة آثار التضخم من خلال الوسائل النقدية ، أو الوسائل المالية أو هما معاً ، ونشير إليهما باختصار فيما يلي :

١ ــ أما وسائل السياسة النقدية فتشمل :

أ ــ أدوات رقابـــية كمية (سعر الخصم ــ عمليات السوق المفتوحة ــ تغيير نسب الاحتياطي القانوني) .

ب ــ أدوات رقابية كيفية تتعلق بالرقابة على الائتمان ، فالبنك المركزي يسيطر على الائتمان ويوجهه إلى فروع النشاط الاقتصادي المطلوب دعم إنتاجها ، يعني ذلك حلـــول إرادة الســـلطة النقدية محل قوى السوق ، فالإرادة الواعية والرشيدة خير من التفاعل الأعمى بين قوى العرض والطلب .

٢ ــ أما وسائل السياسة المالية فتتمثل في :

الضـــرائب ، الإنفاق العام ، القروض العامة ، سياسة الأجور ، سياسة القيود المباشرة : التسعير الإجباري ونظام البطاقات ، وتوزيع السلع .

ثالثاً ــ البطالة :

البطالة العالية التي تزيد نسبتها عن ٤ ٪ هي مشكلة اقتصادية واجتماعية ، ومن الناحـــية الاقتصادية هي تبديد لموارد قيمة ، لأنها تعني عملياً الاستغناء عن جميع السلع والخدمات التي يمكن للعمال العاطلين عن العمل تقديمها ، وفي فترات الركود ، يبدو الأمـــر وكأن كميات كبيرة من مختلف السلع قد رمى بها في البحر ، أما من الناحية الاجتماعية فهي مصدر معاناة هائلة للعمال العاطلين عن العمل ، حيث يتوجب عليهم تدبر معيشتهم بمداخيل أقل ، وفي فترات البطالة العالية تعم المحنة الاقتصادية لتؤثر على مشاعر الناس وحياة أسرهم .

قياس البطالة :

يأتي عنصر العمل في مقدمة عناصر إنتاج السلع وتقديم الخدمات ، وبالتالي في تكوين الناتج الإجمالي ، حيث تشكل المبيعات المترلية للقوى العاملة حوالي ٧٠ ٪ من مبيعات عوامل الإنتاج كلها ، أي إن حصة الرواتب والأجور ومكونات أجور ودخل أصحاب المشروعات تشكل حوالي ٧٠ ٪ من الدخل القومي ، وهذا يؤكد أهمية التفكير في اليد العاملة كمصدر للدخل فضلاً عن كونها عامل إنتاج .

ويعرف ((سوق العمل)) بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل المشترين والبائعين لهذه الخدمات ، والمقصود بالبائع هنا هم العمال الذين يرغبون في تأجير خدماتهم ، أما المشتري فهو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمال .

إن مصطلح القوى العاملة يشير إلى كل الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على العمل ، أو الذين هم في العمل في لحظة معينة مقابل أجر معين .

أما البطالة فهي تطلق على الأشخاص أو العمال الذين لا يعملون مقابل أجر ، ولكنهم يرغبون في الحصول على عمل في أقرب لحظة ، هذا مع ملاحظة أن العمال أو الأشخاص الذين لا يعملون ولا يرغبون في الحصول على عمل معين لا يحسبون جزءاً من القوة العاملة ، ولكنهم يعتبرون أيضاً عاطلين عن العمل .

وعلى هذا الأساس فإن مجموع القوى العاملة تتكون من العمال العاملين فعلاً ، ومن الأشخاص العاطلين ولكنهم يرغبون في الحصول على العمل ، أما متوسط القوة العاملة المشاركة فهو يساوي القوة العاملة في الاقتصاد مقسومة على عدد السكان ، أي :

$$\text{متوسط القوة العاملة} = \frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}}$$

ويمكن حساب معدل البطالة بقسمة العمال العاطلين على القوة العاملة في السوق :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{العمال العاطلون}}{\text{القوة العاملة}}$$

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد

الأجور والبطالة :

أولاً ـ الأجور :

تعـريف الأجر : وهو المقابل المدفوع لقاء خدمة العمل ، أو بتعبير آخر هو الأجر المقابل المدفوع لقاء الخدمات التي يؤديها العامل للمشروع ، والقاعدة العامة تتضمن بأن للعمل المبذول أجراً يوازيه .

أهمية الأجر : للأجر أهمية كبرى للعديد من الأسباب هي :

١ ـ الأجر عائد لأحد عناصر الإنتاج وهو من أهم عناصر الإنتاج ، لا سيما إذا أخذنا في عين الاعتبار بأن هذا العامل أو هذا العنصر للإنتاج هو أداة ومخزن العلم والمعرفة أو التقنية ، ومن المعلوم أن تغيرات مستوى التقنية كانت من أهم العناصر في تزايد الإنتاج في الربع الأخير من القرن الأخير ، وليس هذا فحسب بل كان التغير في مستوى التقنية هو المفعل لعناصر الإنتاج الأخرى .

٢ ـ الأجـور تؤثر بجميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى تقريباً ، فهي تؤثر في مستوى الحياة ، وهو بدوره يؤثر في العديد من المتغيرات . والأجور تؤثر أيضاً في تكاليف الإنتاج ، وهي بدورها تؤثر في الكثير من المتغيرات .

مضمون الأجور : نميز بين مفهومين :

١ ـ الأجـر النقدي : وهو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء خدمة العمل خلال مدة زمنية معينة .

٢ ـ الأجـر الحقيقي : وهو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأجـر النقدي ، وهـذا بالطبع يتوقف على حجم الأجر النقدي والقوة الشرائية للوحدة النقدية .

نظريات الأجور : وهناك العديد من النظريات أهمها :

١ ـ **نظرية حد الكفاف** : وتقول إن أجور العمال تميل دوماً نحو حد الكفاف أي ما

يكفي لمعيشة وكساء العامل ، وبحسب هذه النظرية فإن العامل ينتج بمقدار ما يستطيع ويحصل فقط على ما يكفيه ، والفرق يستولي عليه رب العمل .

٢ ـ نظـرية الإنتاجية الحدية للعمل : وهي مبنية على أساس أن لكل عنصر من عناصر الإنـتاج جزءاً من هذا الإنتاج ، وهذا الجزء يعادل مقدار مساهمته منه ، ومقدار هذه المساهمة تقاس بالإنتاجية الحدية للعنصر التي هي بالتعريف : الإضافة إلى الإنتاج الكلي الناجمة عن آخر وحدة مضافة إلى عنصر الإنتاج .

٣ ـ نظـرية العرض والطلب : لأسواق عناصر الإنتاج ، وهي نظرية هامة في تحديد الأجور .

ثانياً البطالة :

تعـريف البطالة : وهي خلو العامل من العمل مع قدرته عليه ، ولسبب خارج عن إرادتـه ، والعاطل عن العمل هو الشخص القادر والراغب في مزاولة عمل له قيمة ، اقتصادية أو اجتماعية ، ويسعى للحصول عليه ولكنه لا يجده .

والبطالة بصورة عامة هي ظاهرة عالمية غير صحية للعديد من الأسباب ، منها :

١ ـ اقتصـادية : فالبطالة مصدر للفقر ، كما أنها تؤدي إلى انخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني .

٢ ـ اجتماعية : فالبطالة تؤدي إلى الجنوح وارتكاب الجرائم .

٣ ـ نفسية : فالبطالة تؤدي إلى العديد من الأمراض النفسية .

٤ ـ سياسية : فالبطالة تؤدي إلى اضطرابات غير مرغوب فيها في الأنظمة .

أنواع البطالة:

سـنناقش هـنا ثلاثة أنواع من البطالة ، وهي : البطالة الاحتكاكية ، والبطالة الهيكلية ، والبطالة المقنعة .

البطالة الاحتكاكية :

تـبرز البطالة الاحتكاكية بسبب حركة العاملين وانتقالهم بين الأعمال ، مادام

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

الأفـــراد راغـــبين أو مضطرين لتغيير عملهم ، وحيث إن هذه العملية تستلزم بعض الوقـــت ، عـــندئذ لا بد وأن توجد في أية لحظة زمنية بطالة من هذا النوع ، وترتبط مســـببات البطالة الاحتكاكية بالتغيرات التي تطرأ في سوق العمل في الأجل القصير ؛ نتيجة تحول الطلب والعرض للسلع والخدمات ، وعدم قدرة المعروض من العمل على التكـــيف السريع لتغيرات الطلب على العمل وتطور ظروف العمل (التقدم التقني ، الرغبة في الحصول على عمل أفضل بعد الحصول على مؤهل علمي ...الخ) .

البطالة الهيكلية :

إن الـــتغيرات الهيكلية للاقتصاد في الأجل الطويل ؛ يواكبها تحولات في الطلب على العمل في الصناعات والمهن والمناطق الجغرافية ، بحيث إن القوى العاملة المتاحة لا تتطابق خبراتها ومؤهلاتها مع شواغر العمل المطلوبة في السوق ، وتنعكس تأثيرات هذا النوع من التحولات على اضمحلال العديد من الصناعات والمهن ، وظهور صناعات ومهن جديدة محلها ، كما وأن المناطق الجغرافية تتأثر باتجاهات هذه التحولات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من البطالة يتشابه في الكثير من جوانبه مع الـــبطالة الاحتكاكية ، وأن الفرق الرئيس بينهما يرتبط بكون الأخيرة ظاهرة تبرز في ظـــروف الأجل القصير ، بينما البطالة الهيكلية أكثر ارتباطاً بهيكلية الاقتصاد وتحولاتها في الأجل الطويل .

البطالة المقنعة :

وتعرف على أنها حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجـــوراً ، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر ، فالاستغناء عنهم لا يؤثـــر بأي حال على حجم الإنتاج ، إذن فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثـــر الكمية المنتجة ، وينتشر مثل هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم الســـكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم ، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع .

فرع حماه

أسباب البطالة : ومن أهم هذه الأسباب :

١ ــ ندرة رأس المال .

٢ ــ سوء التخطيط التعليمي .

٣ ــ عدم تنظيم سوق العمل .

٤ ــ تغير الفن الإنتاجي أو المستوى التقني .

طرق معالجة البطالة :

*طــرق في جانــب الطلب : مثل زيادة الإنفاق الاستثماري ، سواء أكانت وحدات القطاع العام أم الخاص .

*طــرق في جانــب العرض : مثل سياسة التعليم وتغيير التركيب الهيكلي لقوة العمل ، بما يتلاءم والتطور الاقتصادي والاجتماعي .

العلاقة بين التضخم والبطالة :

لقــد اعــتقد الاقتصاديون طيلة سنوات عديدة بوجود علاقة سلبية ثابتة ، أو منحنيات تبادل بين معدلات التضخم في الأجور والأسعار من ناحية ، ومعدل البطالة الإجمــالي في الاقتصاد من الناحية الأخرى ، بمعنى أنه اعتقد بأن المستويات العليا من الــبطالة مرتبطة بالمعدلات المنخفضة لتضخم الأجور والأسعار ، وبالعكس ، وقد تم تمثــيل العلاقــة التي تربط بين البطالة وتضخم الأجور بمنحنى سمي باسم فيلبس نسبة للاقتصــادي الشهير الذي لاحظ وجودها في فترات مبكرة ، كما اعتقد بعضهم بأن مــنحنى فيلــبس يوفــر العديد من الخيارات العملية لواضعي السياسات ؛ من خلال الاستعمال الملائم لسياسة مالية أو نقدية ، إذ بإمكانهم اختيار أي مجموعة من البطالة أو التضــخم عــلى طول المنحنى ، فمثلاً يعتقد الكثير من الاقتصاديين أنه باستطاعة الدولــة الاختيار من البدائل الموضحة في الشكل التالي : بطالة ٨ ٪ ، تضخم أجور (صفر) ــ بطالة ٥,٥ ٪ ، تضخم أجور ٣,٥ ٪ ــ بطالة ٣ ٪ ، تضخم أجور ٧٪ .

الاتحاد الوطني لطلبة
فرع حماه
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الآداب

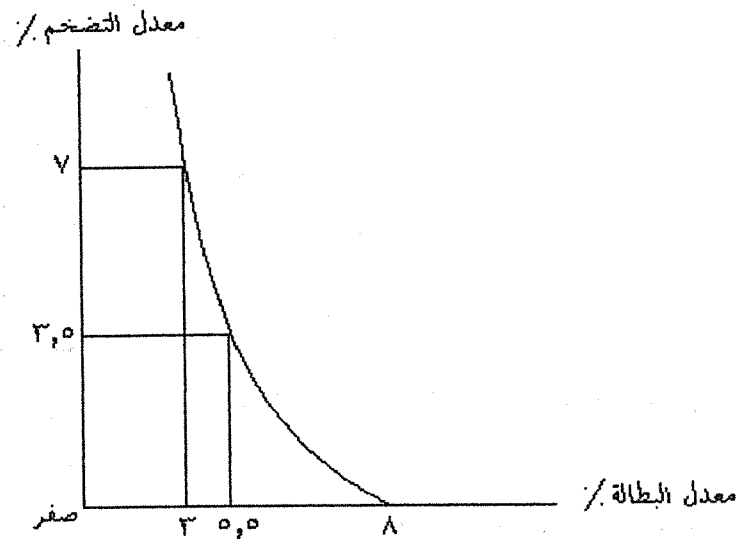

وتشـــير معظم البيانات والإحصائيات المتوافرة إلى وجود ترابط سلبي ؛ خلال الســـتينيات من القرن الماضي بين معدل البطالة ومعدل تضخم الأجور ، وفي الحقيقة لقـــد ارتبط التحسن الثابت في أسواق الأيدي العاملة ، وانخفاض معدلات البطالة في أواخر الستينيات بمعدلات تضخم الأجور المتزايدة .

إن معظـــم الحكومات في الدول الرأسمالية المتقدمة قد استخدمت خلال عقدين من الزمان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، الأدوات والوسائل الكيترية في التأثير على الطلـــب ، (أي السياسات المالية والنقدية) ، لكي تحقق الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصـــادية ، وهي : استقرار الأسعار ، والاستخدام (التوظف) الكامل ، وتحقيق نسبة مرضية من النمو الاقتصادي ، والوصول إلى مركز متين في ميزان المدفوعات .

ويمكـــن القول بصفة عامة إنه خلال تلك المدة قدر للسياسات الخاصة بإدارة الطلب أن تحظى بدرجة عالية من النجاح ، وبخاصة في منع البطالة من العودة إلى تلك المستويات العالية التي وجدت خلال الفترة ما بين الحربين .

ومـــع ذلـــك فإن زيادة الطلب أو تخفيضه لمواجهة المشاكل الناجمة عن زيادة

البطالة ، أو ظهور العجز في ميزان المدفوعات ، أو ارتفاع التضخم لم تفلح مع بداية حقبة جديدة بدأت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، إذ كان مستوى البطالة المطلوب لإبطاء حركة التضخم وإزالة العجز في ميزان المدفوعات يزداد تدريجياً ، ويصبح أعلى من السابق ، كما كانت نسبة التضخم تتسارع ، وكان ميزان المدفوعات يوغل في العجز ، إن حصول تغييرات عديدة في البنية والمؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة صناعياً ، بالإضافة إلى التغييرات في التجارة العالمية ، وانهيار نظام قاعدة الذهب ـ الدولار ، وارتفاع أسعار النفط ، قد جعلت من العسير ، وعلى نحو متزايد ، أن تطبق الإجراءات الخاصة بإدارة الطلب ، وأن تحظى بتلك الدرجة من النجاح الذي حظيت به خلال الفترة الأولى التي أعقبت الحرب .

إن مشكلة التضخم الركودي (أو الركود التضخمي) قد أدت إلى تقديم مقترحات عديدة حول التغييرات التي يجب إدخالها في السياسة الاقتصادية ومنها :

١ ـ لم يعد أسلوب تحريك الطلب الكلي وسيلة ناجحة لمعالجة التضخم والبطالة ، وبدأ التركيز على جانب العرض ، وهو ما عرف باقتصاديات العرض على اعتبار أن عرض النقود هو الوسيلة والأداة الرئيسة في إدارة الاقتصاد ، والسماح لذلك العرض بالنمو على أسس ثابتة معينة .

وتتلخص نظرية اقتصاديات العرض في توجيه السياسات الاقتصادية نحو زيادة الإنتاجية التي تعمل بدورها على زيادة العرض الكلي ، والأداة الأساسية لتحقيق ذلك :

ـ تخفيض معدلات الضريبة ، لزيادة حصيلة الضريبة ، حيث إن تخفيض معدل الضريبة سوف يعمل على انعاش الاقتصاد الوطني ، وزيادة الإنتاج عن طريق زيادة الإنتاجية لدى أفراد المجتمع من عمال ورجال أعمال ، وبالتالي زيادة الدخل المتاح ، ثم زيادة الادخار والاستثمار ، وقد لاحظ أحد الاقتصاديين أن معدل الضريبة إذا كان

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

صفراً تكون حصيلة الضريبة صفراً ، وإذا كان معدل الضريبة ١٠٠ ٪ تكون حصيلة الضريبة صفراً أيضاً ، لأن الأشخاص سوف يمتنعون عن العمل ما دامت كل دخولهم ستبتلعها الضريبة . لذا فإن معدل الضريبة المناسب هو الذي يقع بين هذين الحدين (صفر و١٠٠ ٪) .

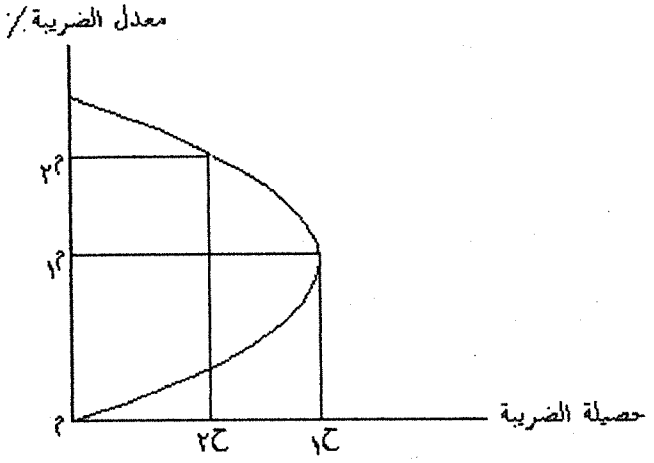

بيانياً : من الشكل نلاحظ بأنه عندما يكون معدل الضريبة م م١ تكون حصيلة الضريبة م ح١ ، وتمثل الحد الأقصى لحصيلة الضريبة ، وعندما يرتفع معدل الضريبة من م١ إلى م٢ تنخفض حصيلة الضريبة من ح١ إلى ح٢ ، ثم يجب العمل على تخفيض معدل الضريبة لزيادة حصيلتها .

ـ إحداث انخفاض في قيمة العملة لغرض تشجيع الصادرات وتقييد الواردات .

ـ زيادة مراقبة الدولة على تدفق وتوزيع الأموال التي تخصص للاستثمار ، (باعتبار ذلك وسيلة لتنشيط النمو الاقتصادي) .

تذكر

- يقاس النشاط الاقتصادي في دولة ما بالتغير في إجمالي الناتج المحلي لها .
- مراحل الدولة الاقتصادية : الرواج والركود والكساد والانتعاش .
- إن للتضخم أنواعاً وأخطرها التضخم الجامح .
- جوهر نظرية التضخم بالطلب هو زيادة الطلب الكلي ، وجوهر نظرية التضخم بالتكاليف أن الأجور ترتفع دون أن يقابلها زيادة ملموسة في الإنتاج .
- العجز في ميزان المدفوعات يجعل الطريق مفتوحاً لاستيراد التضخم .
- يوجد اتجاهان أحدهما مؤيد للتضخم والآخر معارض له ؛ في مساندة عملية التراكم الرأسمالي أو تمويل التنمية .
- يترتب على التضخم آثار اقتصادية واجتماعية .
- البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية .
- إن للبطالة أنواعاً .
- طرق معالجة البطالة : طرق في جانب الطلب وطرق في جانب العرض .
- التضخم الركودي ظاهرة برزت في النصف الثاني من القرن الماضي .
- التركيز على جانب العرض الكلي ، بدلاً من الطلب الكلي لمعالجة التضخم الركودي .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
الهيئة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد
فرع حماه

أسئلة على الوحدة العاشرة

السؤال لأول :

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة مما يأتي :

١ ــ في مرحلة القمة (الرواج) تتوقف الأثمان عن الهبوط ، وهو ربيع الدورة الاقتصادية .

٢ ــ يقصد بالتضخم ارتفاع متواصل في الأسعار ، بسبب زيادة العرض الكلي من السلع على طلبها .

٣ ــ التضـــخم المكـــبوت هو الارتفاع الحاد في الأسعار ، إذا وصلت عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الشامل .

٤ ــ نظرية التضخم بالطلب تحدث بسبب ضغط اتحاد العمال لزيادة الأجور .

٥ ــ يرى الاتجاه المعارض للتضخم أن تأثير الادخار ، وحجم الحصيلة الضريبية على الإنتاج كبير .

٦ ــ يستفيد الدائن المقرض من تأثير التضخم ، ويتضرر المدين المقترض .

السؤال الثاني :

أجب عن الأسئلة التالية :

١ ــ اشرح باختصار كيف يمكن للسياسة المالية (الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية) معالجة التضخم .

٢ ــ اشرح باختصار العلاقة بين التضخم والبطالة ، ومثلها بيانياً .

٣ ــ هل البطالة ظاهرة عالمية غير صحية ؟ ، أوضح ذلك .

٤ ــ هـــل يمكن معالجة التضخم الركودي بزيادة معدلات الضريبة أو تخفيضها إلى الصفر ، علل إجابتك مستخدماً الرسم البياني .

الإجابة على الأسئلة

السؤال الاول :

أ ـ (×)	ب ـ (×)	جـ ـ (×)
د ـ (×)	هـ ـ (×)	و ـ (✓)

السؤال الثاني :

١ ـ متروك للطالب الإجابة .

٢ ـ متروك للطالب والإجابة صفحة ٢٠٣ ، ٢٠٤ من الكتاب .

٣ ـ متروك للطالب والإجابة صفحة ٢٠١ من الكتاب .

٤ ـ متروك للطالب والإجابة صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦ من الكتاب .

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
فرع حماه
اللجنة الإدارية لوحدة كلية الاقتصاد